ف م ۱ هو

مدوّن شد

میکرو فیلم تهیه شد

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب مطول — عربی

مصنف ملا سعد تفتازانی

مؤلف

خطی نستعلیق ۲۲ سطر

چاپی

سال چاپ یا تحریر ۱۲۴۱ عدد اوراق ۲۱۵

جزء کتب معانی بیان شماره

شماره عمومی ۷۹۸۲ شماره قبض

واقف خریداری تاریخ وقف مهر ۱۳۲۹

طول ۲۱ عرض ۱۵ گنجه

بازبین شد

سال ۱۳۴۸ خورشیدی

کتابخانهٔ آستان قدس
وقف مخصوص

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازرسی شد

...ین شد
۵۳ ۱۳ خ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان وخصصنا ببدايع الايادي وروايع الاحسان

واتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال واورد برأفته دق الانعام في طرق الانعام و

الافضال والصلوة على نبيه محمد ما حبر من نبع من منتضى الكرم والسماحة واشرف من نبع من

دوحة اللسن والفصاحة وعلى اله واصحابه الذين هم غرة الحق واسرة وجه الدين واجلى

دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد فان احق الفضايل بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم

هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بما في الصناعات من النكت واللطايف

لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القران فانه كاشف عن حقايق التنزيل رايق معانيه

لدقايق التاويل فايق تبيان لدلايل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز و

الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضلة تقريب للغوص على فرايد مجمله ومفصله

واعده كافية في صور المصابيح الى انوار التاويل موارده شافية عن الهتاب الاكب والا انراك

التنزيل بطهر لباب اثار تراكيبه وصفه ومنه عذب عجايب كما بانه وصفه لا يدرك

الواصف المطري خصايصه وان يكن سابقا في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ايدي

اسراء التقليد فطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتشديد يحومون في تحرير مقاصده حول

القيل والقال ويقتصر من تقرير لطايفه على ذكر المقام والحال لا يحجم عن ربقة التقليد

اعناقهم حتى يسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصاير حتى

ينطبع دقايق التعقل في ضمايرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم الالحاد

عن منهج الرشاد ومن هيهات التنبه للرمزة الدقيقة الشان او التفطن للمحة الخفية والمكان ولما

لقد ما قضيت من بعض الفنون وطري واجلت في سبر دعات اسراره قداح نظري تعشقني

صدق الهمة في الارتقاء الى معارج الكمال وفرط التشوق باخذ العلم من افواه الرجال على

الرحل الى جرجانية خوارزم محط رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضايل حرسها الله

عن بوايق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير العلوم

والمعارف واقتباس الاناسي من عيون اللطايف وصرفت شطرا من الزمان الى الفحص عن دقايق

علم البيان اذ رايج النبوح اللذين حاز قصب السبق في مضاره واباحث الحذاق اللذين

غاصوا على غرر الفوايد في بحاره وكثيرا ما يختلج في قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب

الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين جلال الملة والدين

محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه شآبيب الغفران واسكنه فراديس

الجنان اذ وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن وقواعده حاويا لنكت مسائله وعوائده

محتويا على حقايق هي لباب اراء المتقدمين منطويا على دقايق هي نتايج افكار المتاخرين مما

عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز لا يكاد عليه مخايل السحر ودلايل الاعجاز ففي كل لفظة منه روض

من المنى وفي كل سطر منه عقد من الدرر وكان يعوقني عن ذلك اني في زمان ارى العلم قد عطلت

مشاهده ومعاهده وسدت مصادره ومواذره وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه حتى

اشفت شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفون من اندراس

اطلال العلوم والفضايل ويتاسفون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل وبلغ الى

الزمان على الغير ويغني العلم فيه ويندرس الاثر لكن لما رايت توفر رغبات المحصلين على

تعلم هذا الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم قد حرموا توفيق

الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرايده

الاستار ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموا من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع

على حقيقة الحال وبعضهم قد تصدوا لسلوك طرايقه من غير دليل فاضلوا كثيرا وضلوا

سواء السبيل احتثت من اثناء التحصيل فرصا مع ما اجرع من الزمان غصصا وطفقت

اقتحم موارد السهر غايصا في لجج الافكار والتقط فرايد الفكر من مطارح الانظار وبذلت

الجهد في مراجعة الفضلاء المتبحرين بالتبيان وممارسة الكتب المصنفة في علم البيان لا سيما

دلائل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد ناسبت في تصنيفها غاية الوسع والطاقة ثم جمعت
لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته الآبية ويسهل طريق الوصول الى ذخاير كنوزه الخفية
وادرجت فوائد نفيسة وسنحت بها افكار القدماء وفوائد شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء
وغرائب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق ولطائف قد اخذتها من عين التحقيق وسلكت
في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورد عليه من مذهب البغي والاعتساف
واشرت الى حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما وقع من الشارح العلامة في شرح المفتاح
واومات الى مواضع ذلت فيها اقدام الآخذين في هذه الصناعة
على ما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير البضاعة ورفضت التأسي بجماعة خطر ما تكلفوا
وما افرطت على نفسي سننهم في تطويل الواضحات وحين فرغت من تسويد الصحائف بتلك اللطائف
رماني الدهر بالارزاء حتى فؤادي في غشاء من نبال فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال على النصال
وذلك من تواتر الاخبار بتفاقم المصاب في العشائر والاخوان عند تلاطم امواج الفتن
في بلاد خراسان لاسيما ديار بها حل الشباب بي ميمني واول ارض مس جلدي ترابها فلقد جرد
الدهر على اهلها سيف العدوان واباد من كان فيها من السكان ولم يدع من اوطانها
الا دمنة لم تكلم من ام اوفى ولم يبق من حضراتها الا قوم بلابع كان لم يكن بين الحجون
الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الاوراق في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب
النسيان وضربت بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كان لم يكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى
من دهر اذا استصر على اساءته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجاني فرط الملال
وضيق البال الى ان تلفظني ارض الى ارض وتجرني ذرع الى خفض حتى الخت مجدوسة اراه حماها الله
عن الآفات فمتع الله عيني منها عن جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم لقد جمعت فيها المحاسن
كلها واحسنها الايمان واليمن والامن فنا هرت ان قد سطعت انوار العلم والهداية وخمدت
نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع بالعز معقودا وعاد عود الاسلام
الى رونقه واخضر روض الفضل اللامع ونظم شمل الخلائق بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب

الثبات واستظل الانام بظلال العدل والاحسان وارتعوا في رياض الامن والامان كل
ذلك بحيا من دولة سلطان الاسلام ظل الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم حامي
بلاد اهل الايمان ماحي آثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط
مهاد العدل والاحسان هادم اساس الجور والعدوان رافع لواء الولاية في الآفاق مالك سرير الخلافة
بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادق الامن والامان الممتثل لفرمان الله بالعدل والاحسان الخالص
طويته في اعلاء كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة رسول الله خليفة تلك الآفاق سطوته والحق كان
مداه ايه سلك الحوم حول ذراه العالمون كما ترى الحجيج ببيت الله معتركا يحيي نسيم رضاه ما اندرس من
مكارم ويطفي من سخطه ملكا اطارصاعقة من نصله فرنا الى السماك لواء الشرع قد سمكا وصادف
الرشد منا كل معتسف قد كان في ظلمات الغي منهمكا فالدين صار قرير العين مبتسما والملك
اقبل بالاقبال ممتسكا على فاصبح بدعوة الورى ملكا وربما فخرا عن عدا ملكا وهو السلطان الغازي
المجاهد في سبيل الله مغيث الحق والدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسين محمد كرت
لازالت اقطار الارض منورة بانوار معدلته واغصان الخيرات مورقة بسحائب رأفته فهو الذي
صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشيد بنيان الهداية اثر ما اشرف على الانهدام واطلع
العالمين حتى بث الافضال والانعام وخص من بينهم العالمين بمزيد الاستبشار والاكرام فادت
في الرقاب له ايادي الاطواق وان سن الحمام فقلت الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن ودوست
بنسيان الاحبة والوطن وصرت بنعيم لطفه مغبوطا محظوظا وبعين عنايته ملحوظا محفوظا فشد
ذلك عضدي وهز من عطفي حتى رجعت الى ما جمعت ونشرت الذيل لتنقيحه وترتيبه واستنهضت
الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سمح به في اثناء ذلك الفكر الفاتر ورشح بعون الله
للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر النفائس وبحرا مشحونا بنفائس الفوائد فجعلته تحفة للحضرة
العلية وخدمة لسدته السنية لازالت ملجأ لطوائف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا
حصينا للاسلام بالنبي واله عليه وعليهم السلام والمرجو من خلاني وخلص اخواني ان يشفعوا لي بصالح
الدعاء ويشكروا الى ما عانيت في هذا التاليف من الكد والعناء والى الله اتضرع في ان ينفع به المحصلين

الذين هم للحق طالبون وعن طريق العناد مائلون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين وهذا لعمري موصوف عزيز المرام قليل الوجود في هذه الايام فقد غلب على الطباع اللدد والعناد وفشا الجدال والجيب بين العباد ولئن افاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل فحسبي ما ارجوا من الثواب الجزيل في الاجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال المصنف

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه اداء لحق بعض ما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر اثر من اثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا او محبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولهذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل لم يتعرض للانعام ايضا لئلا يوهم اختصاص الحمد بالانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف من ان اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما يتوهم كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصلها النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك ومع ذلك لا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا يفيد

٦

في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما يتضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يأول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكرنا لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل بل لا مراخر وهذا المعنى اصل ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل الماخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم افز في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوائد ولا بالاشارة اليها بان لا يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا لها لا بالنفي ولا بالاثبات كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد انجح في جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسال الله تعالى لا لغيره لتقدم المسند اليه هنا وجه حسن اذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتقوي فكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله تعالى ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسال غيره وفي هذا كان الانسب ان يقول وانه اسأل بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف على جملة وهو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من باب عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على راي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان الشروع

في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد
في هذا الفن اولا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء في تادية المراد
فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا
فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر فلا بد من الاستقراء وقيل رتبه
على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فهي تتمة والاول
ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما تبين هناك انه ولما انجر كلامه في اخر المقدمة الى انحصار
المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه لتعريف العهد بخلاف المقدمة فانه
لم يقع منه ذكر لها والاشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال **مقدمة** اي هذه مقدمة
في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل
بذلك مما ينساق اليه الكلام ومحصولها ان تعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة
ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم
بمعنى تقدم اوين مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة
الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف
عليه ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران احدهما
في النقض منهما الحكم احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكر في هذه المقدمة
وقد ذكره صاحب المفتاح في اخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من
ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم
ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى
ان يقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول **الفصاحة** وهي في الاصل الابانة والظهور يقال
فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح
بها اي صرح **يوصف بها المفرد** يقال كلمة فصيحة **والكلام** يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة
في النظم **والمتكلم** يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح **والبلاغة** وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء

البين فصل بمعنى مفصول نعت فصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطا ثم وعلى من عاون الشارع من تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد لقوله وعلى اله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وال واويل الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحبه الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شي بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا ارتضاء لحق ما كان واتقادا لمقدار الامكان ويجي لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرطية ويختص بالفعل لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل مما سواها وجعلها من هذه الطائفة مع ان هذا ادعا منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القران استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشفها الارتقاء في معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي في جميع ما جاء به ليقتضي اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر هنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا وتفسير وجه الاعجاز

لا يمكن كشف القناع عنها قلت معنى كلامه انه يدرك بالذوق ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر هنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض على الاعراب بمعرفة ذلك بحسب السليقة وقد اشار الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين ثم لا يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقة لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يرد ضيق به عن القران الا تحت على الشان كما ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات الاستار لها تخييلية وذكر الكشف ترشيح وقد جريا في اعلى اصطلاح القوم والقران فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي صلعم ونظمه تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالها في النطق وضم بعضها الى البعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف العلمين مدخل فيه وفي الاستعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما نفعا تمييز من اعظم لكونه احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل شي في مرتبته فلكل مسئلة مراتب بعضها الحق بها من بعض ووضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر رحمه الله كانها عقدت فيها الفضة فتناثرت لالية ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لان عمله العمل بالاول

يوصف بها الا جزاء ن اى الكلام والمتكلم فقط دون المفرد فى كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اى اذا وصفت بها الاخيرين فقط اى فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم عبارة عن كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هى التى تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظى والمعنوى جزموا بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد تسامح فى تفسير الفصاحة بالخلوص عما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة فى المفرد راجعة الى اللغة وفى الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان ولذا كانت البلاغة عندهم عبارة عن كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى اخر بادر الى تقسيمها باعتبار ما يقع ان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ولم يتعرض لجمع الحقايق المختلفة فى تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينها كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر ولذا البلاغة ولا يمكن تعريف مطلق العين الشامل للذهب والشمس وغير ذلك فصح ان تفسير البلاغة والفصاحة على هذا الوجه مما لم يجده فى كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم وصح لان يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد فى كلام الناس ما يصلح لتعريفهما بانه لا مدخل للراى فى تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون كالشيخ والسكاكى ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة فى تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا العينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة

الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلاثة لا تكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرء القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات اي مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح على لفظ اسم المفعول يقال استشزره اي رفعه واستشزر اي ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل اي تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدها الى الاخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدها الى الاخر كالمشي في القيد لانا نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيده ما هو كذلك كمع بخلاف علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من الشفة الى الحلق لانا نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المص بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة من الفصاحة كما لا يخرج

الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في كلام العرب ان يكون كل كلمة منها عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذلك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة من الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى عن ذلك بما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كما في تكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم علي كتكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله العلامة في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم وقال ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكئون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وسريج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهو قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا

مستجد من اسراع عا[...] انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة

فقد قال سرج الله وجهه اى حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة

غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم والوحشية اى المشتملة على

تركيب ينفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبا فلا يكون الغريب وحشية

بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نم ان الغرابة بذلك المعنى

تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش

الذي يسكن القفار ثم استعيرت للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن

وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك

مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب

القبيح ما يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا

على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخ وامثال

ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال تفسير للوحشية فتمنع كونها مخلا بالفصاحة

المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى اخر فذلك بحث ان شئنا من التنافر

والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط

من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو

قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يابى وعور واستحوذ

وقطط شعره وال وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء

لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا وكذا الا في هذه الصور

بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله

الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن

الكراهة في السمع بان يمج السمع من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة

فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه

نحو الجرشى في قول ابى الطيب في مدح سيف الدولة ابى الحسن على مبارك الاسم اغر اللقب

كريم الجرشى اى النفس شريف النسب فاسم مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين على واللقب

مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر

لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية للظهور ان الجرشى من قبيل ما كان ثم وافرنقعوا

والجحيش واطلخم وقد ذكر بعضهم وجوها اخر الاول ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر

والا فلا تخل بالفصاحة الثاني ان ما ذكره في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات

فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين

ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادي

بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة وصوت

طيب وليس بشيء للقطع باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادي بصوت حسن او غيره وكذا

جفخت وفخرت وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر

ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير

اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما يجيء في الخاتمة ولفظ

ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد

مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اى خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن

نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر

الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت ام

لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون

تأليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور

كالاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل

هذه الصورة اعني اتصال الفاعل بضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة

اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب

الغاويات وقد نقل وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ورد بان
الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله
الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر
ان يكون الكلمات على ثقيلة اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب اسم
رجل قبر صدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال عن الماء والكلاء ومنه ما هو دون ذلك
مثل قوله اي قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي والورى مبتدا خبره
معي والواو للحال اي لا يشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة
اذا والفعل الماضي بها اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق منه اللوم
فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء مما عابه الصاحب قال
ره في الايضاح فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب ولعله اراد ان فيه
من الثقل ما اذا انضم اليه امدحه ان يضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم
يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القران على
كلام غير فصيح مما لا يجري عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت
على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف
الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال فان في تكرير امدحه ثقلا لكان اولى
وبين المثالين فرق اخر وهو ان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني
حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير متناسبة لها كجمع سطل مع
قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمامي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما
يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني
للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم بان
لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او

ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد
يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا
بعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن
ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام ابن عبد الملك وهو ابراهيم
ابن هشام ابن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس
مثله في الناس حي يقاربه اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اعطي الملك والمال اعني هشاما
ابو امه اي ام ذلك الملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد
الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو
حي وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا
على المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شايع في الاستعمال لكنه اوجب
زيادة في التعقيد وقيل مثله مبتدا وحي خبره وما عاملة في اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطلانه
لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتأمل في قولنا ليس مماثله في الناس حي
يقاربه او ليس حي يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي
بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال عطف على قوله اما في النظم
اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة
الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة
مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الاخر وهو عباس بن الاحنف ساطلب بعد
الدار عنكم لتقربوا وتسكب اي تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ
في دلائل الاعجاز والنصب توهم عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء
كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه كما
واضحكني اي سرني وقال الحماسي ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه اخطأ
في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال

من جمود العين الى بحانا بدموعها حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما يقصده اليه
من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت
عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك وفي سنة جامدة لا مطر فيها وناقة جامدة لا لبن لها
كانهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود
فان قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق
ثم كني به عن المسرة لكونه لازما لها عادة فلم لا يكفي هذا لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه
عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي
ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق
اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء
كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الا يان ينقض
المطلوب والجريان على عكس المقصود واني الى الان كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا
الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق لتحصيل القرب والوصال واطلب الحزن
والكآبة لتحصيل الفرح والسرور وهذا ان نحت تسكب بتقدير ان عطفها على لبعد الدار وان
كما هو الصواب فالمعنى اني الان اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان
وجعلته من حيث الدموع تحت الطلب لكنه الكثير وقوعه لازم الامر المطلوب للدهر انه
مطلوب فيا ان يصدقه هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى على احد ما فيه من التكلف
والتعسف ومنشؤه عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح
انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى اني اليوم
اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق والتجرع غصصها
والتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول
فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز
وعلى هذا فاسكب في ساطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب

ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء
مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي قول
ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة الغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح صفة بمعنى
فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث والمراد بها فرس حسن الجري
لا تتعب راكبها كانها تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من الشواهد عليها متعلق بشواهد
فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات
شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي
اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا والجرعاء تانيث الاجرع قصرها
للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع
هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال
بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع صوته كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار
وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل
بالفصاحة كيف وقد قال النبي الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق
ابن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن
وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خيارة ثم قال لا شك
في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله فظلت تدير الكاس
ايدي جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث
بن شهاب وما اورده المصنف لا يصرح من كلام الشيخ بشيء ان جعل تتابع الاضافات اعم
من ان يكون مترتبة لا يكون بين المضافين غير مضاف كما في البيت او غير مترتبة كما في
الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات
ما فوق الواحد لا يقال ان من اشترط ذلك اراد تتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة
الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم من هذا لانا نقول فما الدليل على وجوب الاحتراز عنه

فذاك والاعلاجية لاخلالها بالفصاحة كيف وقد وقع في التنزيل كقوله تعالى مثل داب قوم

نوح وقوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا وكقوله ونفس وما سويها فالهمها فجورها وتقويها

وفي الفصاحة في المتكلم ملكة وهي قسم من مقولة الكيف وهو عرض لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاتها والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه

والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاتها ليدخل فيه الكيفيات المقتضية

للنسبة او القسمة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت

بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية ثم ان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة

كيفية راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود

بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود

دون يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بالمقصود بلفظ

فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق

بمقصوده في الجملة كذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك

لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح

لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا ممتنع لان من

المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي الى الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع

حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على

الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلت لا نم ان هذه اسباب بل نزلا

ولو سلم فالمراد السبب القريب لان السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما يستعمل فيه الباء السببية

والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص

اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثل كون

المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى

التاكيد كان الكلام موكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وكذا ان يقتضي حذف

المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته

اي مع فصاحة الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال مختلف

فان مقامات الكلام متفاوتة الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري

فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار

توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق

والحذف والاثبات والحال الى المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك ولعل

تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار

اللائق بذلك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات

مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما يجيء اعتبار

مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او الجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء

من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن التاكيد او موكدا استحسانا

او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه لكونه محذوفا او مذكورا معرفا او منكرا مخصوصا

او غير مخصوص معقبا بشيء من التوابع او غير معقب مقدما او موخرا مقصورا على المسند به

او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة اسمية

او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد على ما سيفصل واما الثاني فالوصل بين الجملتين

او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا

حديث اجمالي لمفصله علم المعاني واذا مهد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه

تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند به

او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده ومقام اطلاق الحكم او التقييد بمؤكد او اداة قصر

او تابع او شرط او معمول وما يشبه ذلك ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين

مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله مقام كل من التنكير والاطلاق

والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اى خلاف كل منها ولما فصل قوله ومقام الفصل يباين

مقام الوصل بلا قرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم

البلاغة في معرفة الفصل والوصل والثاني ان ذلك من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله

ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اى المساواة والاطناب لكونه غير مختص بجملة او جزء

ولانه باب عظيم كثير المباحث وهذا اشار صاحب المفتاح فيه الى تفاوت مقام الايجاز و

الاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما

نسبيين حدود او مراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر وكذا خطاب الذكي مع

خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة

والمعاني الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء

قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء ويسمى هذه القوة الذهن وجودته فهو المقصود

ويرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه فمقابل الغبي هو الفطن

ولكل كلمة مع صاحبتها اى مع كلمة صحبت معها مقام ليس لها مع ما

يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل

من ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخرى ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي

مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه كذلك مثلا له مع المسند

المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الظرفية

او الشرطية مقام آخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضا

له مع المسند المنفي مقام ومع المثبت مقام آخر الى غير ذلك فلذا ينبغي ان يتصور المقام

بجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة و

ارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب اي الخطابات له بعد مهما

اي

اي بعدم مطابقته الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره

المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه

وراعيت حاله واعتباره الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد

بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اولا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن

الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية

والمعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام

كالتأكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه وبهذا يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق

والفاء في قوله فمقتضى الحال تدل على انه تفريع على ما سبق ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم

ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد

الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح

لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة للاعتبار المناسب و

الثانية ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب و

مقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام المقتضى

الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين

الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه ذكر في مواضع من كتابه ان

ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر

مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق

زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت

خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاءني زيد مسرعا او يسرع او

يسرع او وقد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ينبغي له

وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى وينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع

كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تاتي بما في نفي الحال وبلن في نفي الاستقبال وبان

فيما يرجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وبادا فيما علم انه كان وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل من موضع الوصل ثم في الوصل موضع الواو من موضع الفاء ودا من ثم الى غير ذلك ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف والتكرار والاضمار والاظهار فيضع كلا من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير راجعة واجبة للالفاظ في انفسها من حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير له مقام مزية في لفظ وهو في لفظ اخر في غاية القبح بل هذه اللفظة منكرة في بيت اخر قبيحة والى هذا اشار المصنف بقوله

ليست عبارة عن صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادة المعنى يعني الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك عبارة من اعتبار عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق له ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما يسمى ذلك الوصف على الظرف لانه من صفة الاحيان وما لكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله قليلا ما تشكرون اي في كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة اليه دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد بها انها من صفاتها باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست

من صفات

من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف وكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ او المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ والمعاني يريد بها تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان تكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوها كالمواضعة

فيما بينهم على ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي
تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما يدرك بالعقول على ما يدرك بالابصار فكما
ان تبيين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك كذلك نجد بين
المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرقا فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة
غير صورته في ذاك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ
وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا خلاصة ما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان
الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبالغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز
بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا
انا نعني بالفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك
بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطأ في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف
وسلاستها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به وحده او ان يكون
هو الاصل والعمدة وحماد وهم في الشبهة انه لم يسمع عاقل يقول معنى فصيح والجواب ان
مرادنا ان الفضيلة التي يستحق بها اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ
والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف
بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال **وله** اي للبلاغة في الكلام **طرفان اعلى اليه تنتهي البلاغة** كذا
في الايضاح **وهو حد الاعجاز** وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر
ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة
وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق
الرعاية في كلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لان غرض
هذا العلم الا ان هذه الحال تقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال
وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا
العلم لغير علام الغيوب ممنوع كيف وكثير من مهرة هذا الفن نراه لا يقدر على تأليف كلام

يبلغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى **وما يقرب منه** ظاهر العبارة ان الطرف الاعلى هو حد
الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه ايضا هو من المراتب العلية ولا
لجعله من الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة اذ الانسب ان يوضح ذلك تحقيقا كانهما
او تدريجا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام
البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو
نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلت اما الاول فشيء لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في
بلاغة الكلام من حيث هو هو من غير نظر الى كونه كلام البشر او غيره واما الثاني فلا يدفع الفساد على
ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبة اي مرتبة للبلاغة ودرجة الاعجاز والاضافة للبيان
يؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان
الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بالغا بعضه حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن
معارضته وما البحث بين الوهم والغفلة وظني ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه
الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن
معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد
الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد
الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع
مشتركة في امتناع المعارضة وفي نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز
واسفل وهو ما اي طرف للبلاغة **اذا غير الكلام عنه الى ما دونه** اي الى مرتبة
هي ادنى منه وانزل **التحق** الكلام وان كان صحيح الاعراب **عند البلغاء باصوات الحيوانات** التي
تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد
وبينهما اي بين الطرفين **مراتب كثيرة** متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب
تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة **وتتبعها**
اي بلاغة الكلام **وجوه اخر** سوى المطابقة والفصاحة **تورث الكلام حسنا**

الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد
البلاغة ولفظ يتبعها اشارة الكلام دون المتكلم لاثبات ان هذه الوجوه انما يعد محسنة بعد رعاية
المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم
يتصف بالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها
على تاليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان ذاكرا
مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة
للفصاحة وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما
ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس
اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظ والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها وهو ما يجب ان يحصل
حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي ما
يتحققان ويتحصلان بذلك الى الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير
مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره
والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة
عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات
الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض
منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المص
فلا يتاتى المعنى اذ ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطاء
في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح عن غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على
خلاف ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم
تفيد هذين الامرين او يتوقف عليهما ولم يعلم انهما غرض منها وغاية لها فان رجع الى
الحق حيث لا حاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف
بهذين الوصفين وهو امر يحصل ويكتسب يكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس

ترجع

ترجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني
اي تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذاك غير فصيح فهو انه مركب اجزاء
تمييز السالم من الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذاك ليحترز عن الغرابة
وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم
من الغرابة عن غيره يتبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان في تكاكاتم وسرجا غرابة كلاهما
اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المانوسة علم
ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بعدها تبيين الاشتباه
وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يتبين في علم التصريف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف
للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح عن غيره منه ما يبين
اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن
اللغة اي معرفة اوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على سائر اقسام العربية او في علم
التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او
يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات
وهو اي ما يبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك
العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام
تعيين ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس وتمييز ما عاما يجب ان يحترز
يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في التادية
وتمييز السالم عن التعقيد المعنوي عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم به
يحترز عن الخطاء وعلم به يحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني
والبيان وسموها علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما
يحترز به عن الاول يعني الخطاء في التادية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين
الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما لا الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح

عن غيره فانه هو الاحتراز عن الخطاء لا نفس الخطاء وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان
فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان وان كانت البلاغة يرجع الى غيرهما من العلوم
ايضا وعليك بالتأمل في هذا المقام انه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم
فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر
في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم
البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم
البديع ولا يخفى وجوه المناسبة واعلم ان الفن الاول علم المعاني قدمه على البيان لكونه منه
بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية
المطابقة لمقتضى الحال ففيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا
وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة
بصيرة ولان كل علم فهي مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا يفرد بالتدوين
ومن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا
يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة
ايضا بيان ذلك ان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء
يحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها
متى اريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك الا ترى انك
اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة
اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول
والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم لادراك
الكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة لادراك المسبوق بالعدم
او للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم
ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف

والمصنف

والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف بها احوال اللفظ العربي دون
علم لكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال
المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان
وجودها لا نهاية له وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو ممتنع لانها غير متناهية او البعض
الغير المعين فهو تعريف بالمجهول والمعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون
العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور
العارضة له من التقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها
يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال
والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية
من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم
يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية
لكان علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير والتقديم
والتأخير مثلا وهذا واضح لكونها وقد زاد بهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف لان كون اللفظ
حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم
البيان من جهة انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد
الاستعارة او الكناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التأكيد والذكر والحذف
ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث
يقول الحالة المقتضية للتأكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق
اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان
مقتضى الحال هو التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى
الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس
ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئيا من جزئيات ذلك

الكلام ولصدق عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا لصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى
زيدة ثم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قول الهلال والله انه كلام فيه حذف المسند اليه
ان تلك الاحوال هي التي بها تحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم
واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع
اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ
العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في
الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على
ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء
من العلوم به الثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة
عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة
على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية
خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف
البلاغة تراكيب البلغاء فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه والجواب عن الاول بانه اراد بالتتبع
المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء
حتى ان معرفة ذلك بحسب السليقة لا تسمى علم المعاني وتعريفات الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد
تسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين
بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس
ان امرء القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يقصد المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن
لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام
الشرعية الفرعية المكتسب عن ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لا يفهم من قوله توفية خواص التراكيب
حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به والمقام الذي
يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا او والله انه لقائم فيما

١٨

اذا كان مصرا او زيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطا لان خاصية ان
زيدا قائم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون لقصر وتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها
حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام المقتضى الحال فمعنى توفية
خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة
تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله ايراد انواع التشبيه والمجاز
والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى
ما هو حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء او مجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية
اللطافة والعجب من المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ
في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف الشيء بنفسه ومما يقضي عنه التامل مما يضيق عن الاحاطة
به نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام لمقتضى الحال
وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق
علم المعاني على كل باب وفي هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر في تعريف
العلم وبيان الانحصار والتنبيه الاتي خارجة عن المقصود الاول احوال الاسناد الخبري الثاني
احوال المسند اليه الثالث احوال المسند الرابع احوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس
الانشاء السابع الفصل والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام
اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرا بوقوع
النسبة اولا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها خطا في هذا المقام لانه لا يشتمل على الانشاء
فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان
ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشاء ثبات في الكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة
اي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج
بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا فخبر
اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحا في اول التنبيه
والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه

كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لا حاجة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لابد له
مما ذكره وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات (وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل
جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة)
احترز به عن التطويل على ما سيجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى
الحال فلا يكون بليغا (او غير زائد) هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر
والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يهمه ان
يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد منها بابا برأسه والا فقول كل من المسند اليه
او المسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة
ومن رام تقريرها بالترديد بين النفي والاثبات فقد ذكر كلاما اكثره ظاهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما
جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند
فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا ثلثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه او المسند ثم لما كان من
هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر جعل بابا خامسا ولما كان من
احوال الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل جعل بابا سادسا والا فهو
من احوال الجملة ولهذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال
ما لا يختص بمفرد ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها
احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان ههنا ابحاث راجعة الى الخبر خاصة جعل الانشاء
بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب (تنبيه) وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله
تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة تطابقه او لا
تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب
وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به فلا يلزم تعريفه بعين
فلا دور (واختلف في) الصدق والكذب ليوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر
صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة

المتكلم

المتكلم فلا دور (واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب) خلافا للجاحظ (ثم اختلف القائلون
بالانحصار في تفسيرهما فقيل) ذهب الجمهور اليه وذكره المصنف بقوله (صدق الخبر مطابقته) اي مطابقة حكمه فان
مرجع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة (للواقع) وهو
الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري (وكذبه عدمها) اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك
ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او بالنفي بان
هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية
لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام
لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة
الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحال فلا بد له من
وقوع بيع خارج حاصل بغير هذه اللفظة تقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت
الانشائي فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ
موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين
قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج فانه قطعا
النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية (وقيل) قائله
النظام ومن تابعه (صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان) ذلك الاعتقاد (خطاء) غير مطابق
للواقع (وكذبه) اي كذب الخبر (عدمها) اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطاء فقول
القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد ذلك كذب والواو
في قوله ولو خطاء للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطاء ولو كان خطاء والمراد بالاعتقاد
الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور
وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون
صادق والموهوم كاذب لان الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق
فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون

صادق ولا كاذب فيثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لانا نقول المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهو ظاهر ومتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى سجل عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وفي ادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير تسليم انه راجع اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في الامر لوجود المطابقة فيه فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين فرق بعيد وتفاوت شديد فظهر

ذكرنا ان ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف انفسهم في زعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزوة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي عليه السلام فدعاني فحدثته فارسل رسول الله الى عبد الله بن ابي بن سلول واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول الله وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي عليه السلام فقرأ فقال ان الله صدقك يا زيد الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل واحد منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او مع اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها معه اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد وغيرهما اي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع الاعتقاد والمطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فليتنبه لكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ بانه قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة

غير الكذب لانه قسيمه اى لان الثانى قسيم الكذب اذ المعنى الكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشئ يجب ان يكون غيره **وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه** اى الصدق فبمجرد اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذى هو مراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وابين لا دلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم كون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا فى نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق فليس بشئ لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررناه والفرق ظاهر ورد هذا الدليل **بان المعنى** اى معنى ام به جنة **ام لم يفتر فعبر عنه** اى عن عدم الافتراء **بالجنة** لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثانى ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعنى الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب فى نوعيه اعنى الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء معنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اى الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب عمدا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل قلنا ولو ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له ولا شعور يعتد به فيكون مرادهم حصره فى كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا فى تقييده نقل الائمة اللغة واستعمال الكلام ولا نم ان للقصد والشعور مدخلا فى خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهى زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجرى فى غيره من المركبات مثل الغلام الذى لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة فى المركب الاخبارى وغيره الا انه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولك زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما فى قولك يا زيد الانسان

او الفرس واياما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة فى المركب التقييدى دون الاخبارى حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها اوصاف ولا خفاء ان النسبة المعلومة من حيث هى معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة فى بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو كما ان علمه بها فى بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو وبالجملة ظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصده المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو العمدة فى تفسير الالفاظ اعنى اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة **الباب الاول احوال الاسناد الخبرى** وهو ضم كلمة او ما يجرى مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفى عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم اخر بانه ثابت له او منفى عنه كما فى المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ فى عرفهم وانما ابتدأ بالخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذى يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصناعات العجيبة وبه يقع غالب المزايا التى بها التفاضل ولكونه اصلا فى الكلام لان الانشاء انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهى او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمنى وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم المعانى انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم ينسب احد اللفظين الى الاخر لم يصر احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها **لا شك ان قصد المخبر** اى من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما تورد الجملة الخبرية لاغراض اخرى غير افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب انى وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها

كانت رخوا وقدر ان ثمه ذكرا او قوله تعالى حكاية عن زكريا رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا
للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الاية اذكارا لما بينهما من
التفاوت العظيم ليأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله هل يستوي الذين
يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى ولنكتف بهذا
على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي هذا الكلام تفجع وتحزن وليس
باخبار لكنه اذا كان لفيد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم
لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظها
والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة مثلا لا ايقاعها للظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه اوقع
النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال انه
لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات
ولعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر
بل علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفي اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك الشيء ولما صح خبر
زيد والا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له ولما تحقق
الكذب اصلا ولزم التناقض عند الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا
يستلزم ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم
الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى
للدلالة الا فهم المعنى منه فلا شك انك اذا سمعت جاء زيد تفهم منه انه جاء وعدم المجيء احتمال
عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان مفهومه
هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا ولم يصح قولهم ان
مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم متناقضان لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض
المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس
من مدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل

المراد انه يحتمله من حيث هو هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول
اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم
فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى بدون الثانية تمتنع والثانية بدون الاولى لا تمتنع
كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم
بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها
كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في قولك
قد حفظت التورية وقد زعم العلامة في شرح هذا الكلام في المفتاح ان فائدة الخبر استفادة السامع من الخبر
الحكم ولازمها استفادته منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث
تعريف المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المص في تفسير هذا الكلام حيث قال اي يمتنع ان لا
يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم
الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده اما لانه قد حصل
قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا
الحكم في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني لان علة حصوله
سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لا يمتنع
حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول
الثاني منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون
الاول حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه
حافظا للتورية وفيه نظر لان تسمية هذا الحكم فائدة الخبر مبني على انه من شانه ان يستفاد من
الخبر فانا كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا
وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم
سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول
ان العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود علته اعني سماع الخبر

وانه يعلم انه عالم بالحكم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر
المخبر عالما بالحكم اعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان
عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا بناء على تفسير المصنف وعن الثاني ان الذهن اذا التفت الى ما هو مجرد
عنه واستحضره لا يلزم انه علمه ولو سلم فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضرا للخبر شاهدا اياه فانه يحصل
العلم الثاني دون الاول وهذا ايضا مقصود فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز
ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد بالعلم ههنا الاعتقاد
الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار
وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان
كان عالما بالفائدة لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل
سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل وللاول العرف
بما بين يديك ما هو كتاب لان موجب العلم ترك السوال ومنه هي عصاي في جواب وما تلك بيمينك
كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا
لمن اشتراه ماله في الاخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدر الاية
يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخرها ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان
شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية
لا ان الاية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه
لو كان لهم علم بذلك الشراء لامتنعوا منه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان
هذا الكلام يلوح عليه اثر الاجمال او على ان قوله ولقد علموا الاية خبر القي اليهم مع علمهم به لان هذا
الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في
المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وهو ان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة
عدمه فقال ونظيره في الاثبات والنفي اي في نفي شيء واثباته وما رميت اذ رميت واذا كان
قصد المخبر بخبره ما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو

الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع
النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام
من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد
في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في
انه فيها ام لا ولا حكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان استغني
على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكرارها ونون التأكيد
الخفيفة والثقيلة وحروف التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم طالبا له
حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن
يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه
يؤدي الى ان لا تستقيم لنا ان نقول صالح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول
انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده
اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التأكيد كما قال الله تعالى حكاية
عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة
وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة
المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا
تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسلا من الله
تعالى بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة عن الله تعالى ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين
فحملوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر زعما منهم
ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية في اعتقادهم لا تنافي الرسالة من الله
رسول له وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلاثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للثالث
لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا
اليهم اي اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين هما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قوينا

مما يرسول ثالث وهو بولس او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا و
الثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اى على الوجوه المذكورة وهى الخلو عن التاكيد في الاول
والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى
الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى
الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر
ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا قائم تكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضى التاكيد
وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضى ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فيكون
بينهما عموم من وجه لا مطلقا قلنا لا نم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضى لترك التاكيد
هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه
على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار
ثم تاكيد الحكم الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف
او المصدر اى حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اى خلاف مقتضى الظاهر يعني ان
وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا
فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اى الى غير السائل ما يلوح له اى لغير السائل
بالخبر اى يشير اليه فيستشرف غير السائل له اى للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشئ اذا رفع
راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب
نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اى لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع
العذاب عنهم بشفاعتك فهذا الكلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا
فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا فطلبه
فنزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا بان اى صاروا محكوما عليهم بالاغراق والمراد
ان الكلام المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس تتفطن والفهم المتسارع يكاد
فيه ويطلبه لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء

وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم ونحو ذلك
مما يلي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان هذا المقام ما
يصحح الكلام ابتدا والاحتياج له في بيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر
كالمنكر اذا لاح اى ظهر عليه اى على غير المنكر شئ من امارات الانكار نحو
قول حجل بن نضلة جاء شقيق عارضا رمحه اى واضعا على العرض من عرض العود
على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من
الغفلة وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب
خطاب المنكر بقوله ان بني عمك فيهم رماح ولهذا بان ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون
مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعد
الموت من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان اى مع المنكر ان تامله اى شئ من
الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشئ ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان
يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من
الدلائل الدالة على نبوة محمد صلعم لكنه لا يتاملها ليرتدع عن الانكار وقد يذكر لهذا لفظ الكتاب
ههنا وجوه متعسفة لا فائدة في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده
فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا
يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل
ان قوله تعالى لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون حاله كحال الحكم بالتكرير كزيد
قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل مقصود المصراع قد يجعل انكار المنكر كلا انكار
تعويلا على ما يزيله فيترك التاكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفيه
بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظير التنزيل وجود الشئ منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله
فالجواب عن الاول انه لما نفي الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكر وانه
تاويلين احدهما ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وثانيا

لا لما يكن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب فيه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله تعالى وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكده لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا الكثير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته المعجزات الباهرة ومن الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي وزانه وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه ودفع لتوهم السهو والتجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن الكلام في دلائل الاعجاز تاكيد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له ومنزلته ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده ثانية لتثبته

فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى ملزومه فكيف وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر يفهم منه انك نزلت هذا المقام والحال المتحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه هذا الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المعنى مما يرشد ايراد الكلام على وجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة من هو خالي الذهن تعويلا على ما يزيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر سياقه مع خالي الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جواب عن سؤال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد فيه الحكمة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا الغرابة وندوره مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الراي ويخرجه الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فسياق الكلام معه سياق الكلام مع السائل المستشرف الى كيفيته بيانه المترتب الى سطوع برهانه وقس على هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة لاعتبارات السابقة من قبيل الكنايات سوى قوله لا ريب

فيه

فيه اشارة الى تعميم ودفع لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتداء وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري وان شئت طاردة وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكرنا فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه فانه ان في تاكيد الحكم بعبارتك او رد الانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد يدخل ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون ومن خصائصه فانه ان الضمير الشان معها حسنا ليس هو دونها بل لا يصح بدونها نحو انه من يتق ويصبر انه من يعمل سوءا لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتداء كقوله ان سواد نسوة وخضب الباذل الاصو وان كانت النكرة موصوفة نزاها مع ان احسن كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمروا فلو سقطت ان لم يحسن الحذف ام غير انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير معتقد له لانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التاكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم فهم الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول لمنكر لعالم كامل وعليه قوله تعالى نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعائه ان هذا الخبر على وفق اعتقاده يؤكد الحكم وان لم يكن المخاطب منكرا ليطابق ادعاءه وعليه قوله ان المنافقين لكاذبون وانما قوله والله يعلم

انك لم تولد فانما اكده لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به ولازمه

قال والسكاكي من اسائل هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولذا

بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز

لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده وهو ما لم يكن المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان

جسم فكانه قال بعضه حقيقة عقلية وبعضه مجاز عقلي وبعضه ليس كذلك وخص الحقيقة والمجاز بصفة الاسناد

دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح وقال انما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة

او مجازا الى العقل على هذا التفسير بلا واسطة شيء وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد

يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه

والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة

فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بوضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي

يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وانه لاثباته في الزمان الماضي دون المستقبل

فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان

قيل لم لم يورد بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه

قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة

في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث فيه عن الاحوال

المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس

من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه

والمسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة

المشبهة واسم التفضيل والظرف احترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم

الى ما اي الى شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له كضرب زيد

عمرا والمفعول به فيما بني له كضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو كذلك في نهار

صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهذا ليدخل فيه ما لا يطابق الا

دون الواقع نحو يقع خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله في الظاهر

وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه

ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان

قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره

كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق

الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل

انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه

خلق الله الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان

لم يكن كذلك في الحقيقة عنده وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما كالاقوال الكاذبة

كقولك جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهو ايضا اسناد الى ما هو

له عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه

احترازا عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه لم يتعين كونه حقيقة بل ينقسم الى قسمين

احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني انه لا يكون

عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة

فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة

ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان

المتكلم عالم بانه لم يجئ لعلهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل

عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية اي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه

لامور الاول انه جعلها صفة الكلام والمصنف للاسناد والثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس

المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه مع انه لا يسمى حقيقة

وكذلك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل

واقع موقعه فتعريفهما غير منعكس لخروجه عنه والثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق

الاعتقاد دعوا الحسن الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولن في الظ والاعتذار عنه بانه انما ترك مع كونه مراد

اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز او لانها لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه انما لم عدم صدقه

على ما ذكره فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظ

بل لانه على انه في الظاهر لعدم الاطلاع على الاسرار وللقائل ان يقول تعريف المص غير مطرد ولا منعكس

اما الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر فانه

مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم يرد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة

وانما المجاز في ان جعلها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على

حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال

وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح

الذوق والمعرفة بالمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم

يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظه ما في التعريف

عن الملابس اي الى فاعل او مفعول به هو له على ما صرح به فيما سيجيء وهو الاسناد الى المسند او الاسناد

الى المبتدا عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من

المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر اذ المراد

اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي ما هو

نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر لقد لمتنا يا ام غيلان في السرى ونمت وما ليل المطي

بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل

لما هو له معناه ظاهر ما معنى نفي الفعل عما له هو عند المتكلم في الظ وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام

مجردا عن النفي وادى بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد

في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام

نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون حقيقة وكذا نحو ما مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام

في سائر الانشاءات مثل ليصم نهارك وليت نهاري صائم وما اشبه ذلك فلنا ان نقول في منه اي من الاسناد

مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل

او معناه الى ملابس له اي غير ما هو له اي غير الملابس الذي يكون ذلك الفعل او معناه

له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول بتاول متعلق باسناده وحقيقة قولك

تاولت الشيء انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة او الموضع الذي يؤول اليه من العقل لان اولت

وتاولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلائل الاعجاز

وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله

وله اي للفعل ملابسات شتى اي مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول

والمصدر والزمان والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان الفعل

لا يسند اليهما فاسناده الى الفاعل او الى المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول به

وذلك لان المفعول معه مثلا هو الواقع بعد الواو بمعنى مع فعند اسناد الفعل

يعني ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له او الى المفعول اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله في نحو

الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اي غير الفاعل والمفعول يعني غير الفاعل

في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له

في ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما

استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في الجراءة والشجاعة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي

الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة التي له الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز

ان تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف

ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل

اليه هو مثل قولن تشبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقديره

في نفوسهم وجهة راعوها في اعطائه حكم ليس في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند

الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم اسم المفعول من افعمت الاناء

ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بجد جده لان الشعر

وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بالمعنى المصدري فيكون من قبيل عيشة راضية

وحقيقة اذكره المرزوقي وهو ان من شأن العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة

في وصفه ما يتبعونه به تأكيدا وتنبيها على تناهيه ومن ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر

ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الآمر وضربه التأديب

في السبب الغائي ومثله يوم يقوم الحساب اي اهله لاجله وقد خرج من تعريف الاسناد المجازي

امران احدهما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما اي اقبال وادبار على ما مر

ووصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى

المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل انشاء الكتاب والكلام

وفي ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى

المصدر الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو

الضال والاليم هو المعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف والظاهر ان هذا المصدر ليس

مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده مجازا كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني

بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونه وهذه الصور من قبيل الاول اذ الاصل

حكيم في اسلوبه وتكلم به وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة

فتأمل وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي

لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين

في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وذلك ان يجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق

المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر

يا سارق الليلة اهل الدار وقول الحجبي انبات الربيع وجري الانهار وقوله تعالى ولا تطيعوا امر

المسرفين وقولنا نومت الليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية او الايقاعية

فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل

الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذلك ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه

ان يضاف اليه لان تعارف موضع الاصطلاح المذكور في الكتاب التعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة

اوالمطلقة

اوالمطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما

مر او يكون مستلزما له كما في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة

مسروقة والامر مطاعا وكذا في ما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا

لان التمييز في الاصل فاعل فقد برفانه بحث نفيس واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما وقد تركا

كما به كما ذكروا في قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محروزا بقرينة اضافة السل

اليها فافهم وقس ولا ينحصر المجاز العقلي على ما فهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف ودونه في التعريف

بتاول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد

وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك

مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت اي

في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم اي اسم في التعرض لقول

الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز

العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاول افادة للخلاف لا بواسطة

وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل ليشمل ما يمنع طرده مثل قول الجاهل

انبت الربيع البقل وعكسه مثل قولك كسى الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة

نفسه الكعبة وانما قلت لضرب من التاول ليحترز به عن الكذب واعترض عليه المصنف بان لا نم بطلان

طرده بما ذكره لخروجه بقوله لضرب من التاول ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل

خلاف ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه

وكون الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فان ربما الى ان القائل لا يحتاج باخراج الاقوال

الكاذبة كما توهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل الصادق يحصل طرد التعريف نحو قول الجاهل

ولعل لي ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما في نفس الامر

لامكان تصور الكواذب فلا يكون التعبير به عنه وفي بيان دفع الاعتراض الاول ايضا فلا نم

في ان يشمل التعريف على قيدين تفرد كل منهما بفائدة فان صح مع اشتراكهما في فائدة اخرى ان يكون

حصولها من احدهما قصدا او من الاخر ضمنا ولا يكون هذا اكراها فخرج نحو قول الجاهل يكن ان يسند
الى كل من هو عند المتكلم والضرب من الفاعل لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر
والمقصود بالذات في اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله
لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من داب المحصلين فان
قلت ما ذكرت من تقرير كلام المص مشعر بان المراد بغير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر يرد عليه نحو
قول الجاهل والمعتزلة لمن لا يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واصل الله الكافر
بالتاويل والقصد الى انه اسناد الى السبب لا اسناد الى ما هو في نفس الامر وبالجملة ان اراد الى غير
ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكره وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقام
الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار قوله بتاويل ضايعا
والاسناد واخراج نحو قول الجاهل ايه فاسد قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اي
ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر
بدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلة نحو
الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميع بقوله بتاويل وبقي التعريف سالما فخرج عنه ما لا تاويل فيه ودخل
فيه نحو قول الدهري والمعتزلة انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتاويل لكونه الى غير ما هو له
عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل بالتاويل حين يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له
في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتاويل عند اخفاء حاله من الدهري والظاهر انه
غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر اي العام
لا يتحقق الا في ضمن الخاص وقد بين فساده فكيف يكون ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع
او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم
من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادة الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما كان بحسب
ارادة الخاص بخصوصه لا في ارادة العام بعمومه فليتامل فان هذا مقام يستصعبه اقوام
ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاويل فيه لم يحمل نحو قوله اي

الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز اي على ان اسناد
اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره
لعدم التاويل بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر من كونه
كما استدل يعني لم يعلم ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد
ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رات راسي
كراس الاصلع ميز عنه قنزعا عن قنزع اي بعد قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الراس جذب الليالي
اي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر اي مضى عامته ابطئي او اسرعي حال من الليالي على
تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا عما قبله اي اصنعي ما شئت ايتها الليالي
فلا تتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبران لقوله متعلق باستدل عقيبه اي عقيب
قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم او شعره قيل الله اي امره وارادته اطلعي
حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشي
والمفني فيكون الاسناد الى جذب الليالي بتاويل بناء على انه زمان او سبب واقسامه اي المجاز
العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند والمسند اليه اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل
او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية
فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس
والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية
وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة
او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما كان المسند حقيقة والمسند اليه مجازا واحيى
الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض
وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه بل هو بحال سائر الالفاظ المستعملة
في انه اما حقيقة او مجاز وازالة لما عسى ان يستبعد من اجتماع المجازين او حقيقة ومجاز في كلام
واحد وان كانا مختلفين والانحصار في الاقسام في الاربعة ظ على مذهب المص لانه اشترط في المسند

ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زيد
صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الجيب اجابني فلا قائمة للمجاز اسناد اجي
الى ما قائمة لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا واما على مذهب السكاكي ففيه الكلام وهو اي
المجاز العقلي في القران كثير واذا تليت عليهم اياته اي ايات الله زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تعالى
قوله تعالى انما للاقتباس وان المعنى اذا تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا لوقوع المجاز العقلي
في القران كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله وانه الايات
سبب لها يذبح ابناءهم اي ابناء بني اسرائيل نسب الى فرعون الذبح الذي هو فعل جيشه لانه
سبب امر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن ادم وحوا وهو فعل الله حقيقة الى ابليس لانه
سببه لاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما
نصب على انه مفعول به تتقون اي كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان
شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله تعالى حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان
فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة
واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب
الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن
ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء ايضا نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله فلا تعجبكما من الجنة
فان البناء فعل العملة وهامان سبب امر وكذا الاخراج فعل الله وابليس سبب ومثله فلينبت
الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر والنهي الى ما ليس المطلوب
صدور الفعل او الترك عنه ومنه اجر النهر ولا تقطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر
جار واصلوتك تامرك وكذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره
لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه
قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور معه عقلا اي من
جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه به وان العقل

اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك ادعاه اي من جهة العادة نحو هزم
الامير الجند وبني القصر وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب
وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استحالته اي وكصدور الكلام
عن الموحد في مثل الموحد الحق انه ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي
قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وافنى الكبير البيت فمثل هذا الكلام اذا صدر من الموحد
يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه لما هو له لكن امثال هذا ليس مما يستحيله العقل
والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتيج في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يعني ان
الفعل في المجازات العقلية يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة
لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن
لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من
موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه
فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم
اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد تامل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند
رؤيتك وقوله اي قول ابن المعذل يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته
نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التامل
والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك
جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني
يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهي ان يضرب المثل بي لهلاكي في محبتك
فمعرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها الفضل الشيخ وهو الامام
عبد القاهر واعترض به حيث قال لا اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير
اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما مر في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في
اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في صيرني وزيدك ان تزعم ان له فاعلا

قرينة على الفعل للهوى ولو جهة ولا نعتبر اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام
على حقيقته فان المعدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على
الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من
الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لابد له من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل
لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي
وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي
بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا
الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه
به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع
ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء
على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي
هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب
الهزيمة وهو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل ان يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي
في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب
اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها
لما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه لكن وليس
كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة راضية وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص دافق اذا اريد
بصيغة في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل
المجازي الى الحقيقي نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه
لان المراد بالنهار فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت
تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي كما لا يخفى للمتعقب لان قوله نهاره صائم مما ينافيه الا ان
الاستعارة انما هي في الضمير المستتر في نهاره كما لا يخفى في علم البديع لكن المنافقة في المثال

ليس

٣١

بليست من واب المحصنين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا
لهامان لان المراد به هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم
ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما نحو
الفاعل الحقيقي اي الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم
لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في
الكلام سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب
الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات
على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا دائم
الظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن
بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه انا
ندعي كون اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تأويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع
لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون
غير السبع ونحو ان يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له
لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كان النداء له لكن
بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط الكسرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى
يتوقف على السمع اذا المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه
وهذا نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي ذكره في علم البيان انه لو
ولانه اي ما ذهب اليه السكاكي ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم ونحو ذلك مما
يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع من حمل الكلام
على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وانا
ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا مانع من الاستعارة
بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على وجه الحمل نحو زيد اسد اولا كلجين الماء ونحو

جس نحو قوله كقوله قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين لان المشبه
به ههنا هو شخص ضامر مرتاد الضمير لحفاظ نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على
مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير رابيته
والمعنى وهو في علية حسنة مثل عيشة راض صاحبها بها والمراد بنهار الصائم ما يكون من باب اضافة
العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات لمشتبهة وحمل الكلام
الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالعكس لانهما مجاز ولغيره حقيقة
ورد عليه انه اذا كان المراد بلفظ الامان هو الثاني حقيقة فما فهم لم يكن الامر لا حقيقة ولا مجازا الا ترى
انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب البعض
ممن يجوز اطلاق الاسم على انه بغير توقيف ولهذا صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنده فكم
انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك
لانه شايع ذايع في كلام الجميع من غير توقيف الباب الثاني احوال المسند اليه اي الامور العارضة
له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لا
بواسطة الحكم او المسند مثلا لكونه مسندا اليه لحكم مؤكد او متروك التأكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم
او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسيأتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقدم اما حذفه قدمه
على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده
والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن
والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو
دون الثاني قصد الى تفصيله مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث
اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر
في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر
القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع
ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر

على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف
اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى
وانما قال تخييل لان الدال ايضا عند الحذف هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالته
اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل
كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او
اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن
الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او عكسه اي ايهام صون
لسانك عنه تحقيرا له او تأتي الانكار لدى الحاجة نحو فاجر فاسق اي زيد ليتيسر
لك ان تقول ما اردت به غيره او تعينه او ادعاء اي التعين او نحو ذلك كضيق الكلام عن
اطالة الكلام بسبب ضجرة او سامة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما
ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقول هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير
السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام
وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم
لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع وقولهم لعدا ان يذكر ... حلا
في من شاء كذا وكذا ... الديار والمنازل ربع ... وهذا طريقة
وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل ووجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر
هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قيل ...
لعدم الاعتناء بشأن فاعله وانما المقصود ان يقتل اللعين من يريد ... يكون حذف المسند اليه
استغرابا بموقع من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره فانه نحو ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم
اي الملة التي او الحالة التي او الطريقة ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر او لمنع من القطا
لا حيث لا يقدر المتكلم على اجرائه على اللسان او لا يقدر السامع على استماعه ولهذا اذا
كيف كان ... عن الواقع في ... لا يسأل عنه اما لانه يجري على ...

واختباره المتكلم واما لانك لا تقدر على اسماعه لا يكونه السامع واختباره واما ذكره فلكونه اي
الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او للاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة
السامع او زيادة الايضاح والتقرير وعليه من ذكر المسند اليه او لكونه زيادة من ربهم واولئك هم المفلحون كرر
اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعل كل من الاثرتين
في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او
التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع
مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء وقد يكون
استحضار الكلام في ذكره او بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات
المناسبة كما تقول لمن سألك فيقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف
وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون
له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة وما جعله صاحب المفتاح مقتضيا لذكره ان يكون الخبر عام
النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين كقولك زيد قائم وعمرو ذاهب وخالد في الدار وعارض
المصنف عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لا
يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر آخر كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على
الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف فلا افتقار لعموم النسبة وارادة
التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه
لو لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء لفهم منه ان المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم يرد
تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق لفهم منه ان المراد كل احد فلا تعين بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل مراده
ان يكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضى ما يكون مرجحا لا موجبا او يكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى
الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح ولا منافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى
الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو
ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم

في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه
لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو
ايضا حكم لان المتكلم لا يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين بل بانه عالم بوقوع النسبة ولا
شك ان احتمال الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند اليه والمسند
تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في مثل قولك شيء ما موجود وفلان بن فلان حافظ التوراة فان
اتم فائدة يقتضي اتم تخصيص وهذا هو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف
بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده
قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون
على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب
او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين
واحدا كان او اكثر لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام
الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اي الخطاب مع معين الى غيره اي غير المعين ليعم الخطاب
كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم لا يريد بالخطاب
مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت
النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء و
اذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى
منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب
او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد يترك الى غير معين كما
يقال فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا يريد مخاطبا بعينه بل يريد ان اكرم
او احسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كثير كقوله ولو ترى الاية اخرج
في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا يريد مخاطبا بعينه لا
بقوله فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام

اى يحمل على هذا اعنى عدم ارادة مخاطب معين للافادة العموم لشعر مالك لفظ المفتاح **وبالعلمية** اى تعريف
المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشئ مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف
منها **لاحضاره** اى المسند اليه **بعينه** اى بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره
باسم جنسه كرجل عالم جاءنى **في ذهن السامع ابتداء** اى اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا
بالضمير الغائب نحو جاءنى زيد وهو راكب **باسم مختص به** اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار
هذا الوضع واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام
العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شئ منها مختصا بمسند اليه
معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشئ معين ليس الا العلم قلنا بعد
التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يحصل به الاحتراز عن
الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد و
الموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة
نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بعينه اى بنفس لفظه يعنى احضارا لا يتوقف بعد العلم
بالوضع على شئ اخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به بعد
اللتيا والتى فيكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة لان اللفظ الموضوع
لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغى ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان
معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثانى زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها
لا تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوماتها الكلية فافادتها للجزئيات المرادة من الكلام انما هو
بواسطة قرينة معينة اما في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا
يخفى عن المصير الى الوجه ما ذكرناه اولا **نحو قل هو الله احد** فالله اصله الاله حذفت الهمزة وعوض
عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شئ ومن زعم انه اسم
لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلى منحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم
العلم جزئى فقد سها الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على

اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منه
لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة والنص على ارادة ما لا له في هذه الكلمة
المعبود بالحق فيلزم استثناء الشئ من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات
الباطلة فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية
له في الوجود او موجود الا الفرد الذى هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله
مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اى بالفرد الموجود الذى يعبد بالحق تعالى وتقدس
او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة للمدح او الذم نحو ركب على وهرب معاوية **او كناية** عن معنى
يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابى لهب اى جهنمى لان انتسابه الى
اللهب يدل على ملابسته اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس
هذه الامور واللهب الحقيقى لهب جهنم فالانتقال من ابى لهب الى جهنمى انتقال من الملزوم الى
اللازم او من اللازم الى الملزوم على اختلاف الرايين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب
الوضع الاول اعنى الاضافى دون الثانى اعنى العلمى وهم يعتبرون في الكناية المعنى الاصلى
ومما يدل على ان الكناية انما هى بهذا الاعتبار لا باعتبار ذات الشخص لزمه انه جهنمى انه لو
كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابى لهب
لا يكون من الكناية في شئ ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما يستعمل هنا في الشخص المسمى به ليكون
لينتقل منه الى جهنمى كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة
ولو قلت رايت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا لاستعارة ابى لهب بذلك الوصف
يكون استعارة نحو رايت حاتما ولا يكون من الكناية في شئ فتامل فان هذا المقام من مزالق
الاقدام **او ايهام استلذاذه** اى العلم **او التبرك به** ونحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل
على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام **وبالموصولية** اى تعريف المسند اليه بايراده
موصولا وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرفه
بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا يصح جعل الذى

يونس صفة للناس وتوقيف المضاف لتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الاوجه هو المنقول عن السيد

وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة

الانتساب اليه مشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب

يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المخصصة بواحد

فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان

المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص

بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصص فيه بخلاف الموصولة فانه وضع

على ان يخصص بمضمون الصلة ويكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف اشار

الى تفصيل الباعث الموجب له والمرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك

الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين

في ديار الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح

بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام كقوله وراودته التي هو في بيتها

عن نفسه اي راودت زليخا يوسف والمراودة المفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب فكان

المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال

عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة

ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لانه كونه في بيتها ومولى لها يوجب قوة تمكنها من

المراودة وقيل المراد في بيانه غيرها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحش وقيل

زيادة تقرير المسند لان في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة

وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه

ولا يتعين مثله في التي هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة وفيها تعسف وما هو نص في زيادة

تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت السقط اعني واعجب كاف صحبي وكل

عجيب من خلق المسيء فانه ادل على عدم خوفهم من النصارى من ان يقول كل عبد الله دائم

فان في هذا الابهام من التفخيم ما لا يخفى

ان الاية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم

قال او ان يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير كوراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح

باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلوم حين مثالا لهما لا خروج زيادة التقرير عن الحكاية فافهم

او التفخيم كوفعشيهم من اليم ما غشيهم ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت

الغداة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل

ذاك اثام او تنبيه المخاطب على الخطأ كقول عبدة ابن الطيب من قصيدة فيها يعظ بنيه ان الذين

ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث

ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح

هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطأ ورده المصنف بانه ليس فيه ايماء

وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق شاهدان

على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين يظنونهم اخوانكم كان

فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي الى

طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك او على جهة اي على طرزه وطريقه يعني تأتي بالموصول

والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي جهة واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم

وغير ذلك وحاصله ان تأتي بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد في علم البديع

كقوله ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من

جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام ثم انه اي الايماء الى وجه

بناء الخبر ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي لشان الخبر كقوله

قول الفرزدق ان الذي سمك اي رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف

والمجد والعز دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت فهو قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر

المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض

بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء اعظم منها وارفع او ذريعة الى تعظيم لغيره اي غير الخبر

كقوله الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة
والخسران وتعظيم لشان شعيب وهو ما قد يجعل ذريعة الى الاشارة الى شان الخبر كقوله ان الذي
يعرف الفقه قد صنف فيه او شان غيره كقوله ان الذي مع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة
الى تحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب
البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة
ثم انه يحقق زوال المحبة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء
وسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا يرى ان قوله ان الذي
سمك السماء بيت وان الذين تردهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه
على الخطاء كما مر فاحسن التامل في هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد فسر
في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قوله ان الذين امنوا
لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا
اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فيشكل عليه الامر في كقوله ان الذي سمك
وان التي ضربت وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اعتبر
اثره في تفسير الوجه بالعلة لكن اجاب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على ايراد
المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايماء وفيه
الكلام بادي علاقة وهذا الرأي عند المصنف وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير
او الترحم او نحو ذلك نحو جاءك الذي اكرمك او اهانك او الذي سبى اولاده ونهب امواله وقد
يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب لا تكاد تنضبط
وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض
اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا لان
اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس
غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة

الحسية

الحسية واما الوصف الموجب له او المرجح فهذه اشارة الى تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز
نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او الحال في محاسنه من نسل
شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر
او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك
آبائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع
او بيان حاله اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد
اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد و
ذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد
على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتنكير وطرق القصر وغير ذلك
وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان
قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه
بشيء يوجب تصوره على اي وجه كان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم
كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر آلهتكم وقد يقصد به
حصوله وحضوره كما هذه القيمة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا
لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشار كقول الامير لبعض حاضريه ذلك
قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب
وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى
عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكي
عنه غائب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالني هذا الضرب اي هذا المذكور عن
قريب فهو وان كان غائبا لكن لما جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر
المتقدم بلفظ البعيد كما يذكر به البعيد وذلك قسم عظيم لا يغفل لان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد
او للتنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد

بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد
في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما
اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار
الوضع وهذا الفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس كذا
اسامة ولفظ اسد فان اسد موضوع لواحد من آحاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه
واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقها
على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة كاد
سوقا بخلاف المعرف كادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة
مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما
مختلفان ولكونه في المقول وهو في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ
يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك
الجنس وهذه الاحكام اللفظية اي اضطرهم الى الحكم بكونه معرفة ولو كان علما حتى تكلفوا
ونعلم بما ذكر من تقرير كلامه ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده
الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الشارح ولكن هذا المعرف في المعنى كالنكرة
معاملة النكرة اي فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني
ونحو التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة الحمار ونحو الا المستضعفين من الرجال والنساء
والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين او الرجال والنساء
والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه
حرج في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف فكانه نكرة
[illegible]

اوصاف على عقيب المشار اليه يقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول
عقبته بالشيء اذا جعلت الشيء على عقبه على انه اي للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم
الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب
ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين
يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان جيء
باسم الاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح
آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم
او السامع باحواله او نحو ذلك وباللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة
معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة يقال عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك
لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت
كالتي اي كالانثى التي وهبت لها فاللام اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت رب
اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب اني نذرت لك
ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس
انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو
خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب فقد يكون للعهد
للاشارة الى الحاضر كما في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى
نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة
وهي اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ونحو ذلك لان
التعريف للماهية وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقة ذلك
الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود
من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي
الطبيعي على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي

السوق ورايت اسامة معناه حقيقة ام لا مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى
الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت
المعرف والعلم المذكورين على الواحد فما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود و
القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيجيء لهذا بحث في الاستعارة **وقد يفيد** المعرف باللام المشار
بها الى الحقيقة **الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر** اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية
من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء
الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه يقينا لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة
وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم
دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق
كما ذكره في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس
فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد للجنس دون
الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى
ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة
معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير
معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضاف
الى النكرة ولا خفاء في تميز بعضها من بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية
من حيث هي هي لم يتميز عن اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى
وذكرى وان قصد الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن
تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نم
تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة
بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى النفس المرئية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى
غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار التي ليس باعتبار العدم **وهو** اي الاستغراق **ضربان**

حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة **نحو عالم الغيب والشهادة** اي كل غيب
وشهادة **وعرفي** وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف **نحو جمع الامير الصاغة**
اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ
واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل
مبني على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل
في صورة الاسم ولهذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى الحدوث من نحو المؤمن و
والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح
ينفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او
والموصول ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا و
واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره **اشمل من** استغراق المثنى والمجموع لانه
يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي
خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد او الاثنين
بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل
او رجلان وانما اورد البيان بالنفي ليشير الى ان الجنس لا انه نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة
في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق
احتمالا مرجوحا لا يثبت الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يتحقق عدم الاستغراق
والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو
خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المفردات يا ايها المفتي وفيهم
ستره ولا يقيم ما بقيتم ضرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او
مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني من رجل او لا رجل في الدار
بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب
الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة

المنفية فلا تم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام الاستغراق يشمل الافراد كما مثل المفرد ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات والارض وعلم آدم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ونعم ما صح فيما خالف نحو جاءني القوم او العلماء الا زيدا والا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قلت المفرد يقتضي استيعاب الآحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين اخرين من الآحاد والاثنين مع واحد اخر منها جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد فرد حتى جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد وفرد منه فهو من اوائل المسئلة فظاهر بطلانه وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد فرد حتى انه استفاد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد فرد لم يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن بعض دون بعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام لكان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن للكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فاين هذا من ذلك

واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه مما لا يصيبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان يشمل لكنه قصد هنا الى معنى اخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما يسمى بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم وهل هذا الا تهافت وايضا لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى ولذا انما ان العالمين اجناسا مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه المقدمة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى اني اخاف ان يأكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحداته كذا في الكشاف نحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها اي ومثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس رضي الله عنه ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدات الجنس كلها لم يخرج منه شيء

وأما الجمع فلا يرضى تحته الا فيه مع الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المشهور عند البعض
من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيها لكلام ابن عباس ولم يقصد انه
مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مرة والاستعمال ايضا يشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام
لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه اقدام فحول وكلت دون الوصول
الى الحق افهام ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق
يدل على تعدده والوحدة والتعدد متنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي
بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل
عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة
على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه
اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه
بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض
واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كل منها سمل اي خلق والنطفة
مركبة من اشياء كل منها مشج فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة
اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق الى احضاره في ذهن
السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهويي وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو
ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع
الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب
المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر
او لتضمنها تعظيما لشأن المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك
في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي
تعظيما لشأن المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه والمضاف
وغيرهما اضيف اليه المسند اليه وكذا المراد بقوله غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر

او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد او لتعذر
الاضافة لاتفاقهم على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم
بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد
فعلوا كذا وكسآمة السامع او المتكلم نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على الاكرام او
الاذلال او نحو ذلك نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود
له بولده فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد
او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبارا لطيفا مجازا
الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره
الاضافة نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية وتعميما كقولهم ذلك على حرامي الدار
الشجر من راكبها يعني على جنس الحرامي وذلك لان الاسم المفرد حاصل المعنى الجنسية والفردية
فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف
ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجيء انشاء الله واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد
غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي
القصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس
وهو غطاء التعامي عن آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم
بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل
عليه واوفق ببلاغته او التعظيم او التحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شأنه او انحطاطه مبلغا
لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابن ابي السمط له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي
وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم
ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير
بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا
كما في المعدودات والموزونات والمشبهات وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار

بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى ذو عدد كثير

هذا ناظر الى التكثير وايات عظام هذا ناظر الى التعظيم ويجى للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاه شيئا

اى حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه

لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لمنع عن التعريف مانع كقوله اذا

سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح

وجعل صاحب المفتاح التنكير فى قوله تعالى ولئن مسّتهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض عليه

بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اى هبة

او من نفح الطيب اذا فاح اى فوحة وجوابه انه ان اراد ان بناء المرة ونفس الكلمة يدل على

التحقير فهذا لا ينافى كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد

من الاية مفهوم منهما بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير فى نفحة من العذاب

فى نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن

اى عذاب هائل او شئ من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على التحقير

الا فى ما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فى ما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم

اشد لقوله صلى الله عليه وسلم اعوذ بالله من غضب الحليم ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه للافراد او النوعية

والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة هى نطفة ابيه المختصة

به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التى تختص به

النوع من الدواب وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر فى المفتاح ان الى له المقتضية لتنكير

المسند اليه اى اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فتوهم

بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق فيصح التمثيل بالاية وبعضهم انه مسند اليه بتقدير اذا

التقدير كل دابة خلق الله من ماء او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه وبعضهم غلط بل صاحب

المفتاح اراد انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا كما كثير

فلينتبه له وللتعظيم كونه فأذنوا بحرب من الله ورسوله وللتحقير كونه ان نظن الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا

اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد وبهذا يحمل التنكير على ما يفيد

التنويع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك فى كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وهذا حل الاشكال

الذى يورد فى مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق

حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى

يخرج الظن من بينه ولا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتأخير اى ان

نحن الا نظن ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اى ما اغتره الا الشيب اغترارا اولا الى

ما ذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت زيدا مثلا يحتمل من حيث المخاطب ان يكون قد فعلت غير

الضرب مما يجرى مجراه كالتهديد والشروع فى مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد

الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكأنك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن التنكير غير المسند اليه

للنكارة وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اى ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل

قوله فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا اى بعدد نزر من خيولك وبمال

وشئ يسير من فيضان جودك وعطائك واعلم انه كما ان التنكير وهو فى معنى البعضية يفيد التعظيم

فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم درجات اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففى هذا الابهام من تفخيم

فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد

يفيد التحقير ايضا نحو هذا الكلام لكونه بعض الناس والتقليل نحو لى هذا الامر بعض الاهتمام واما وصفه

اى وصف المسند اليه اخره المصنف عن ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب

من ذكر التنكير عقيب التعريف وقدمها السكاكى على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل والتنكير

من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون التنكير وقدم من التوابع ذكر

الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق

به معنى المصدر وهو الانسب ههنا ليوافق قوله واما بيانه واما الابدال منه اعنى

الوصف اى ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اى الوصف مبينا له اى المسند اليه كاشفا

عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله وكونه فى الكشف قوله

اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا لمسند اليه قول اوس ابن حجر في مرثية
فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا الالمعي
ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا
الالمعي واليلمعي الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني
وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي
ليس مسندا اليه وقوله الذي يظن بك الظن الخ وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي
انه سئل عن الالمعي فانشد هذا البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا
اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع بمعنى سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة
المنع عند مس الخير او مخصصا له اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال في
النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب
الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد
من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد
التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال
او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين
الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك
الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف وانما شرط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا
او تأكيدا اذا كان الموصوف متضمنا معنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما
فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سبق
ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم حيث وصف دابة
وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد فيهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار
افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة وشرطها
تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد خبر

يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد
من قال ان الجملة حكم والاحكام لا تعريف فيها والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون
كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل
ذكرها وانما يكون بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون
تلك الصفة فيجب كونها جملة مضمونها حكم معلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك
صفة او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن
ليبطئن ان التقدير من اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من فمراده ان الصلة هو
الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب وللزايد في تأكيد الاخبار واته لزوم الام
والحاصل انما هو نفس الجملة القسمية مثل قوله والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كلام الشرطية خبرية
بخلاف الشرط فان قيل في كلامه الفيد ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في
قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب
فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة
ثم قال وانما جاءت النار ههنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا
بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه
اولا قلت ممكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم
للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي والمشركون لما سمعوا الاية علموا ذلك فخوطبوا
في سورة البقرة واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله
اي جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع
عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز
او السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب
المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد الى مجرد التقرير فيه يطلع عليه
فيصل اعتبار التقديم وان خبر مع الفعل ودركه العلامة في شرحه ان المراد مجرد تقرير الكلام ولم

في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل

الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف

وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو داب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء

به للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين

حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة

والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا من اتخاذ جنس الاله وفي الثاني

اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه ووصف الهين باثنين واله بواحد ايضاح لهذا الغرض

وتفسير له وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على

شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي يساق له

الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اي يقرره ويحققه ولم يقصد انه تاكيد

صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب

صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التاكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه

بل اورد في المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين

وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه

حيث جعل في الارض صفة للدابة ويطير بجناحيه صفة للطائر ليدل على ان القصد منهما الى الجنس

دون العدد كما سبق في باب الوصف فالايتان تشتركان في ان الوصف فيهما للبيان والتفسير لكن

من حيث انه في الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة

في الارض ولا طائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث

ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه تبين ان لا خلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح

والمصنف على ما توهمه القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان

معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن

ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا صفتين

بل ذكر للدلالة على ان القصد من متبوعهما الى احد جزئيه اعني التثنية والوحدة دون الجزء الاخر اعني الجنسية

فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل

على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لان غايته يكون التخصيص او التاكيد او المدح

او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا اخر كالتخصيص

والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من

هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك

عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرجه هذا عن الوصفية

ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل

يصح قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن

ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن

لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله

ما مر تقريره واما الابدال منه اي من المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه نظرا

بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو

البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير كقولك جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي

يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض

وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الهين

اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل من الكل دون البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين

ما صدق عليه الهين وسلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون ذاته عين ذات

المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث

كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره

منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام

فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفي التاكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح حيث

عادة امثاله في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المفعول او اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير

فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالتبعية كما في ان يكون المقصود

منه نفس التقرير وبين التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط

الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه

وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا كانه مذكور

اما في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني

زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه نحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حماره بدل غلط

لا بدل الاشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من

التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن

ان يقول لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه

فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على

تفصيل الفعل اذ الواو انما هي للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تأخر

او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس

من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه حصل من احد المذكورين

اولا ومن الاخر بعده مع تراخ او غير تراخ كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو

بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاء القوم حتى خالد فهذه الحروف

الثلثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته

للمتبوع بلا مهلة وثم للترتيب مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها ما يقتضي شيئا فشيئا

الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى

او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء

الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني

القوم حتى خالد اذا جاءوك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر

في الذهن تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت

العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او

لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه

الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وحمله الامر انه اذا كان كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه

عنه فالامر هو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه فنحو

جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو

والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو فرض ما جاء زيد

وعمرو كان نفيا للمجيء عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءا معا او جاء عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية

فان قلت فيجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاءني الاكل فالاكل والارذل فالارذل

اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى الذي ياكل

فيشرب ثم ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند فقط ولا يكون لشيء اخر

او رد السامع عن الخطأ في الحكم الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو

لمن اعتقد ان عمروا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان

زيدا جاءك دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره المصنف ههنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب

الا ان لا لنفي الحكم من التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور

في عموم النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمروا ايضا لم يجئ كزيد بناء على

ملابسة بينهما وتوهم انه لا استدراك وهو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء

وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان

زيدا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان الواو

قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى اخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني

زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل

المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد

وعدم مجيه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجي قطعا واما اذا انضم اليه لا كجاء لي زيد لا بل عمرو

فهو يفيد عدم مجي زيد قطعا واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته

وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجي لعمرو مع احتمال مجي زيد وعدم مجيه وقيل

يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجي زيد البتة كما في لكن وهذا

يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت

او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو وعدم مجي عمرو متحقق ومجي زيد

وعدم مجيه على الاحتمال او مجيه متحقق فصرف الحكم في المثبت ط وكذا في المنفي على مذهب المبرد وعلى

مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطرد في المبني على مذهب

المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه لبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين

من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط **او للشك**

من المتكلم **او التشكيك** اي ايقاع المتكلم السامع في الشك **كجاءني زيد او عمرو** او للابهام نحو وانا او

اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان

التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول

اللفظ بل بحسب امر خارج ومما عده السكاكي من حروف العطف اي المفردة والجمهور على ان

العدد اعطف بين لما قبلها وما بعدها تفسيرا للضمير المجرد من غير اعادة الجار وللضمير

المرفوع المتصل من غير تاكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور وهذا راجع لا طائل تحته **واما الفصل**

اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى

عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون

من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا جعله

كخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعمه وغيره كما في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه

وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته

ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والاخر مخصصا به ومقصورا عليه

فلتخصيصه اي المسند اليه **بالمسند** يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو

القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو والمراد في قولنا زيد هو القائم فان قلت اليس

يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه

بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور

هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين

الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه

مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر المسند عليه الا ترى الى قولهم في اياك نعبد معناه نخصك

بالعبادة ولا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل لا يكون لقصر المسند على المسند اليه بل

لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث

قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين

وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعم ان

معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا

غلط منشؤه عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة

الى معنى اخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف

باللام معنى غير ما ذكر دقيقا مثل قولك هو البطل المحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس

البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت

معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصورته

حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقته طريقة قولك

هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف

انما جعل هذا معنى التعريف دون الفصل لا معنى الفصل بل صرح في هذه الاية بان فائدة الفصل

الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه

دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه كقولنا زيد هو افضل

من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد وذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى او لم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة
عن عباده هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في
الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه
على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو
الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب هما فالحيوة هي الحمام اي لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اي
تقديم المسند اليه على المسند فان قلت كيف اطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه
انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على
المبتدا والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه وخبره الذي كان قبل التقديم وتقديم
لا على نية التاخير كتقديم المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على
الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه
من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف انه هو الضرب الاول وكلامه ايضا مشحون باطلاق التقديم على
الضرب الثاني فلكون ذكره اي المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا
في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء
يعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك
العناية وبم كان اهم ولاجل هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم
المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره
قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضى للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا لتقديمه
في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل
يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء
مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدا تشويقا اليه
ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ واوقع في
النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه

يعني

حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني وذلك
ان الاموات كيف يحيى من الرفات كما في صرام السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس
فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد الجسماني وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس
المراد بالحيوان المستحدث من الجماد ادم ع وناقة صالح ع وثعبان موسى ع ولا القفنس على ما
وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد
في دارك والسفاح في دار صديقك واما لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به واما لنحو ذلك
مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل
في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار
بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار
بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول
صاحب المفتاح او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدا وبالخبر
الثاني الاخبار والمصنف لما فهم من الثاني ايضا معنى خبر المبتدا اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق
والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع
الضرب مثلا فلا يصح لما سيأتي في احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل
لذكر المسند اليه اصلا بل يقع الضرب مثلا نعم لو قيل على صاحب المفتاح لا نم ان للتقديم دخلا
في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه صيغة المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية انه لكان
وجها ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله متى تهززني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف
جلوس في مجالسهم رزان وان ضيف الم فهم خفوف والمراد هم خفوف كما في المفتاح
اي محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المصنف هو تفسير للشيء باعادة
لفظه ليس بشيء واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سيجيء
في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر هنا اسم فاعل لان خفوفا جمع خاف بمعنى خفيف وبدليل
اجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل

او ما انا بطارد الذين امنوا او نحو ذلك مما يكون الخبر فيه صفة لا فعلا وفيه بحث لظهور ان الحصر في قوله
فهم حقوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي
يتعلق به الغرض اما الى ما المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عدم النسبة الى كل مسند اليه والمراد
تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن في بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء قال عبد القاهر
فوارد في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم اي المسند اليه ليفيد التقديم
تخصيصه بالخبر الفعلي اي بتمام الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلامه
وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز
ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم وليك اي قرب
منك كزيد اما قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور
وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول
لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان
التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا
بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور
مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت يفيد ثبوت
قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان
بل يجب عند قصد هذا المعنى بان تؤخر المسند اليه ويقال ما قلته انا ولا احد غيري اللهم الا اذا قام
قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك
قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا
قلت ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون
فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الجدار ولا غيري فانه لا يصح ولا
ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفي عن
المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم

قال

قال المصنف لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد
التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفي من المذكور وفيه نظر لانا لا نم ان المنفي هو
الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على كل فرد من افراد الناس وفي
الفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد انما في
الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولذا
حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد واعترض عليه بعضهم
بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا من الواو لا يستعمل
في الايجاب لا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا ردا على من زعم انك رايت كل احد
لان الايجاب لا يستعمل بدون كل وثانيهما ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه
وعود ضمير الجمع عليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وفما منكم من احد عنه حاجزين
وفسروه في قوله لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان
الاحكام في كل نكرة منفية بل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما
البعض وظ كلام الشيخ انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي
فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل انه مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير
بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا ومثنى ومجموعا مذكرا او مؤنثا اي احد من
الافراد او المثنيات او الجماعات فاذا كان احد ههنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت
جميع الناس فيلزم الى المذكور وكلاهما فاسدان لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رايت
رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا جلست شيئا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على انا
من يكون الخصوصية لفظ احد واثبته يجوز ان يكون احد مبدلا لهمزه من الواو مثله في قوله
قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من الناس
والمنفي ح هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم
من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي دون ما انا رايت احدا

او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون بجزء هذه
الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد راى
كل احد بل يكفيه ان يكون قد راى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب الكلي
يستلزم سلب الجزئي فيتم ان الروية الواقعة على كل احد منفية ويتم ما ذكره المص لانا نقول المعتبر هو
المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع
على كل احد ويلزم الحكم المذكور ولهذا ان اختصاص المذموم بالشي لا يوجب اختصاص اللازم كونه
اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في نحو ما انا رايت احدا لما كان عاما لو وقع الخطا
في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما لكل وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان
في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما بقي من الفعل الواقع على المفعول
على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما
وخصوصا لم يكن الخطا في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الخطا في
بعد تعيين الفاعل بها هو السلب الكلي اعني عدم روية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا
ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه فزعم انه غيرك او انت مشاركه
الغير فنفيت وهمه وحصرت في نفسك هذا السلب اعني عدم روية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان
الى ما وسلم لم يكن الخطا في الفاعل فحسب هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم
وهي متقاربة وفيها انهم لم يحفظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه
على الفعل ودون حرف النفي عند قصد التخصيص فحملوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا مثله في كذا انا
ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول محصول كلامه انه اذا قدم المسند اليه
على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت بانه تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما ذكر من قبل
واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيصين في النفي
فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يلق من اعتقد عدم سعي في حاجتك
لكنه اخطا في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت مشاركه الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك

انما يليق لمن اعتقد وجود السعي واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت مشاركه
الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار اليه ابو العلامة انما يليق لمن اعتقد وجود
سعي واصاب به لكنه اخطا في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت مشاركه الغير ولا يرد فيه ثبوت الفعل
قطعا على الوجه الذي ذكره في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت
هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شي ثبت انه مقول واذا لم يلزم
ان يكون المنفي عاما فكان خطا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم شيئا
وما انا رايت احدا من الناس لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شي يوكل
وراى كل احد من الناس فنفيت ان تكون اياه هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطب ان انسانا ما لم يقل
شعرا قط او لم ياكل اليوم شيئا او لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه
فزعم انه غيرك او انت مشاركه الغير فلا يجوز ان تقول له انا ما قلت شعرا قط وانا ما اكلت اليوم شيئا
وانا ما رايت احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا والذي لم
ياكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الكون
على الغير ويكفي فيه ان يكون احدا قد قال شعرا واكل شيئا وراى احدا ولا يصدق في هذا المقام ان
ما انا قلت شعرا او ما انا اكلت شيئا او ما انا رايت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على
الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل للرد على من اصاب في نفس
الفعل واخطا في تعيين نفي الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او هو مشاركه المذكور كما اذا
قدم المسند اليه الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا
في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او المشاركة
الغير قلت ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى
زيد وهو محال لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة
الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان
نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا تكون

ضربه يعني ان علة امتناعه ما ذكره لا ما ذكره الا انا لا نمنع ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه

انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه والايلاء حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه

ثابتا محققا متفقا عليهما وانما يكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب

مصيبا في اعتقاد وقوع الضرب على من عدا زيدا مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب

بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لا ينفي ان تكون انت الفاعل لا نفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع

على من عدا زيد امسلم لكن فاعله غيري لانا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غيره

وانت قررته ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك اي وهذا التحقيق ما ذكره

العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان يقع عنه الفعل المعين ثم الكشف اثبات منه لمعنه

عين ذلك الفعل فيناقض كلامك ما ضربت الا زيدا لان النفي لا متوجه الى ضرب معين ودع كون

نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد في التوضيح لا يتجه ان يكون هناك

ضربان وقع احدهما على من عدا زيد والاخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم

عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي تنوظر في فاعله ولا يلزم

ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا لانا نقول المنتقض بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة

في فاعله فيكون اثباتا لزيد ومنفيا عنه وهذا ما وعندي ان توهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون

ضربت زيدا احدا بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل

المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثنى منه زيد دون الاستثناء الذي هو من

الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا اكثر

اعتقدت ان ما ضرب كل احد الا زيدا انت ذلك الان فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان

واعلم ان ما ذكره المصنف مخالف لهم في مجرد التعليل بل لظاهر نصه لا يجوز ما انا قرات

القران الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المص لجواز ان يكون كل احد قرا كل القران سوى

سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا الا قصد ان يكون الفاتحة مقروة للمتكلم غير مقروة لما مر

رح والا عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص

قطعا

لو وقعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه اي واما الا ولي فقط واما ان في فلان التاخير عن اداة

النفي اعم من ان يقع بينهما فصل كما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة

المذكورة اولا يقع كما كل تمني المرء حاصلا فان خصصت التاخير باللفظي فلم يخرج منه الا

المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي والتقديري يدخل فيه القسمان

واما كان فالكلام على الارجح عن نعت وانا وقع فيه لتغيير عبارة الشيخ وهو قوله او داخل

كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا كما اذا قدمها على الفعل المنفي العامل فيها فانه

مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخير عن العامل فالاقرب ان يحمل عطفا على اخرت بكلا

الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على الفعل العامل فيها

على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل

فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا للفعل او تاكيدا له كما جاءني القوم كلهم او ما جاءني

كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا لك متاخرا كلم اخذ كل

الدراهم او الدراهم كلها وعقدها كما كل الدراهم اخذ والدراهم كلها لم اخذ

مثال التاكيد اعما داخل ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان المنفي بلا لا يعمل معمولا عليه كلا

لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا كما مررت بكل القوم وما سرت

كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل

وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا

للفعل او الوصف الذي حمل عليها او اعمل فيها كقولك في الفعل ما كل القوم يجب وما يجب

كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض

من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا كما كل سوداء تمرة لكان احسن

او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي بعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل

او الوصف المحمول عليها او العامل فيها كما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم وكما

كل الدراهم اخذت او ما اخذت كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق

الاحد نعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا وجدنا
ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجده
حيث لا يصح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار
اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم يكن كل داخلة
في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف
اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة
بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا
النسيان وعليه اي وعلى عموم النفي وشموله كل فرد ورد قوله اي قول ابي النجم قد اصبحت ام
الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب قال الشيخ
المعتمد في اثبات هذا الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام
عن احد الامرين لطلب التعيين على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما
على المستفهم وتخطئته في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا
ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما وان في ما روي انه لما قال النبي كل ذلك لم يكن قال
له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان
ردا له لانه انما يحسن في نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي
واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم
على المفعولية نحو زيدا ضربت ولم يرفع بنصب كل ما يكبر له وزنا وسياق كلامه انه لم يات بشيء مما
ادعت عليه هذه المراة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد له لم يعدل الشاعر
الفصيح عن النصب الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه
مضطر الى الرفع اذ لو نصبه لجعله مفعولا وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى المضمر لم تستعمل
في كلامهم الا تاكيدا او مبتدا لا تقول جاءني كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه
في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كل هن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جايز على ضعف

قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا
نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد
يفيد المتقوي والى ان يسوله فقد يا تي اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند
اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك
لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني
قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني
بنحو وحدي مثل منفردا او متوحدا وغير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت
قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بشركة الغير
الدال حري ومطابقة على وضع الاول نحو لا غيري وعلى وضع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد ياتي
لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان تقرر
في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرار الاسناد
كما سيذكره في باب كون المسند جملة وكذا ان كان الفعل منفيا فقد ياتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في
حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد ياتي للتقوي ولم يمثل المصنف الا به ليفرع عليه الفرق بينه
وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب
من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكره بلفظ كذا لانه اي لان لفظ
انت في لا تكذب انت لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب لنفي الكذب عن الضمير
المستتر وانت تاكيد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن
ان عدم الكذب في هذه الحالة التي الحكم فيها مسند الى غير الضمير وانما المسند اليه الضمير على سبيل التجوز
او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فيقال في كذا قولنا سعيت اما في حاجتك
لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان
الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان
يكون عند السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع خطاءه في فاعله فتقصد ازالة الخطاء اذ القصد الى الثاني

كلام المصنف انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء
على المنكر والبناء على المعرف بل اشار في مواضع من دلائل الاعجاز ان البناء على المنكر ايضا قد يكون
للتقوى لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعله لم يرد كلامه عند كشف معنى القول
ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه
في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد حرف النفي فهو للتخصيص قطعا
والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا كان او منكرا مثبتا كان
الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المصنف انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وهذا كلام صاحب
الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قال بالحصر في قوله الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثاله
في المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما
وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل
مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوى ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح
بافتراق الحكم بين الصورة الثالثة وان قولك زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع
يحتمل التقديم ذكره ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله
الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقدير كونه اي
المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا كما في انت فانه يجوز ان يقدر ان اصله
قمت انا فيكون انا فاعلا معنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني اشار بقوله وقدر
عطف على جاز اي قدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى والا اي وان لم يوجد الشرطان
فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز
التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقديره انتفى كلاهما في نحو انت ولم يقدر او لم يجز اصلا كـ
زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا
التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه
فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد كما في انت انا فجابه

الاخبار ابتداء بقصد السامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في
الفاعل صح وانه لم يتعرض لنفي التقوى لانه الظاهر وهذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان
بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او
السهو او النسيان ما لا يدرك النظر فيه الا التعجب والتحير وذلك انه قال انك اذا قلت ابتداء اي
من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لتفيده وجود السعي
منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو ونسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لافادة وجود السعي
او لا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول
فلان انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعملت لافادة
وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا
ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك
لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او
الشركة فان كان قصده الى الغير مرتبة كان تجوزا والا لكان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو
او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب هذا مبني على كلامه اي التجوز والتنبيه
عن الثمرة هذا الذي ذكر من التفصيل اذا بني الفعل على معرف وان بني الفعل على منكر افاد التقديم اي
على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امراة فيكون تخصيص جنس
او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ عبد القاهر انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين
ثم يقع القصد الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك الاخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في
اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا عقد
المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك ات ولم يدر جنسه ارجل هو ام امراة او اعتقد انه امراة و تارة
الى الواحد فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر ارجل هو ام رجلان
او اعتقد انه رجلان ورجال ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص
النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الذي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم

لا يفيد الا التقوي سئل زيد قام استثناء السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل
اللفظي ليكون فاعلا معنويا فقط كالتأكيد هذا معنى قوله واستثنى السكاكي المنكر بجعله من باب
واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على
ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا
سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا
انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار
فلا يرتكب الا عند الضرورة واي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي وشرط جعل المنكر
من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر
ان معناه رجل جاءني اي لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من
التخصيص اما على تقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد ان المهر شر لا خير لان
المهر لا يكون الا شرا اذ هرير الكلب لا يهره ولا يفزعه واما على تقدير الثاني اعني تخصيص
الواحد من الافراد فلنبوه اي هذا التقدير عن مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شر
اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه
حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع
من التخصيص تفظيع شأن الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه
ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيكون قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي الا شر
فظيع ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما منع من التخصيص الجنسي والفردي فيتأتى التوفيق بين الكلامين
بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا
بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول لم جعل التنكير للتفظيع
لتحصيل النوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر
ليتأتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه
البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتدأ ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط في اعتبار التقديم

وان خبر

وان خبر في افادة التقديم الحصر والحصر ههنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء على
ان التقييد بالوصف بحذفه يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير
من غير تقدير كونه مؤخرا بل على هذا انه قائل بالتخصيص الحصري في قولنا ضربت اكرا اخوك وحده
في معنى ما ضربت اخاك الا اكرا وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل
اللفظي والمعنوي كالتأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل
فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما
وايا ما كان فتجويزه تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه
والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التبعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله
والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل
مبتدأ واقيم مقامه ضميره فلا وتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع
فاسد لان هذا اعتبار محض منا فكما يعتبر في جرد قطيفة فليعتبر في زيد قام فان قلت تقديم
الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو
واقع كالتأكيد في قوله بيت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله
تأكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه وبيت الحماسة
لو كان يشكى الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكرب ثم اشتكيت لاشكاني
وساكنه قبر بسنجار او قبر على قهد فان قوله وساكنه عطف على قبر فيجوز انا وانت وهو
في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس مبتدأ عند السكاكي بل هو
تأكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقديم
التابع حال كونه تابعا ثابت عند النحاة واذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن من العائذات
الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا والتزموا امتناع ما جاءني الا اخوك احد
بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم
الفاعل وهو التباسه بالمبتدأ قائم ههنا بعينه اما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت

كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيد الضمير المستتر في كان لم لا له قوله قيل المحق

على الشهر وكان قوله وذلك استشهد به لا منه ولو سلم فيكون شاذا او محمولا على الضرورة

فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم نفيه تقديم على المتبوع فقط والمط جواز تقديمه على العامل

ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه

في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل

في السعة على المتبوع والعامل جميعا فمما لم يقل به احد ثم لا لانتفاء التخصيص في صورة

المنكر اعني في رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير

التقديم كما ذكر السكاكي في شرا هر داناب من ان التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل

وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم

كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء بالنكرة

التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلابد

منه كما لا نقول قد ذكر ان ما يخصص بالوصف قبل يمتنع تقدير التاخير فيه لصحة وقوعه

مبتدأ كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجه لكلامه بل المراد

انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان

يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قوله رجل جاءني بمعنى لا امراة او لا رجلان

ثم لا لامتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر

قدم شر لان المعنى الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من

قبيل هو قام وزيد قام في التقوي لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد

فيقوي الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره لان القائم لما لم يتفاوت في

الحكاية والخطاب والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه بالخالي عن الضمير وهذا

معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي مثل قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم

تغيره في الخطاب والتكلم والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام

ودو

وقد يصحف قوله وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع

شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في

التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثاني

ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون

اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول

فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام

التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب

في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي

عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا مما هو قام في التقوي واما الثانية فبان

لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم

من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر

نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر فيجعل

تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد

نحو زيد عارف ابوه ايجعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر في الحكم

بانه مفرد مثله وقال المصنف معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا

كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل لهذا الكلام ومما يرى تقديمه

على المسند كما لازم لفظ مثل وغير اذا استعمل على سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا

يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود وفي الايجاب نحو مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب

وغيري باكثر هذا الناس ينخدع اي انا لا احمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل

او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده

ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه واريد ان من كان على الصفة التي هو عليها كان

من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا او لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته او

النفي عنها بالطريق الاولى وانت ان كنايه عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير و
النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا يثبت للمخاطب
ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من
غير القصد الى انسان ما سوى المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع
لا محالة لزم سلب الانخداع عن المتكلم وهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت
الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كما في قولنا مثلك لا يوجد وقوله
غيري جنى وانا المعاقب فيكم فكانني سبابة المتندم فان التقديم ليس كاللازم عند
قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك
انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وغيرك لا ارادة في التعريض معناه حال كون ذلك
القول او الكلام ناشئا من غير ارادة التعريض اي لم ينشأ من ارادة التعريض كما تقول
ضربني من غير ذنب اي ضربا لم ينشأ من ذنب كالان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعل
فهذا مقام ان يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه من قلبته له لكونه اي يرى تقديمه
كاللازم لكون التقديم اعون للمراد بهما اي بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب
بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ كما سيجيء فالتقديم لكونه مفيدا للتقوي
اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز
ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية
لكن التقديم يرى كالامر اللازم فيه لانه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ و
انت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما
هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم يقدما كما لو قلت يفعل كذا غيرك او غيري رايت
كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت
الطبع يدعي ابن ياني ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون
بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف

اليه

اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان
بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب
وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي
عن كل فرد وافادة التاخير النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل
لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله
يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة
فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح فنقول ولو سلم فما
ما ذكرنا لانه احرى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل لا يتمسك في اصل المدعي
بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فاثبات اللغة بالاستدلال
وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اما اولا فلانه
افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا
يمكن التقدير بالرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا
جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة
ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع
فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد
لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع
لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما
صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام
عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة
فكلما صدق عليه انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود
الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة

الجزئية الموضوع الموجود اما ان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد ولا بان يكون منفيا
عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز
ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسانا لم يقم معناه دون كل معناه نفي
القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا
لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن
كل فرد ليكون كل تاسيسا معنى اخر لا تاكيدا للمعنى الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا
لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد
لكونه لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية لكونها
نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد
فاشار بلفظ الاستلزام الى هذه الجهة بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بتركيبها نفي الحكم عن كل فرد
ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه
فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة
كذلك مفيدة لعموم النفي وانما قال غير مصدرة بلفظة كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة
التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظة كل فبعد
ورودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي
واذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد
واذا ادخل عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا
ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد
وان عكس بالعكس وذلك لان لفظة كل لا يخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما
يثبت الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة
ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد

على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم
وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد
الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ الانسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد
اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون
الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى ان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان
التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم
وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده حينئذ نفس الاسناد الى كل لا شيء اخر ليكون كل تقوية
ولما كان لقائل ان يرفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ولكن نعني
بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وحينئذ لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع اخر على
تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان
اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثانية اي على افادة
النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون
تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا الا
جعلناه للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس اولا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر
المحصل انه لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين
حاصلان قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يتم قول المصنف لانه يجب ان يحمل
على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي
عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول
لا نخ اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين اولا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا
لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل
في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم

النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر البطلان وذكر بعض الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا
عن كل فرد واما بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر واما بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد
من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعل لم يقم كل انسان للنفي
عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل يكون
تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا
لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لا نا قد بينا فيه ان الحكم مسلوب عن كل واحد
من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور اي اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع
لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية
افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان الايجاب والسلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية
التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انه هو
تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل
فرد فلا بد ان يكون من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم ان جعلوا سور السلب
الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا
واحد معين ونحو ذلك مما نص عليه الشيخ في الاشارات وبهذا تحرر ان يكون هيئة القضية ولو
الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سورا للكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الا
ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة الكثر
وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة
كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر
فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير
فعل نحو قولك ما كل متمني المرء حاصلا او ما حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي
اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او
جعلت معمولة وكلاهما ليس بسديد لان كلا من الاحوال في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي شامل

٥٧

او لا ضرورة ملجئة اليه لامكان ان نقول كم من فتنت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضر الى
الرفع او لو نصبه لاستعمل مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او
مبتدا الا ان فيه شبها بان يستعمل تاكيدا لتقدمها ولا اشتملت على ضميره لان معناه احاطة الشمول والاحاطة
في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى الضمير كان الجملة متقدما ذكرها او في حكم المتقدم الا انها استعملت
مبتدا الا ان الذي فيه معنوي لا لفظي في الصورة على اي عليه فلهذا بقي ان الامر كله لله بالرفع وا
ولا بقي الا من كله لله هذا كلامه واما ما جرى على خلاف المقام تقديم المسند ويجيء بيانه
هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم واخر كله مقتضى
الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع
المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون
الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في
الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع
هذا الباب الذي هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم
جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم
رجلا السلطان ثم تعيد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال
ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله بان يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب
اي قول من يجعل المخصوص بالمدح خبر مبتدا محذوف واما في قول من يجعل المخصوص بالمدح
خبر مبتدا محذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتدا ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا
فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا فان
قلت لو كان الامر كذلك يوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولما فات الابهام
المقصود من وضع الباب ولما صح تفسيره بالنكرة او لا معنى لمدح ذات قد افرد هذا الباب كما فيجوز ان يكون من خواص التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان للمفرد او المثنى او المجموع
لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا

من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا فوجه الاعتراض يصح مبتدأ بالنكرة والنحو يجوز ان يكون
الضمير لكنه شذ في نعم الرجل رجلا قال انه تعود زوجها تسعون ذراعا او لدفع لبس المخصوص بالفاعل
كلامه وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه ايضا على خلاف المقتضى
ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو اي هند مليحة وكذا قوله تعالى فانها
لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع اي الامير في عوده
واي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانه لم يعترض المص لنحو قولهم ربه رجلا وربها
نسمة ودونه رجلا وقوله تعالى فقضيهن سبع سموات لانه ليس من باب المسند اليه ليتمكن تعليل
وضع المضمر موضع المظهر ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع
لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم
منه معنى لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده
في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب له في القلب محل
مكانة لا تكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترطوا ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فعلى
هو الباب بنظيره وهذا اعني قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام
تقديم ضمير الشان وهو مقتضى الخز التزام تاخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جوز تقديمه كقول
الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره
من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذا
السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم
ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كهو في
انا انزلناه اي القران او لانه بلغ من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان كهو الحي الباقي
او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع زارت عليها للظلام رواق وقد يعكس
اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال
العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي كم
عاقل عاقل هو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل رجل اي كامل
في الرجولية اعيت اي اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل
جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير المتقن من نحرا لعلم اتقنه زنديقا
اي كافرا نافيا للصانع فانه لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس
وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الاضمار فعدل الى اسم الاشارة لكمال العناية بتمييزه ليرى السامعين ان هذا الشيء المتميز المتعين هو الذي له الحكم العجيب وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا فالحكم البديع هو الذي اثبت للمسند اليه المعبر عنه باسم الاشارة
كانه يرى السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد
يتوهم ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فيعني اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه حكم عليه
وعنى بكون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال
العناية اي او للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا
او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس
او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي وعلى وضع اسم الاشارة موضع المضمر
لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت
العلة والمرض كي اشجى كما ارضى من شجي يشجى على حد علم يعلم واما شجي يشجو فهو متعد بمعنى
اشجى في اللام اي احزن ما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك هو اي بقتلي ولم
يقل قد ظفرت به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان
المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكن اي تمكن
المسند اليه عند السامع كقوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه الذي يصمد
اليه في الحوائج ونظيره من غيره اي نظير قوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر
لزيادة التمكن من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القران
الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع
في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المامور اي يكون داعيا لمن امر به يفضي الى الامتثال

والایمان به مثالهما ای مثال التقویة وادخال الروع المربیة قول الخلفاء امیر المؤمنین یامرک بکذا
بکان انا امرک وعلیه ای علی موضع المظهر موضع المضمر لتقویة داعی المامور من غیره ای من غیر
باب المسند الیه فاذا عزمت بعد المشاورة ووضوح الرای فتوکل علی الله حیث لم یقل علی لما فی
لفظ الله من تقویة داعی النبی الی التوکل علیه لدلالته علی ذات موصوفة بالقدرة الکاملة وسائر
اوصاف الکمال او الاستعطاف ای طلب العفو والرحمة کقوله الهی عبدک العاصی اتاکا مقرا بالذنوب
وقد دعاکا فان تغفر فانت لذاک اهل وان تطرد فمن یرحم سواکا لم یقل انا العاصی اتیتک
علی ان یکون العاصی بدلا لان فی ذکر عبدک من استحقاق الرحمة وترجب الشفقة بالبین فی لفظ
انا وفیه ایضا تمکن من وصفه بالعاصی کما فی قوله تعالی قل یا ایها الناس انی رسول الله الیکم جمیعا الی
فامنوا بالله ورسوله النبی الامی الذی یؤمن بالله وکلمته حیث لم یقل فامنوا بالله وبی لیتمکن من
اجراء الصفات المذکورة علیه ویشعر بان الذی وجب الایمان به بعد الایمان بالله هو الرسول
الموصوف بتلک الصفات کائنا من کان انا او غیره اظهارا للنصفة وبعدا عن التعصب لنفسه
قال السکاکی هذا ای نقل الکلام من الحکایة الی الغیبة غیر مختص بالمسند الیه ولا بهذا القدر ای
النقل غیر مختص بان یکون عن الحکایة الی الغیبة ففی العبارة ادنی مسامحة ویحتمل ان یکون المعنی
والنقل عن الحکایة الی الغیبة غیر مختص بالقدر المذکور وهو ان یکون الغیبة باسم مظهر لا بضمیر
غائب والاول اوفق بقوله بل کل من التکلم والخطاب والغیبة مطلقا ینقل الی الاخر فیصیر الاقسام
ستة حاصلة من ضرب الثلثة فی الاثنین لان کلا من الثلثة ینقل الی الاخرین وقوله مطلقا
زیادة من المصنف مصرح فی کلام السکاکی لکنه مراده بحسب ما علم من مذهبه فی الالتفات
نظرا الی الامثلة ویحتمل ان یتعلق بالغیبة علی معنی سواء کان الغیبة باسم مظهر او مضمر غائب
او بالجمیع علی معنی سواء کان فی المسند الیه او فی غیره وسواء کان کل منهما واردا فی الکلام
ثم عدل عنه الی الاخر او لم یرد لکن کان مقتضی الظاهر ایراده فعدل الی الاخر وهذا الثانی
مقصود المصنف بتعمیم تفسیر السکاکی ویسمی هذا النقل عند علماء المعانی التفاتا ماخوذا من التفات
الانسان من یمینه الی شماله ومن شماله الی یمینه وقول صاحب الکشاف انه یسمی التفاتا فی علم

بیان علی انه کثیرا ما یطلق البیان علی العلوم الثلثة کقوله ای قول امرئ القیس تطاول لیلک بالاثمد
بفتح الهمزة وضم المیم اسم موضع وبروی بکسرها حض هذا المثال من بین امثلة السکاکی لما
فیه من الدلالة علی ان مذهبه ان کلا من التکلم والخطاب والغیبة اذا کان مقتضی الظاهر ایراده فعدل
عنه الی الاخر فهو التفات لانه قد صرح بان فی قوله تطاول لیلک التفات لانه خطاب لنفسه ومقتضی الظاهر
التکلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبیر عن معنی بطریق من الطرق الثلثة التکلم والخطاب والغیبة
بعد التعبیر عنه ای عن ذلک المعنی باخر منها ای بطریق اخر من الطرق الثلثة بشرط ان یکون التعبیر الثانی
علی خلاف مقتضی الظاهر ویکون مقتضی الظاهر سوق الکلام ان یعبر عنه بغیر هذا الطریق وبهذا التعریف
کلام المص فی الایضاح وانه حق وذلک لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو
انتقال الکلام من اسلوب من التکلم والخطاب والغیبة الی اسلوب اخر غیر ما یترقبه المخاطب لیفید
تطریة لنشاطه وایقاظا فی اصغائه فلو لم یعتبر هذا القید لدخل فی هذا التفسیر ما لیس من الالتفات
منها نحو انا زید وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذی فعل کذا ونحن اللذون صبحوا
الصباح ونحو ذلک مما عبر عن معنی واحد تارة بضمیر المتکلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمیر
الغائب ومنها نحو یا زید قم ویا رجلا له بصر خذ بیدی وفی انت فعلت هذا بالهتنا یا ابراهیم لان
الاسم المظهر طریق غیبة ومنها نحو الطریق الملتفت الیه نحو ایاک نستعین واهدنا وانعمت
فان الالتفات انما هو فی ایاک نعبد والباقی جار علی اسلوبه وان کان یصدق علی کل منها انه تعبیر
عن معنی بطریق بعد التعبیر عنه بطریق اخر ومنها نحو یا من هو عالم حقق لی هذه المسئلة فانک انت الذی تعلم
له فی هذا الفن ونحو قوله یا من یعز علینا ان نفارقهم وجداننا کل شیء بعدکم عدم فانه لا التفات
فی ذلک لان حق العائد الی الموصول ان یکون بلفظ الغیبة وحق الکلام بعد تمام المنادی ان یکون
بطریق الخطاب نحو من نفارقهم وبعدکم جار علی مقتضی الظاهر ما سبق الی البعض الا وهام من ان
نحو یا ایها الذین امنوا من باب الالتفات والقیاس امنتم ظلیس بشیء قال المرزوقی فی قوله
انا الذی سمتنی امی حیدره کان القیاس ان یقول سمته حتی یکون فی الصلة ما یعود الی الموصول
لکنه لما کان القصد فی الاخبار عن نفسه وکان الاخر هو الاول لم یبال برد الضمیر علی الاول

حمل الكلام على المعنى لا منه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار
مورده وكثرته لرددته ومن الكشاف من زاد لاحتياج ما ذكرنا قيدا آخر وهو ان يكون التعبير
ان في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من آياتنا تضمين قرينة الغيبة فيه التفات الى التكلم
الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من آياتنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات لنريه ومتمماته
وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد
عبر عن معنى بطريق من الطرق الثلثة ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر المعبر عنه بطريق منها
فعدل الى الآخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله
تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك
من نبأ جاءني وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح العائر قذى العين وفي الاساس في عينه عوار
وعائر اي غمصة تمض منها وبات له ليلة من الاسناد المجازي لكمال ههنا فانه لا التفات في
البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول
صاحب الكشاف وقد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي
موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها في بات والآخر في جاءني واحدهما باعتبار الانتقال
من الخطاب في ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني في ذلك باعتبار
الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف في ذلك للخطاب والثالث في جاءني باعتبار الانتقال
من الخطاب الى التكلم فيصح انه فيه ثلث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول
ان الانتقال انما يكون من شيء حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب
في ليلك الى الغيبة في بات قد انمحى الخطاب فصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال
الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وحدها وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف في ذلك خطاب لمن
حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله [illegible] رسالة مرسل
بامر ليس ينفع في اولاك الوك حيث لم يقل اولئكم وقوله في كبرى صاحبي قبل الهجر ان ذلك
النجاح في التبكير حيث لم يقل ذاكما وكما في قوله ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد

ذلك

ذلك حيث لم يقل من بعد ذلكم ومثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون
مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا بالنفس حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله
وما لي لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع المخاطبون
فان قلت فيكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر
قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق
على السابق وهذا الخطاب مثل التكلم قوله من نبأ جاءني وقد قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم
ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا منه باعتبار ما فهمه من غير السكاكي وفيه
لان مثل ترجعون وجاءني في الاية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر
لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق
انه منحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف المقتضى على ما حققناه والى الغيبة
كقوله انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وفيه كثرة في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم
كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله باي نواحي
الارض ابغي وصالكم فانتم ملوك لا المقصد لكم نحو تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم ومن
الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة طحا بك اي ذهب بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب
قال المرزوقي في معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد
الشباب اي حين ولى الشباب وكاد يتصرم عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب
واتى له في الهجوم يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك
وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها وروي
بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب
ففيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وفي طحا بك فيه التفات آخر عند السكاكي لا عند الجمهور
وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز
ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد

يعود ابعد ودّ عواد وعوائق كانت تحول بيني الى ما كانت عليه من وإلى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك

وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان

ساقه وإلى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في حرام السقط

ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله نعبد اياك نعبد فان بها

هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يحكى من العبد مع الله

تعالى مع عجزه كخلاف قول جرير ثقي بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح اغثني يا فداك ابي

وامي بسيب منك انك ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول

امرأته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور فقول ابي العلاء هل تزجرنكم

رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوكا فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في تزجرنكم الى

الغيبة في اولاك يعني اولئك وهو ذال انه اضراب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان

يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب اهل تزجرنكم بنو كنانة وبقوله اولاك انت دونهم

يطلق الالتفات على معنيين اخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة ملاقية له في المعنى على طريق

المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا

صرف الله قلوبهم وفي كلامهم قصم الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهر وفي قول جرير متى

كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة

سقي البشام والثاني ان تذكر معنى فتوهم ان السامع اختلجه شيء فتلتفت الى كلام يزيل اختلاجه

ثم ترجع الى المقصود كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو

لنا فنكارمه كانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب بقوله وفي اليأس راحة

ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب اخر كان ذلك

احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه

اي الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه

العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة الكلام كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق

بالحمد عن قلب حاضر يجد من ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق

بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها

اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك الامر كله

في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم

الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال

عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والباء في

بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبه بالدعاء اذا دعوه له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان

يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بالدلالة على تخصيصه بالعبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له

لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره فتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة

والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة ليتلائم الكلام ويكون

العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فاللطيفة المختص بها موقع

هذا الالتفات هو التنبيه على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه

يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف

انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء

والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون

الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان الخطاب ادل

في التميز واعرف فيه فكانه تعليق العبادة به تعليق لفظ المميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال

ان في ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر انه توجه النفس

الى الذات الحقيق بالعبادة وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك

وقد وصف ذلك اولا بانه المدبر للعالم والمربي له وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية

لينتظم لهم امر المعاش ويستعد الامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب والمعاد

العبد فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه وتميزه بسبب تلك الصفات فخوطب

تنبيها على ان هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا
في قلبه بحيث يراه وبان هذه حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان يكون عن قلب حاضر
كانه يشاهده ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام
منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل
كلامه على خلاف مراده الباء في بغير للتعدية وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر
تلقي المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه وهو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراد
تنبيها له على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج له
حالكون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب هذا
مقول قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه
على الفرس الادهم اي الذي غلب سواده على ذهب البياض من جسده وضم اليه الاشهب اي الذي
غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم
هو الاولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد اي بان
يعطي المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له
ثانيا انه اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على
خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره
اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله اي بحال ذلك السائل او المهم له كقوله تعالى
يسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة
النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي
ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا ولا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف
وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر
ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والا
ليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من

دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير
فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا
ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها
وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكره انما هو على سبيل التضمن دون القصد ومنه اي من خلاف
مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه كقوله تعالى ويوم ينفخ في الصور ففزع
من في السموات ومن في الارض بمعنى يفزع ومثل هذا في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى
اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع وكذا
التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع فيه الناس لما فيه من الثواب
والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل و
المفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال ومع يكون معنى لواقع سيقع ومعنى
مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب
العارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت نعم ولكنه فيهما
الدلالة على تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل وان شئت فوازن بين قوله تعالى وان الدين لواقع
وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين يقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر على الفرق
بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه محقق الوقوع
هذا والكلام بعد محل نظر ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء
الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة
اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موضع المبتدأ نكرة
وما هو في موضع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا
اي لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته
عليه ويكون اللفظ تابعا كعرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض
عليه هنا يجب ان يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ونحو قولهم ادخلت القلنسوة

في الرأس والخاتم في الاصبع وذلك لان الظرفية والخاتم ظرف والرأس والاصبع مظروف فلما كان

المناسب ان يؤتى بالمردف عند المردوف عليه ويحرك بالمظروف بحذا الظرف وهنا الامر بالعكس فلنوا

الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار اي دع السؤال

من الناس واقصد اشرف الكلام حتى لو عقوا على هذا الوصف بحسنه لا يبالي ان يتهم احسبا

كان ام غيرهم فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الا

بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا وتحصيل المعادلة

بين ما وقع بعدام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر او بانه غير مقصود

لعدمه فالمذكور المقصود بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعدام وان

ان ظبي مبتدا وكان امك خبره ووقع الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار

ام امراة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة على الاسم اكثر من ان يحصى ويجيء في الاستفهام

حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدا بخلاف هل زيد قام في لا قلب فيه من جهة اللفظ

لان اسم كان والضمير معرفة كما في رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر

عنه في الاصل هو الام والمعنى على هذا اظبي كان امك ام حمار لان المقصود التسوية بين ان

يكون امه ظبيا وان تكون حمارا فافهم **وقبله** اي القلب **السكاكي مطلقا** وقال انه مما

يورث الكلام حسنا وملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي في المحاورات وفي

الاشعار وفي التنزيل **ورده غيره** اي غير السكاكي **مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا** غير

نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف **قبل كقوله** اي قول رؤبة **ومهمه** اي مفازة **مغبرة**

متلونة بالغبرة ~~اطراف~~ **ارجاؤه** اطرافه ونواحيه جمع ارجا مقصورا **كان لون ارضه سماؤه**

وهنا مضاف محذوف اي لون سمائه وهذا المعنى قوله **اي لونها** فالمصراع الاخير من باب

القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه

لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة **والا** اي وان

لم يتضمن اعتبارا لطيفا **رد** لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق

الكلام

الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود **كقوله** اي قول

القطامي يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها **كما طينت** من طينت السطح **بالفدن**

اي القصر **السياعا** اي الطين المخلوط بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما

قوله بعده امرت بها الرجال ليأخذوا ونحن نظن ان لن تستطاعا ولقائل ان يقول انه

يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لا يهامه ان السياع

قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن

والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون اوضح في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت

ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير

في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذوعة حداثة السن والقروح قدمه ونهايته

فالمناسب وصف الرأي والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة كما

يقال اقدام غر ورأي مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب

بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب ومعناه

لم الف من اصبت الشيء الفيته ووجدته اي لم الف بهذه الصفة بل وجدت كلا منهما جذع

الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتكدر مهده

الدم وان محي كلامه الدالة على انه جرح ولم يمت اعلاما بان الاقدام ليس بعلة للحمام وقيا

على ترك الفكر في العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب كما في الابيات وفيه بحث لان قوله

وقد اصبت اي جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا

قرينة عليه مع ما فيه من تغيير النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح له لا ينافي ذلك لانه اذا قال

جذع البصيرة حالا من لم اصب صار المعنى لم اجرح في هذه الحالة بل جرحت جذع الاقدام

قارح البصيرة على انه لما جعله بمعنى لم الف فالانسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا

لانه احسن تادية للمقصود والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان جذع البصيرة

حال من الضمير في انصرفت وجذع البصيرة عبارة عن بصيرة التي كان عليها اولا ولم تعرض

لا يضم في الاقحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وفروع الاقدام عبارة عن انه قد طارت
ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى ثم انصرف وقد ثنت ماردة من الاعداء ولم يأتوا
اماه وامي وانا على بصيرتي الاولى ولم يبدلني هزم في الاقحام ولا علت في اختيار التطرق والاكران
بل قد صار اقدامي في الحروب قارحا لطول ممارستي وكثرة مبارزتي **الباب الثالث في احوال**
المسند اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه رعاية
للطيفة وهو ان المسند اليه اقوى ركن في الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند
فحيث لم يذكر لفظا فكأنه اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط للغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه
المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به للغرض **كقوله** اي قول ضابي بن الحارث البرجمي
ومن يك امسى بالمدينة رحله **فاني وقيار بها لغريب** في الاساس الرحل في رحله اي في منزله وماواه
وقيار اسم فرسه ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند ومكانه
عن انه في المعنى الى لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر
مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما باعتبار ... لامتناع
العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر كذا ان زيدا وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان
احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر ولا يلزم
ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا آخر والثاني
ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها ولا تشريك
بينهما في عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية
بينهما في التحسر على الاغتراب كأنه اثر في غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني لغريب
وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التأثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدم
ليتأتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى
العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب
الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى الاية وقال الصابئون

مبتداء وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الى اخره لا محل لها من الاعراب
وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب
عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم والوجه الثالث لا يلائمها المقام **وكقوله**
نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف فانه يصح في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول
محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي بريا ومن
اجل الطوي رماني على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف وهو عنده من عطف المفرد وجمهور
النحاة على ان المذكور خبر كنت والذي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف قال المرزوقي في قوله
في قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا على ان البحر مرفوع بالابتداء على
انه خبر والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف
قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتداء في نية التأخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو
قدر والمحذوف من الاول منصوبا اي كنت منه بريا ووالدي ايضا بريا وكان البر منه مترعا
والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا
وقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق
المقام **وقولك خرجت فاذا زيد** اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا
المفاجأة تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلابد
من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصه فيقدر كما في المثال المذكور فان خرجت
يدل على ان المعنى حاضرا او بالباب او كذلك والفاء في قولك فاذا قيل للسببية اي لزوم
ما بعدها لما قبلها اي مفاجأة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي
خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجأت فهي تكون مفعولا به
لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف فهي لا تكون مضافة الى الجملة وقال المبرد
ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدا اي فبالمكان زيد والتزم تقديمها لكونها
اذا الشرطية لكنه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب

او لا معنى لقول ان فلانا زيد بالباب وقوله اى قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان فى السفر

اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب جمع صاحب ومهلا اى بعدا وطولا اى ان لنا فى الدنيا حلولا

وان لنا الى الآخرة ارتحالا والسفر الذين ماتوا قد توغلوا فى المضى لا رجوع لهم ولكن على انهم عن

حذف المسند وهو ان ظرف نطق لكان بالسين لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين

اعنى العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف فى نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد

سيبويه لهذا بابا وقال هذا باب ان مالا وان ولدا قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الكلام

او لم يجز لا لهما الى صفته والمعطوف على ذلك ويكون الكلام اعنى المحل ههنا عن الغرا

والمه بعد مثل الاختصار دون الضيق بقوله ان زيدا وان عمرا قال وعليه قوله ان محلا يعنى على ما

الاسلوب الذى هو حذف خبران المكررة ظرفا ولم يقصد انه دون ضيق المقام فافهم وقوله

قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملك الاول فابدل من ضميره المنفصل

اعنى الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وهو

تقدم اسم ادمنة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا اللفظ تفسيرا للمقدر

فلو اظهره لم يحتج اليه وانما صار اليه لان لو انما يدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف

لا مبتدا ولا تاكيدا ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المؤكد اسهل من حذف

الجملة ولانه لا يبعد حذف الموكد والعامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم

الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم

المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر ابرز الكلام فى صورة المبتدا والخبر

يعنى كان انتم فاعل فى الاصل وهو مبتدا وخبر يفيد الاختصاص كما لو قيل انتم تملكون تكونه مثله

فى الصورة والعجب ممن يستدل بهذا الكلام على ان قولنا انا عرفت يفيد الاختصاص جملة فعلية وانه

مبتدا الا بالتاكيد مقدم وهذا الكلام صحيح فى نفسه فهو حجة عليه لا له وقوله فصبر جميل لحمل الاول

حذف المسند اى فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اى فامرى صبر جميل ففى الحذف تكثير للفائدة

بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا فى احدهما والصبر الجميل هو الذى

لا تسلّى به الا الملق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر ويحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح كما قيل

الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبانه فى الاصل من المصادر المنصوبة

اى صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتدا موافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة

على حذف المبتدا ودليل على خصوص حذف الخبر اعنى اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفى هذا النظر

لان وجود القرينة شرط المعرفة فى ذلك لان الحذف اصلا والقرينة انما هو ان اذا اصاب الالف

مكرره فكثير اما يقول الصبر خير من ما هو هذا المقام مما لا يفهم منه هذا المعنى لسهوله ورجح حذف

الصبر بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب لان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل فى المسند اليه

فحمل الكلام على وجه يكون المسند اليه معرفة اولى وان كان النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر

جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع ودب التسلى وما يحمل

الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اى لا تقولوا ان الله ثلثة او فى الوجود آلهة ثلثة او ثلثة آلهة فحذف الخبر

الموصوف والمراد او لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اى مستوون فى استحقاق العبودية والربوبية كما اذا

اريد الحاق اثنين بواحد فى صفة وربما قيل هم ثلثة فحذف المبتدا قال صاحب المفتاح وقد يكون

حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد لقولك انه عندك ام عمرو فانك لو قلت ام

عندك عمرو او عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة

جملتان مستقلتان فى احد الجزئين اعنى المسند اليه او المسند وتقدر ما يليهما مفرد المعادلة

افادة زيد ام قام عمرو وادارته قائم ام هو قاعد وادارته عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو وام

منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد المعادل وهو اقرب فى الاتصال لكون ما تسأل

وما يعبر بمقدر بكلام واحد من غير انقطاع فى العدول الى الجملة دليل الانقطاع دونها مع القدرة

على المفرد احتراز عن نحو الفعلين المتبرين فى الفاعل نحو اقمت ام قعدت وام قام زيد

ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فى يصح ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين

يكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة لو قوع الكلام جوابا عن سؤال محقق

نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اى خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام

عند تقدير ثبوت الغرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل
والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال
عن الفاعل فلان فعلية الاصطلاحي فمسلم لكنه لا معنى له وان اريد ان السؤال عن فعل الفعل وصدوره فيقدر
مبتدأ القول انه خلق مما يؤدي هذا المعنى ولذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من ابهام الفاعل
وهو حاصل في قولنا انه خلقها لظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة
فعلية ليطابق السؤال ولان السؤال انما هو من الفاعل لا من الفعل وتقدم المسؤول عنه اهم والجواب ان حمل
الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى
ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم بجمعه وعطف على محقق اي لوقوع
الكلام جوابا عن سؤال مقدر كقوله ضارع الى قرية يزيد ان يسئل ليبك يزيد ضارع لخصومة
متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل اي يبكيه من يذل لاجل
خصومة لانه كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء وتعلقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى
ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة
الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح في جمع ملقحة من طوحته الطوائح
واطاحته الطوائح ولا يقال المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي يسئل من
اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وقطع على التقدير معنى المال
عدل عنه اليه استحضارا للصورة تلك الامر الهائل وفضله اي فضل كليبك يزيد ضارع وهو ان يكمل
الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل يقدر جوابا لسؤال مقدر
على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر الاسناد اذ فيه
اسناد الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد علم ان هناك باكيا يسند اليه
هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع تبين انه ضارع فقد اسند الى المفصل لا شك ان الاسناد
مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى وفيه ان الاسناد
اجمالا في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده على الاجمال

ولا بعد ان يقع قد سند مثبت مرتين اجمالا وواحد تفصيلا ودوقوع نكرة غير فضلة الخ
جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعول فانه فضلة ويكون معرفة الفاعل كحصول نعمة
غير مترقبة الا اول الكلام غير مطمع اي ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب
النعم بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل ولا يطمع ان يحصل كونه يبكيه يزيد
بحسب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلاف سلامته عن الحذف والاضمار واشتماله على ايهام الجمع
بين المتناقضين من حيث الظاهر اي نصب كونه جملة فضلة يوهم ان الاهتمام به دون
الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في
اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه ليكون حصوله اوقع واعز
واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى للحذف
نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب
من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم
وغير ذلك او ان يتعين كونه اي المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما سيذكره او ان
يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرينة على قصد التعجب
منه ونحو ذلك وحصول التعجب بدون الذكر لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما
المستلزم للسامع فمبالغة المستغنى عنه في الغلط واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع
عدم افادة تقوي الحكم دلو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام
فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في اعتبار الحكم
حاصله وقوله مع عدم افادة التقوي معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فخرج
ما فاعل المصدر مسند الى الضمير المفيد للتقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او بحرف ان نحو ان زيدا
قائم وكذلك انما يقوي الحكم في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام
وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي لئلا يشعر بلفظ المشتق ليتناول صورة التخصيص نحو انا

اما سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة
تكرر الاسناد وعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي واجيب لصاحب المفتاح لم
نحو انا سعيت عند قصده التخصيص جملة فعلية فانا تاكيد مقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كما
في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح على الابهام
لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء
عنه فزعم المصنف انه يشمل السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بثبوته للمسند اليه او بالانتفاء عنه
ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او نفيه عنه ولقائل ان يقول لا نم صدق هذا التفسير على
المسند السببي لا مستتر ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق
وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي وقعت خبر المبتدأ وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق
لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد اسندت اليه ضرورة وفيه نظر لان الاسناد
الجزئي في كتابه بان الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة وظاهر ان من حكم
بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب
في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد هنا الثبوت الفعلي حقيقة لانتقض بكثير من المسندات
الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم
قصد التقوي يقتضي افادته ومما ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح هنا ان المسند
في زيد منطلق ابوه فعلي كما في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه
هو منطلق دون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو
المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط لان اللازم مما ذكره ان لا يكون منطلق مع ابوه
جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند
في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي
مثال من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل له وايضا القول ان مفهوم منطلق ابوه ثبت
لزيد كما ان انطلق ابوه كذلك تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف

فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي على هذا القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه
لم يقل به في الجملة عبارة المعاد اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي مثله منها
اكرم من البر سبتين وفي الدار خالد وقال اذا لتقديره استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين
واعترض عليه المصنف بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان المسند في المثال الثاني جملة ويحصل التقوي
لان خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب
بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين
حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله اذا تقديره
استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع ذلك خبط
ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي الصادق لتفسيره مفردا كان او جملة ولم يمكن لافراد
المسند بهما مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلته واغراضه فيكون التمثيل
هاهنا ضايعا ولهذا ترك المصنف ايضا وحمل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتفسير التقوي
الحكم يذكر في تقديم المسند فلو كان قصده ايضا امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن
هذا الكلام لانه قد وقع منه في ضابط الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسيط امثلة الافراد بين
تفسيريهما لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف بصياغة التراكيب ونظم الكلام **والمراد بالسببي**
نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة
الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدأ بعائد بشرط ان لا
يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فيخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد
لان تعليقها على المبتدأ ليس بالعائد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان ذلك العائد مسند اليه
ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره وزيد
كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا
لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدأ اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعائد
اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدأ وقال صاحب

المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشي الذي بني عليه وذلك المسند اي
جعل جزاءه او منفيا عنه مطلوب التعليق بغيره اي مبني عليه وذلك المسند تعليق اثبات له لذلك الغير
بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند هو النسبة اي الاسناد والى ما بعده فيطلق
ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعده ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما كما
كقولك زيد ابوه منطلق فان مفهوم المنطلق مع الحكم عليه بثبوته للمبتداء اعني ابوه قد علق بزيد
بالاثبات له وزيد مبني منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتدا واوقع منطلق مثلا جزاءه فخرج
من هذا القسم كون زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس مبني
على شي لما عرفت من تغيره وان لم نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل المسند الى ما بعده وهو
اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلق به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي
تسمين وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على يكون مفهوم المسند وقد توهم
ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان
في قوله واما اذا المفضية لكونه جملة فذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى
انه سهو والا لكان المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول لا الى المضمر
وترك لفظة اذا في موضع الالتباس مع رعاية في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله او اذا
كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق
وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة
في قولنا زيد ابوه المنطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون
جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون المسند ذلك الكلام
جملة وهذا حق لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى مبتداء ولكن
الحق ان في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان وضميره هو عائد الى المسند السببي
او الى قوله اذا كان المسند سببا والمعنى ان المسند السببي كون اذا كان مفهوم المسند
لهذا او وقت كون المسند سببا وقت كونه كذا وح يكون المسند السببي هو الماخوذ من مجموع

كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه **واما كونه** اي كون المسند **فعلا فللتقييد** للمسند **باحد الازمنة الثلاثة**
اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان
والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ لما في زيد يصلي
والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة المتعاقبة واقعة
في الحال **على اخصر وجه** بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه بقرينة خارجية كقولك زيد قائم امس او الان او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة
واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه وهو بصيغته يدل عليه **مع افادة التجدد** الذي هو من لوازم الزمان
الذي هو جزء من مفهوم الفعل والتجدد والحدوث يقتضي كونه دالا على وجوده وذلك ان الزمان
غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض **كقوله** اي قول طريف ابن تميم **اوكلما وردت عكاظ**
هو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع **قبيلة بعثوا الي**
عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف **يتوسم** اي يتفرس الوجوه
ويتأملها كرت فيه ذلك التوسم شيئا فشيئا ولحظة بعد لحظة يعني ان لي على كل قبيلة
جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني الكافل بامرهم **واما كونه اسما فلافادة عدمهما** اي عدم التقييد
المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح
والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت **كقوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا**
وما يجمع فيه الدراهم **لكن يمر عليها وهو منطلق** يعني ان الانطلاق ثابت له دائم من غير اعتبار
تجدد وقال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق ينبغي ان يكون
بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل
ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشي للشي من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا
تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل
فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد منطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو
يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى بل جزاء فراق
والا لم يختلفا اسما وفعلا **واما تقييد الفعل** وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول

وغير ذلك **بمفعول** مطلق او به او فيه او له او معه **وكونه** من الحال والتمييز والاستثناء **فلتربية**
الفائدة وتقويتها لان اثبات التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد المو...
لقوة الفائدة كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان مما هو كالمفعول
وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في كون زيد بدون الخبر تكون الخبر لتربيتها
اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال **والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلق لا كان** لان
منطلق هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد
منطلق كانه قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة
حقه وتثبيته على صفة غير مصدره وذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة متصفة
بمعنى ذلك الا فعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود
في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم
يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان للغنى في هذا المثال حكم الانتقال
لانه الحالة التي انتقل اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال
واما تركه اي ترك التقييد **فلمانع منها** اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم
الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين
على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم
مكثار او قادر على الكلام فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك **واما تقييده** اي الفعل **بالشرط** نحو
اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك **فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا
بمعرفة ما بين ادواته** اي حروف الشرط واسمائه **من التفصيل وقد بين ذلك في علم النحو** وفيه
ايه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك
بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية
والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك الي
وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح

ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على
في بحث تقييد المسند الجزئي واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه
الى الانشاء كما للاستفهام ونحوه لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يصح عمرا وان تضرب اضرب
وذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي
نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها
عن الخبرية ومن احتمال الصدق والكذب ولهذه الدقيقة قيده بقوله في نفسها فمعنى منه و
تخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزء الشرطية
مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال
بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتملة للصدق والكذب
وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع فاو هو انا لا نسلم ذلك في الجزاء
لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا
المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا
قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم
به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود ثبت النهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان
الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم
بثبوت الوجود للنهار حين وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم
به هو الجزاء ومفهوم القضية هو الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم
باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب
وقالوا انها انما تركبت الجملة في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وكل طرفيها مؤلف
طرفيها مؤلفان تاليفا خبريا وان لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو
الآخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مشهور عندهم
ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير النهار موجود في كل وقت طلوع

الشمس نظرا انه جملة خبرية فيه مسند ومفعول به ثم فرق بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه

من نفائس المباحث ولكن لابد من النظر هنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم

النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا

يقع في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب من التأويل واصل اذا الجزم بوقوعه في

اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط كذا يشترط فيه عدم الجزم بلا وقوعه

كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة ثم لم يتعرض له المصنف لان

الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك الجزم

بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما كيف وقد ذكر في

المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط كما ان تحكمي اكرمك حيث لا يعلم القائل

اتكرمه ام لا فنبه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم بلا وقوع وكذا قال انها في تحاولهم ان لك

الا كيف تراعي حتى تستعمله في مقام الجزم لنكتة فان الجزم هو هنا بالذي هو وقوع الشرط لا لكن انه

هو انتفاؤه وكونه ايا له فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى التأويل وقد سهى الفاضل

الشارح ههنا فزعم ان اللازم فيه انما هو لوقوع الشرط والمخاطب عالم به ولذلك اي ولان اصل

ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان لان النادر

غير مقطوع به في الغالب ولذلك غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا

لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى

المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى الاستقبال مثل ان كذا فاذا جاءتهم

اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان

تصبهم سيئة اي جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشأموا به ويقولوا هذا بشؤم موسى

ومن معه من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة اي

حصولها مقطوع به ولهذا عرفت الحسنة تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس

ليطلق عليهما وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع كالخ

نوع الحسنة فانه لا يخبر كثرة حسبها ولهذا جيء بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان

تصبهم حسنة وان اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم التكثير وعدم القطع بالحصول

انما هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع او فرد من الافراد كما يدل عليه التنكير

فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه

فالفرق بين كل اذا جاءتهم الحسنة وكذا ان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص

والمصنف قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف

عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم

ذكر الحسنة تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حصته

من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها وان اراد ما ذهب اليه من

انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان

في وقوعها كثيرة الوقوع وقطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد به

العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب

اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة

الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف

العهد اقضى لحق البلاغة اعني فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء

قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر فتعريف العهد دلالة على انهم لا يزالون

يدعون انهم احرى باختصاص هذه العظائم من الحسنات لا يشكرون الله عليها فهم

ابلغ الكفر اعتقادا وادعاء انهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق

القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل

كتركه على الكثير فانه قد يعد الاول دون الثاني واما لفظ في اذا قصد به العهد كون حسنة

واقعة موجودة فيوافق لفظ اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وجودها من حيث هو جنس

على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود

أو بل لزم من ترك التنكير على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون أتى وأتينا ونحو جنس الحسنة
ليس إلا باعتبار وقوع أفراده وأما من حيث هي فيمتنع دخول إذا عليها لكونه ممتنعا لا
وإذا جعلت الحسنة أي الواحدة الموجودة ثم يكون المراد بها مطلق الحسنة كما هو المقصود ونحو نظير
فإذا قيل إنه اقتضى لحق البلاغة لكونه أبعد من الإنكار وأدخل في الإلزام لكونها حينئذ
لا خاصا معهودا ولا يمكنهم إنكاره والحاصل أن القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول
بكون المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بأن معنى كونها معهودة أنها عبارة عن حصة معينة
من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة أن المراد بها مطلق الخصب والرخاء من
غير تعين بعض وبهذا ظهر صحة ما ذكر في كونه اقتضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة إليها
أي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع إن لأن السيئة نادرة الوقوع بالنسبة إلى الحسنة
المطلقة ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فإن قلت قد جاء استعمال الماضي مع إذا في السيئة
كثيرا في قوله تعالى فإذا مس الإنسان ضر دعانا ونحو في قوله وإذا مسه الشر فذو دعاء
عريض فما وجهه قلت أما الأول فللنظر إلى لفظ المس المبني على معنى القلة وإلى تنكير ضر المفيد للتقليل
وإلى الإنسان المستحق أن يلحقه كل ضر لبعده عن الحق بارتكاب الضلالات فيه بلفظ إذا
والماضي على أساس هذا يسير من الضرر مثله حقه أن يكون في حكم المقطوع به وأما الثاني فلأن الضمير
في مسه للإنسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه
فيه بلفظ إذا والماضي على أن ابتلاء مثل هذا الإنسان بالشر يجب أن يكون مقطوعا به وقد تستعمل
إن في مقام الجزم بوقوع الشرط لنكتة كالتجاهل أي إظهار من المتكلم أنه يجهل وقوع ذلك
الفعل وإن كان قلبه عارفا به لاقتضاء المقام التجاهل كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار
وهو يعلم أنه فيها فيقول إن كان فيها أخبرك يتجاهل خوفا من السيد أو ... أو لعدم جزم
المخاطب كقولك لمن يكذبك إن صدقت فماذا تفعل أو لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة
الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي أباه إن كان أباك فلا تؤذه مع علمه
بأنه أبوه لكن مقتضى العلم أن لا يؤذيه أو التوبيخ أي لتعيير المخاطب على الشرط أو لتصوير أن المقام

٧١

لاشتماله على ما يقلع الشرط من أصله لا يليق بذلك المقام إلا لغرضه أي فرض الشرط كما يفرض
المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والإلزام والمبالغة ونحو ذلك نحو أفنضرب عنكم الذكر
أي أنهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد صفحا أي إعراضا أو للإعراض
أو معرضين إن كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ إن بالكسر فإن الشرط وهو كونهم مسرفين أي شيء لكن
مقطوع به لكن جيء بلفظ إن لقصد التوبيخ على الإسراف وتصوير أن الإسراف من العاقل في
هذا المقام يجب أن لا يكون إلا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض المحالات لاشتمال المقام على الآيات
الدالة على أن الإسراف مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلا فهو بمنزلة المحال وإن كان المحال يجب بمقتضى المقام
لا لو المستعمل في فرض المحالات ينبغي أن يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني
الأصنام دون إن لما مر من أنه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا
وقوعه فلا يليق أن ... بل يكون ... لأنا نقول إن المحال في هذا المقام نزل منزلة ما لا
قطع فيه بعدمه على سبيل المساهلة وإرخاء العنان لقصد التبكيت فمن هذا البحث استعمال إن فيه
كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا أنه من باب التبكيت
لأن دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير أي إن حصلوا
دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا كما في قوله تعالى إن كان هذا هو الحق من عندك
فأمطر علينا حجارة أي إن كان حقا فعاقبنا على إنكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا
مع اعتقاد أنه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين أو تغليب
غير المتصف به أي بالشرط على المتصف به كما إذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة إلى
بعض غير قطعي الحصول بالنسبة إلى آخرين فتقول للجميع إن قمتم كان كذا تغليبا لمن لا قطع بأنهم
يقومون أولا على من حصل لهم القيام قطعا وقوله تعالى وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا أي
مع المرتابين يحتملهما أي يحتمل أن يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير أن الارتياب مما
لا ينبغي أن يثبت لكم إلا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن أصله وهو الآيات
الدالة على أنه منزل من عند الله تعالى وأن يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين

منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق واما ينكر عناداً فجعل الجمع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور
وارد وههنا لان عدم الشرط ح يكون مقطوعاً به فلا يصح استعمال ان لما مر لا يقال ان الشرط
المعهود وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول الظاهر ان ليس المعنى
على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج
على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى
الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل
وذلك لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا
يستفاد منه الا الزمان الماضي ولهذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينزغنك من الشيطان نزغ فلا
تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانه
مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلو اريد جعل الشرط ماضياً قدر كان وجعل ينسينك
خبراً له ليستقيم المعنى وقيل لما كان البعض مرتاباً قطعاً والبعض غير مرتاب قطعاً جعل الجميع
كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم فلهذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من
التغليب في شيء ولا تخلص عن هذا الاشكال الا بان يغلب على المرتابين قطعاً غير المرتابين قطعاً
اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه ويكون معنى الكلام او تغليب
غير المقطوع بالصادقة بالشرط على المقطوع به كما اشار اليه في المثال المذكور فتدبره **والتغليب يجري**
في فنون كثيرة منه تغليب المذكر على الاناث بان يجري على المذكر والاناث صفة مشتركة
المعنى بينهم على طريقة اجرائها على المذكور خاصة **كقوله تعالى وكانت من القانتين** عدت الانثى
من المذكر القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به المذكور والاناث والقانتين
كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من العموم
القانتين لانها من اعقاب هارون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها
قد صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين له **ومنه** تغليب جانب المعنى على جانب
اللفظ كقوله تعالى **بل انتم قوم تجهلون** بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير

عائد

عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسماً مظهراً لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب
جانب الخطاب على جانب الغيبة **ومنه الابوان ونحوه** كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين للشمس
والقمر والخافقين للمشرق والمغرب وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الاخر
بان جعل الاخر متفقاً له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد اليهما جميعاً وينبغي ان لا يغلب الا
الا ان يكون احد اللفظين مذكراً فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان الابوان والقمران
من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس تغليب احدهما على الاخر بان
يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على المذكور خاصة بل ان يجعل احدهما متفقاً للاخر
في اسمه ثم ثني ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق
في المعنى ولهذا تاول العلمين بالمسميين بزيد فلا يطلق القرآن الا على الطهرين او الحيضين لا
على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الا نسلم ليس العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم
يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازاً وجميع باب التغليب
من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا
الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة
والاتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم
هذا الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة
لكونه جنياً واحداً فيما بينهم **ومنه** تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف
مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا
ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليه وانما كان
في ملتهم من امن به **ومنه** تغليب المتكلم على المخاطب او الغائب كقوله انا وانت فعلنا وانا وزيد
ضربنا **ومنه** تغليب المخاطب على الغائب كقوله انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال
الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فمن قرأ بتاء الخطاب والمعنى لتعمل انت يا محمد وجميع من
سواك من المكلفين وغيرهم ولا يكون ان يغير خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لا متناع

ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فهم وقال الله تعالى فمن تبعك
منهم فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا اى جزاؤهم وجزاؤك وقال الله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم
الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذى توجه اليهم
الخطاب اولا والذين من قبلكم الذى ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا
حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقوله اعبدوه لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم
باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم
مختص بالعقلاء وقد يجمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى
جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اى خلق لكم ايها الناس من انفسكم
اى من جنسكم ذكورا واناثا وخلق الانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يكثركم ايها الناس
والانعام في هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث
والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب
المخاطب على الغائب والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب
لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب
شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس
فالخطاب يختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيا
لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء
ومنافع ومنها تاكلون وجعلها ازواجا ليبقى نسلها بقاؤكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا الكشاف يكون
التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قرروه وهو جعل من الانعام
اى من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب
فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل
الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم
ذكر الايدى لان اكثر الاعمال تزاول بالايدى فجعل الجميع كالواقع بالايدى تغليبا ولكونهما تعليل

لقوله كان كل قدم يثبت الحكم من اول الامر معللا فيكون له في النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله
بعده اى ولكون ان واذا لتعليق امر وهو حصول مضمون الجزاء بغيره اعنى حصول مضمون الشرط
في الاستقبال متعلق بقوله بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال
ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا
قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت الحرية على الدخول في الدار في زمان المستقبل كان كل من جملتى
كل من ان واذا يعنى الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول
في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال
ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان ينبه ان الجزاء يجوز ان يكون
طلبيا كقولك ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالى لدلالته على الحدوث في المستقبل ويجوز ان يترتب على
اى بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبا ثم ولا يخالف ذلك لفظا الا
لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير نكتة يقتضيها ثم قوله لفظا اشارة
الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احداهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان
قولنا ان اكرمتنى الان فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياى الان فاعتد باكرامى اياك امس
وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من
قبلك وقوله الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه فينصره من نصره قبل وقس على هذا
فقد يناسب المقام ويقوى الجزاء الطلبي بالجزئى دون لانه ليس مفروض الصدق كالشرط بل
هو مترتب عليه لكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو
وان كنتم في ريب وكذا اذا جىء بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر
ح لها جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول
ابى العلاء فيا وطنى ان فاتنى بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله وان
على اجن صدودها هذا اللهيب وحيا نفوس رجال الظهور ان المعنى على المضى دون الاستقبال
وقد يستعمل اذا للماضى كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله

نارا ولا سرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كما يراد به غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة

الاسباب المتعددة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او كون عطف

على قوة الاسباب لا على ابراز غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل

في معرض الحاصل اي لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كان كذا ما سبق من انه

يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه

اي وقوع الشرط كان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة

ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب

اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل

ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي وعلى اظهار الرغبة

في الوقوع ورد قوله تعالى فيه لا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث لفظ الماضي

دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي

جواز الاكراه عند انتفائها اجيب عنه بوجوه الاول انا لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق

عند انتفائه فان لا نسلم ان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه

وجود الشيء في غاية السعود لانه علم من اشتراك اللفظ اولا نم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه

وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا عليه حصول مضمون تلك الجملة اي حكم بانه يحصل مضمون

تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول عن معناهما اللغوي بل شرط عليه كذا اذا حبسه علامة لا يرى ان قولنا

ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا يمتنع تحققا

بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق

بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته

في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها او لان الاية

نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن الموالي على الزنا الثالث ان لا نكره هو معناه تحريم الاكراه

او طلب مسكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن

الاكراه

الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن

الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الاية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب الظاهر

نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض

اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو

قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالمخاطب النبي صلعم وعدم

اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير

تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله لئن شتمني

الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع

لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام من الفساد والضعف نسبه الى السكاكي

والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال

الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون

الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب بسياق الاية ان يقول واليه ارجع

ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على

وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين

عطف على لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على ذكر وجه يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه

اي ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من

الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به ولان المتكلم قد انصف

من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم

وهو من لطائف الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم

اي يجدكم ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم

بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فكون

مثلهم وبه تنفع العداوة والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط حيث جعل معاطفه وهو

مدل ذلك انه اي لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف

ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شي كفر المومنين وارتدادهم فانهم يريدون ان يلحقوهم

مضارّ الدنيا والدين وابسط المضار عندهم ان يردوا المومنين كفارا لعلمهم بان الذين اعز عليهم

من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم

ان يردوهم كفارا لمصادفتهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين لرسا اعني كونهم اعداء

وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانه واضح اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم لكفر المومنين ثابتة

البتة ولا شي احب اليهم من كفرهم لكونه اخزا الاشيا للمومنين واغيظها للمشركين لا كسبهم مادة المصاحبة

وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يحتمل انتفاؤهما لدى

المصادفة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة وبان ذا عليه من قولهم ان المحب فاسمح واما انتفاء

ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكن محتملا لكن لا يحتمل انه اعتبر واخف ان

قلت فاذا عطف شي على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من

المذكورين بدون الاخر ويصح دخوله جزاء كوان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف

على المعطوف عليه كوان رجع الامير استاذنته وخرجت وهذا في المعنى على كلامين اي اذا رجع استاذنته

واذا استاذنته خرجت كذا في دلائل الاعجاز فما في الاية ان كان من الضرب الاول لكون

مجموع الجمل الثلث لا زما واحدا لم يصح في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تعقيبه وداد

الكفر بالشرط نكتة لان حاصله ظفروا بهم ولم يظفروا فان الاولى ان يكون قوله وودوا عطفا على

الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى وان

يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطفت لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى

وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على ما قبلها لو قلت انه من الضرب

الاول والمراد اظهار ودادة الكفر واستيفاء مقتضياته ولا شك انه موقوف على الظفر بهم

وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا والاولى ان الاية

نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي لقتالهم فهل

طرف المشركين بهم ليطلعوهم كفارا مثلهم فلا عداوة ولا ودادة لارتدادهم الى الكفر واذا ظفروا بهم وجدوهم

مومنين فتحقق العداوة وبسط الايدي والالسن وودادة الارتداد الى الكفر لا تحصل بذا الا بعد

ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب

لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبي من الطريق ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء

بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول

لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهو لامتناع الثاني

اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره

على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بامتناع المجيء طلبك

ففيها اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع

الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف

مضاف اي انها لتعليق ثبوت امتناع ما امتنع ومعلق لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجي

والظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية فكانه قال انها لتعليق ما امتنع

من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف سنح الكاتب

على هذه العبارة وخفي عن المهرة من متفقي كتابه فعنده هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعية

وذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد فهي الجملة اي لامتناع

الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما

اثباتا والاخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهي في نحو لو لم تأتني لم اكرمك لامتناع عدم

الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني الثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور

واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من

السبب لجواز ان يكون لشي اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب

انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا يرى ان قوله تعالى لو كان

فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون

العكس اذ لا يلزم من انتفاء نقيض الاول انتفاء الثاني ولجواز ان يكون انتفاؤه بسبب اخر فان قلت اما امتناع

الاول لامتناع الثاني فقد قال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط

عندهم اعم من السبب نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او الشرط نحو لو كان لي مال

لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم و

الجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة لكون جزائها معدوما

المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول

لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي

ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فنقول لو كان هذا انسانا

كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان ودون لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان

هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ولكن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني

لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او

الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج

انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية

فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط

من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني

لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده

دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات

كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر

في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك

الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتأمل واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو ان وكذا

اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم

استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها

للدلالة

للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم

من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج اي شيء هو لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب

العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر

بالعكس اذ تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في

قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا

بيان سبب انتفاء الفساد ونعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واشياعه انما هو على ما فهموه من كلام

القوم وفيه غلطوا انه غلط ظاهر كما وكم من عائب قولا صحيحا فان قيل لا نسلم ذلك وكم من لزوم انتفاء

الجزاء لانتفاء الشرط في قوله عم نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا لزم ثبوت عصيانه لا

نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد تستعمل ان ولو

للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد

استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب والية باستلزام ذلك الجزاء فيلزم

استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين

نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض

من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله وقولك لو لم تكرمني لاثنيت

عليك فنفي هذه الامثلة اذا ادعى لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه فوجوده

عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل لهذا المعنى لو الا انه نحو لو لم اكرمك اثني

عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده ولا فرق في المعنى بين

لو لا ولو الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير

انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا

منتفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا تقدير انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام

بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم

الجزاء وانه يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلت لو جئتني

ولا يرتبط بالمجي ونحن نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام
لا الاكرام المرتبط بالمجي وليس كل ما له دخل في لزوم شي لشي او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا
للعقل عند الحكم وقيدا لذلك الشي وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون
المنفي اذ لا عموم في المثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان يقدر الثناء المقيد دون
المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد العموم لانه نكرة في سياق النفي فيلزم في لو لم يخف الله لم يعصه
نفي العصيان مطلقا لو قدرت ثبوت نفي النفي لزم الاثبات وثبت نقض وهذا وهم لانه اذا اعتبر الارتباط
بالشرط في مفهوم الجزاء في المثبت حتى يكون المعنى في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا بالاهانة
فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون المعنى في لو لم يخف الله لم يعصه عدم العصيان مرتبطا بعدم
الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد فيلزم عدم العصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم
يعتبر بل اجرى على اطلاقه يلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا
لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقيل انه على صورة قياس اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا
لتولوا وهو محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب باهمال
كبرى الشكل الاول يجب ان يكون كلية والمهملة لا تكفي ولو سلم فانما ينتج لو كان الشرط في
ثم ولو سلم فاستحالة النتيجة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط
لفظه لو لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى
فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشي لامتناع غيره ولهذا لا يصح لو يصح بالاستثناء ونقيض التالي و
يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى وتقدس انه قياس اهمل فيه شرائط الانتاج واي فائدة تكون
في ذلك القياس وهل يرتب القياس الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا واردت
على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتداء بقوله ولو اسمعهم لتولوا
كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم
الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا واقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو
مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشي وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشي

لم يتحقق منه التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر
ان لا خير فيهم قلنا لا نم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كان من اهل ان
سمعوا شيا ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير في فلان لو كان ذا قوة لقتل المسلمين
فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا له واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه
رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعل الرسول ملكا لكان في صورة رجل
فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعل الرسول المرسل
اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل اذا كان للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها
ليوافق الغرض اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في
جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع
قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء
المعري ولو وصفت في دجلة الهام لم تفق من الجرع الا والقلوب خوالي نصف ناسفة على مقدار
بغداد وشوق ركابه الى دجلة والمعنى ان وصفت لكم خبر بوقصدا الا ان وضع ركابه
الهام في ماء دجلة كانه امر قد حصل منه الياس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء
فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك
لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي على ما
يستصوبون وانه كلما عن لهم راي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى
الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزءون حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل
قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف
انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله تعالى في المنافقين وبلاياه النازلة بهم
تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اريد بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل
الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على اطاعتكم فهذا مخالف
لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره عن الكلام لان المضارع

اهوال يوم القيمة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون استعارة للتكثير
وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من التقليل
الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية لودادتهم جيء
بها على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا
حسنا واما من زعم ان لو التي للتمني حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله
لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني صورة رؤية الكافرين
موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين
موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤوسهم متقاولين بتلك المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا
بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة
الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات
المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه ان يشاهد فكانه يستحضر بلفظ
المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او
نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث
يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لعدائك اصابني جواد
لو تبقى الى الان لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة اسمية
لقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لان
الجملة الا ... فلا تقع الا فعلية البتة واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد
المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ورجل فيه ما اذا قصد حكاية المنكر كما اذا
قال لك قائل عندي رجل فتقول تصديقا له الذي عندك رجل فان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم
نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال
صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب تنكير المسند لان كون
المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب ونحو ذلك

يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلت الظاهر هو الاول وللثاني
ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد
الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية يفيد الثبوت والدوام وان كيد
فاذا دخلت عليها حرف النفي يكون لتأكيد النفي ودوامه لا لنفي التأكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله
تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا امنا على ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيد ضربت وما زيدا ضربت
لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم
ودخول لو على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد صلعم او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي
اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فيعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته
على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا وكذا قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون
موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره
اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي علم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي
اخبر به بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيمة لكنها
جعلت بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فاستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضي وح كان المناسب ان يقال
ولو رايت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة
الماضي فهذا المستقبل في التحقيق ماض بحسب ابناد بل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته
لرايت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي ولو للتمني فلا استشهاد ولا
لو التمني يدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا فانه قد التزم ابن السراج وابو علي
في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز
ع في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله ربما يود من تنزيل المضارع منزلة
الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون فعندهم انه بتقدير كان اي ربما كان يود وحذف كثيرا استعمال
كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق برب محذوفا اي رب شيء يود الذين
كفروا كقوله وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف وتنافر النظم ورب ههنا للتقليل النسبة بمعنى انه يدهشهم

موقف منك الوداعا وقوله يكون اذا حيا عسل وما من باب القلب على ما مر وهذا على اصالة ليس بصحيح

لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا في ما ذا صنعت

على ان يكون المعنى اي شي الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدا والمعرفة بعده

خبر واستدل بعضهم على ان كون المبتدا نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه

ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشي العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة

وارتكاب خلاف الاصلين مستبعد بقواعد العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام الشي يستلزم جواز حكم العقل

على ذلك الشي بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم به لكن الشي لا يمتنع الحكم على ما لا نعلم بوجه من

الوجوه وكلاهما في غاية الضعف اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة

المخصصة بل النكرة المحضة معلومة من وجه والحكم على الشي انما يستدعي العلم بوجه ما ولان قوله لا فائدة

في الاخبار بالمعرفة غلط لما يجي في تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف

به والمدعى هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم

كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشي يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب

كونه معلوما **واما تخصيصه بالاضافة** نحو زيد غلام رجل **او بالوصف** نحو زيد رجل عالم **فلكون الفائدة اتم** لما

مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات

والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص

الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجي للاسم الذي

فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول لهما فظاهر ان

النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار

احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك

جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيرها وكذا ضرب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس

وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الا يرى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا او

واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف **فظاهر مما سبق** في ترك تقييد المسند لمانع

من تربية الفائدة **واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له** اي للسامع **باحدى طرق التعريف** هذا اشارة

الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدا نكرة والخبر

معرفة والحكم لظاهره **باخر مثله** اي حكما على امر معلوم بامر اخر مثل ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع

باحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقان كالراكب هو المنطلق او اختلفا نحو زيد هو المنطلق فقوله

باخر مثله اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا نحو انا ابو النجم

وشعري شعري متناول كحذف المضاف باعتبار المعنى اي شعري الان مثل شعري فيما كان

اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدا والخبر على

ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في قولنا زيد شجاع لمن سمعته يقاوم الاسد فهو هو بعينه فاحفظه

لمن سمعته والامر فيه وهذا مفيد من غير تاويل **او لازم حكم كذلك** عطف على حكما اي ولافادة

السامع لازم حكم على امر معلوم باحدى طرق التعريف بامر اخر مثله وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدا

والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام

هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدا والخبر لا يوجب العلم بانتساب

احدهما الى الاخر والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد

من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات **نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق** حال كون المنطلق في

المثال الاخير **باعتبار تعريف العهد او الجنس** وفي هذا تمهيد لما سيجي من بحث القصر وما ورد على تعريف

العهد قول ابي النواس فان تكونوا برا من جنابه فان من نظر الى في هو الجاني اي هو هو بعينه

الناظر للبي في داري ... بهذا دال وذاك هذا لا فرق بينهما في جواز اضافة

الجناية الى كل منهما يجب اضافتها الى الاخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل في الجناية المرابي على كل جان

ولم يرد ان من نظر اليه في هذه جني جناية حتى ... التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند

ان كان بغير الاضافة فيجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند

اليه وهذا يشعر لفظا لا يصلح لكن قوله بامر معلوم على امر مثله يابى ذلك ويدل على انه يجب

معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او غيرها وبوجه وذكر والده من ان تعريف

الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة
لا لغلام من غلمانه واللام يتوقف بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل
وضع الاضافة لكنه قد يجاء في غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف
الاضافة لكنه كثر في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى الاستعمال
لكن المعرف بالاضافة ان كان بسبب انه غلام من ان يكون معلوما مثلا تقول اخوك زيد لمن لا
يعرف ان له اخا فامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا **وعكسهما** اي ونحو عكس المثالين
وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف
وعرف السامع اتصافه باحديهما دون الاخرى حتى يجوز ان يجتمعا وصفين لشيئين متعددين في الخارج
فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر
يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدا وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب
ان تحكم بثبوته للذات او نفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه
واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا
تعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا
رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في بيت السقط كحوض بحر انقعه ماوه
ان الصواب ماوه نقعه لان السامع يعرف له ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان
من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد
المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق
قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ولكنهم
المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو قيل زيد التائب محل نظر
قس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف **وانه** اي اعتبار تعريف الجنس **قد يفيد قصر الجنس على**
شيء تحقيقا اي قصرا حقيقيا مطابقا للواقع **نحو زيد الامير** اذا لم يكن امير سواه
او مبالغة اي قصرا غير محقق بل بالمبالغة **لكماله فيه** اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء

او

او بالعكس **نحو عمرو الشجاع** اي الكامل في الشجاعة فيبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة
عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس
مبتدا نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة
على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي مع الاستغراق وكثيرا ما يراد بلام الجنس
فامره ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على
الجنس والطبيعة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان
المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتغايرين في الوجود الخارجي على الآخر ويجب
ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار في
المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد
قلت وفاقا طرفات المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا
جميع الافراد الغير المتناهية بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع
تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدا فهو مقصور على
الخبر وسواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع اي
لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض
الى امره والكرم في العرب والامام في القريش لان الجنس ح يتحد مع واحد مما يصدق عليه
فلا يتجاوزه دون ذلك الخبر الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الحالة هذه دون الجنس فيلزم ان يكون الكرم
مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على الاتصاف بالكرم
وعلى هذا القياس قيل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الله
لكونه له على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدا نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول
الذي يقصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في
الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او
ذلك نحو هو في القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوافي حين لا يفي احد

لامعه وهو الواهب انت فقط او قال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا تصر عليه
هبة المائة من الابل حالكونه مخاضا او عشارا لا هبة الابل مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواكان
هبة الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة
وهو بمنزلة الشخص وههنا بحث ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهي ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل
في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا ما انت به حبيب كما في انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب احدا مثل
محبتي لك حتى ان سائر المحبة في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل
الظلم الذي اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدلا بل معناه ان المحبة مني بكليتها مقصورة عليك وليس لغيرك
حظ في محبة مني فهو مثل زيد المنطلق الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من الجنسية لان
المعنى ان المحبة مني بكليتها مقصورة عليك ولم تتعد الى محبة واحدة من محبتك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق
اذ لا وجه للجنسية فيه ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى في حاجتك عرض فيه
معنى الجنسية حينئذ مثله في انت الحبيب ثم قد يفيد بلفظ قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قوله
الحسن في مرثية اخيها صخرا اذا قبح البكاء على قتيل رايت بكاءك الحسن الجميلا فانه لم ترد قصر الحسن
وهو الحسن على بكائه لا يتجاوزه الى شيء اخر والا لم يكن معنيه جوابا لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا
معنى للقصر يكون اذا قبح البكاء على قتيل لم يكن الا بكاؤك على ما لا يخفى على من له ادنى دربة باساليب
الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت لبكائه الحسن وتخرجه عن جنس ما عداه من القبح فما قيل الصبر محمود
الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا يسقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون
لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء اخر ومعنى التعريف
ههنا ان اتصاف المبتدأ بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان وان سنام المجد من ال
هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهرا لا مرية فيها معروفا
كما ذكر في دلائل الاعجاز فان قيل اللام لا يكون للجنس فلا يتاتى القول بكون اعتبار تعريف
الجنس مفيدا للقصر قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس وما في المعاني من
ونوعه ولهذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما حصل حكم القصر بالثاني اعني تعريف

الجنس

الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول في الجملة ثم المعهود في نحو زيد المنطلق
يفيد ذلك وهي المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما بدون الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه
ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا لا يسمى
قصرا في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة
للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لانه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه منطوقا به
اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا
به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد
مبتدأ والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم
فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد سبق
الى الوهم ان تاويله بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا
وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك
الشخص بعينه وانما المجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا
المعنى واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد
من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه اي المسند جملة فقد توهم
كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدأ لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق
والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره
وجوابه ان خبر المبتدأ هو الذي اسند الى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك
اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ انما يكون في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدأ لان
الاسناد عندهم اعم من الانشائي والاخباري الا يرى ان الظرف في نحو اين زيد والى
هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدأ
وكذا قوله بل انتم لا مرحبا بكم وقولهم اما زيد فاضربه وقوله كانه الكسر وكم تعم ارجلها
على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف فللتقوي او لكونه سببيا كما مر

من ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون لما
هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم وهذا سبب من ذاك اي متعلق به مرتبط لان
السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى شيء وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان
المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ صرفه
المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضميره المعتد به
بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص
التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب ان يجعل سببيا كما سبق الا انه
اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوي اسناده
اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام
به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة
ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام
في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به ومما يشبه ذلك فان قلت ههنا قسم ثالث لم
يتعرض له وهو الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن لشهرة امره وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض
لصور التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما يشبه ذلك مما يقصد به التخصيص فان المسند
فيها جملة قطعا قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد فكأنه قال للتقوي سواء كان
على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي يشمل التخصيص من حيث انه تقوي وفي عبارة المفتاح اشعار
بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتأخير لا يفيد الا التقوي واعتبارهما
يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا تأكيدا
على تأكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه
لا يرتاب في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التأكيد والبيان
ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا
سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار

الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل في العمل هو الفعل و
اسم الفاعل انما يعمل لمشابهته فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل
قطعا في نحو الذي في الدار اخوك فان الترديد والحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم الفاعل لان الاصل في الخبر
ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على ان الاختلاف هو ان المفهوم من نحو زيد في الدار انه ثابت
فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة التحريرين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمراد عن الجملة
الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فيكون المقدر فعلا لا جملة ولو
قصد هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة انه يجعل في التقدير
جملة لا مفردا ولا معنى لعبارة المصنف اصلا مع ان بينهما فرقا ظاهرا اذ حاصلها ان كانت على ظاهرها لا في
ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده ظاهر لان الظرف في ذلك المذهب مفرد
لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تأخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في
تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير
الفصل لان معنى قولنا قائم هو انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي
بخلاف خمور الدنيا فان فيها غولا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه
المجرور اعني الضمير المجرور الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف
بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا او الحصول فيها وان اعتبرت
النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه
الى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله لكم دينكم
ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف
بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهم البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب
المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا
يتجاوزه الى الاتصاف بعلى غيره وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من ان يكون لي ديني مقصورا على الا
بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله لكم دينكم ولي دين ونحو فيها غول وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة

في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوزكم الى غيركم ودين لا يتجاوزني الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فليتطلع الى ما في هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون و لهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقران وانما قال في سائر كتب الله دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان المقصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القران هو كتب الله كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على التخصيص اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتدا كقوله اي قول حسان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر ولو قيل همم له لتوهم ابتداء انه صفة لما عرفت ان تنكير المبتدأ يقتضي تخصيصا اعني له عن المسند اذ اعني هم يتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتدأ نكرة مخصصة نحو في الدار رجل ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل في نحو يقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل خبرا عنه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه خبرا ولا يتوهم التعوذ في الظرف ما لم يتعرف في غيرها واما اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده واورد على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على غير المخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وفرق ما بين ان لا حكم على ما ليس بمخصص فالحق في هذا ما ذكره ابن الدهان وغيره ان جواز تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة والتفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله تعالى ثلثة هذا هو المسند المقدم

والمسند

والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق الدنيا من اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف اعني ثلثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها اي يصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول به على ان تشرق بمعنى فعل متعد وهو سهو شمس الضحى وابو اسحق هو كنية المعتصم بالله والقمر ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما تستحقه واهلها المصدر الاول لشهرة امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المصنف لان كلامه يقتضي خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك لانه قال او ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على المسند اليه في الدرجة الاولى وقوله في الدرجة الاولى احترازا عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه مسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله مسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدأ اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ كان اسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدأ في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدأ او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتدأ والعقد والحكم بينهما مقدم على الاسناد الى الضمير وثانيهما ان اسناد الفعل في هذا الا على انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى الضمير مسندا في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل منها مقدم على المسند اليه في الدرجة الاولى وهل هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف اعتبارين مترتبة في التقدم والتاخر اولهما اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع اسناد الفعل الى المسند

قبل وجود الضمير معناه انهما اسناده الى ضمير زيد وثانيهما اسناده الى زيد لطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير
الى زيد سنة عن حرف الاسناد والمرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان الاسناد والنسبة لا يتحقق قبل
تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شي آخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدا
قبله فلما تحقق الفعل نسبه الى زيد لتحقق المسند اليه والمسند ثم اذا تحقق الضمير انعقد بينهما الحكم واما وجه
تقدم الثاني على الثالث فقط وكلامه ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدا متقدم على اسناده الى
المبتدا بواسطة عود الضمير وهو الذي كان لطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوى الحكم محمول على ان اسناد
الفعل الى المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير متقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدا
بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم اما التزام كلا مه التناقض
واما فساد القول بالاسانيد الثلثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا ان كان عبارة عن اسناد
الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعل ههنا اولا وههنا ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين
الاخرين ثلثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق
القصد والمسند اليه مبتدا الاسناد متقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى
بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى هو الفاعل والفعل متقدم عليه لكن بقي ههنا
اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء لا يصح تعليلا
للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير
والمط اولية اسناده الى المبتدا فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا والذي يصلح له لك
ما اورده في بحث التقوى فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى هذا
خلاصة ما اورده بعض من تحامى في شرح المفتاح وقد صرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وهو عرف
الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرة بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما قيل
المراد وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على طرفين الاول الاسناد في الدرجة
الاولى اي بلا واسطة شي كاسناد الفعل الى الضمير كنحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية
اي بواسطة شي كاسناده الى المبتدا بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدا فقوله صرفه المبتدا الى

نفسه

نفسه محمول على القسم الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم
الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل لا الآخرين وح لا تناقض في كلامه بعد
التنقيح والتصحيح ولا يخفى انه تسليم لما ادعاه الشارح في دفع التناقض من تحقق الاسانيد الثلثة وانه ان
اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد
اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلابد من بيان كيفية تقدمه على الاسناد
بواسطة الضمير كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فانه خبر الا
وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ الضمير والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى بان لا يكون بواسطة ومن
العجب انه لم يقع في شي من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي
من هذا الكلام ولم يرد ولا طيف خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح بما لو كان عند المناظرة وتشعب
عن جرى عليه واما اورد في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان نحو انا
المسند جملة فعلية في نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد يعلم يفيد التجدد
نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد وبحسب التقدير حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية تفيد
الثبوت وهم انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا اعلى
الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة الاولى او كلام ظاهر في
المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى الضمير لا الى المسند اليه الثالث ان محل
قوله في بحث التقوي صرفه ذلك المبتدا الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتدا بعيد لانه لا يتم
ان المسند اليه مبتدا يستدعي عدم اسناد الخبر للظهور ان تضايفه انما هو مع الخبر لا الجز وما يتوقف
في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدا باعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه والخبر
ما بقي للفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في
انا عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي
به يجعل احد الجزءين احد اللفظين مسندا اليه والآخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى
شي لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشي اصطلاحا كما يجوز في قولنا وحلف على زيد قام وان الاسناد

عندهم ليس الا بين المبتدأ ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فظاهرها من زيادة اعتبار الحكمي
انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر بالجملة فلا وجه لجعله التزاما مع انه المتفق على تحققه
وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ ممتنعا فيه من الامتناع والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار
على الثلثة اذ الاقسام اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ الثاني اسناده الى الضمير الثالث
اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ الرابع اسناد الى جملة الخبر الى المبتدأ وهذا مما لم يقل به احد ولم
اليه ضرورة فان قلت قد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل
الى المبتدأ وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك فكلام المعارض غير واف بتمام المقصود وما ذاك
في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن كونه عرف مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت
قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات متغاير بالاعتبار
لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه
عبارة عن شيء افرد الاسناد الى الضمير العائد الى شيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى واما
الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار لا يكون بعد الاسناد الى الضمير وهذا اذا
في نحو خفت على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره فكلامه هنا صريح في تقدم الاعتبار
الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تأخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو
الجملة الى المبتدأ لانه الذي يستدعيه المبتدأ لكونه المبتدأ وهو المراد بقوله صرفه المبتدأ الى نفسه وانما
كان الاعتبار الثاني متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدأ ولعله تحقق
الخبر لا يتوقف على شيء الاخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا
الى المبتدأ ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متأخر عن ذاته فهذا الاعتبار اول
ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا يعني بعد صرف المبتدأ الخبر الى نفسه ان كان
الخبر متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار والمراد
بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى
اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه وح لم يستلزم كلامه التناقض ولا اقتضى الا ساند الثلثة على

اليه

الوجه المستبدع والمستبعد كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد
دون الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى
يعني على فاعله سواء وجد هناك اسناد اخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيد مبتدأ وقام ابوه
خبر مسند مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث لا بد فيها من
تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن كون زيد عرف يعني
عن اسناد الفعل بواسطة الضمير الى المبتدأ فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم
الفعل البتة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في زيد
عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لابد من تقديم الفعل
عليه والا ما ذكرنا اشار بقوله البتة وهذا معنى الاحتراز عن كون زيد عرف واما عرف وانت عرفت
لا ما ذكره الشارح من انه احترز عنه لانه لا يفيد التجدد تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب
المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير
والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما
اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما
قال كثير لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه والمسند وككون
المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا وكذلك
ان يكون جملة فعلية واما ما بقي من انه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف الى
والتمييز وكالتقديم في المضاف اليه فليس بشيء لان قوله جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي
جريان شيء من المذكورات في كل من غير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص
بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما الباب الرابع احوال متعلقات الفعل قد سبقت اشارة
اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكنه اراد ان
يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد ان
بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات على بعض فمهد لهذا المقام فقال

الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل و
المفعول مع الفعل او ذكر الفعل مع كل منهما والاول هو الصواب يعرف بالتأمل افادة تلبسه به
تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول من جهة
وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا التمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع
المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه
وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في
نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول
معه عبثا بل العبارة فيه ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت او نحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد
وجود الفعل الا يرى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع عنه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن
وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول واسند اليه فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل
المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه
اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد
بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه نزل ذلك الفعل المتعدي
منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في الكلام
يتوهم منهما ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض
المتكلم الا يرى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما تناوله الاعطاء لا بيان كونه
معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا
القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم
او خصوص فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا
بمفعول مخصوص دلت عليه القرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون
والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص
ومن غير اعتبار تعلقه بمفعول عام او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن

لا يوجد

لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة والمذكور انه في لام
باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما به كما ذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام
خطابيا لا استدلاليا كقوله المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا
على الاستغراق لعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين
على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم
ذهابا في نحو فلان يعطي الى معنى فلان يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور
في افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا
حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله
منزلة اللازم من غير اعتبار كونه كناية اذا كان المقام خطابيا اي يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا
يطلب فيه اليقين والبرهان افاد المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته
لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون آخر
وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فمصدر هذا الفعل يعرف لام الحقيقة
فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين
لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى
الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول
لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم العموم لا عدم اعتبار
العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرحه ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في آخر بحث
الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الكمال مبالغة بتنزيل من عدا حاتم منزلة العدم لان
معنى قولنا فلان يعطي هو لا يوجد حقيقة الاعطاء الا عنده وهذا اقرب الى ... فيها مزية لان ما
من الحصر مما لم يشهد به عقل ولا نقل ... اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا
يكون غيره موجدا للاعطاء اما انه لا يوجد الاعطاء فمما لا يسعه هذه العبارة والمباحث ما ذكره المصنف
تحقيقه ما ذكرنا فليتفطن عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والاول وهو ان يجعل الفعل

فما كان فيه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله تعريضا بالمستعين بالله شجو حساده
وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه و
بالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا نصب عطف على المضارع
المنصوب قبله اي فلا يجد حساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته للامامة سبيلا فالحاصل انه
نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي من يصدر عنه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص
ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء
الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية محاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان آثاره
واخباره ومحاسنه بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع
بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية
ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض عنه من
الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو سمع وذو بصر حتى يعلم انه المتفرد بالفضل والا اي
وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه
مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما
فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد
اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير
المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلت فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل الاعطاء
لا من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار المفعول فالفرق
بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في
الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد قيام قرينة المقام اعني وجود القرينة
اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه
ويبينه ما لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهداكم اجمعين اي
لو شاء هدايتكم لهداكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة عليه

مبهم

مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي ابنه ويصف
نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع واعدده
ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخائر مولع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكره
المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس السامع به واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري
فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة
بناء على غرابة تعلقه به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب الضرام من ان المراد لو شئت ان ابكي
تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب
كتعلقها ببكاء الدم فدفع هذا التوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي
لا البكاء الفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول
فلم يبق مني غير خواطر تجول حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده
وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر
البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان
تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نشأ من سوء التدبر وقلة التامل في هذا المقام
ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد
الابهام بل لغرض آخر ويحتمل ان يريد اني ضعفت وكلت بحيث لم يبق في مادة الدموع فصرت بحيث
اقدر على التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التجريد مثل ضربته
اكرمت زيدا ليكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله لم
يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والتحزن
والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكر بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث
يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكر ليحسن ترتب النظم
عليه قلت بل ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اي امرته بالقيام
قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا فيها اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما لدفع

على قوله اما لبيان تدرج لو ايهام ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت

عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا

فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل كقوله تعالى كم

تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام اي شدتها

صولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل

ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك ذكر

اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى لم يرده الا العظم

واما لانه اريد ذكره اي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه اي لفظ

المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه

على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اي البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السودد والمجد و

المكارم مثلا اي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب في قوله لم نجد

الاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال

العناية بعدم وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله ولم امدح لارضيه بشعري

لئيما ان يكون اصاب مالا لانه اعمل الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم وان لي في ضميره لان الغرض

ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب اي

سبب حذف المفعول في بيت البحتري ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التادب

معه لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده في الجملة

والتوجيه في هذا الحذف بيان بعد الابهام واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم

اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول

بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار وعليه اي على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار والله

يدعوا الى دار السلام اي يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن

الهداية الى الطريق المستقيم الموصل اليها تختص بمن يشاء كما قال ويهدي من يشاء الى صراط

مستقيم

مستقيم فالمثال الاول فيه العموم مبالغة والثاني تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا من قبيل تنزيل

منزلة اللازم لكن التامل الصادق يشهد ان المقصد في هذا المقام تعميم الى المفعول فان احتمال

امثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطي

محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به

واياك نستعين اي على كل امر نستعين فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليلائم الكلام وههنا

بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب

القرائن ومن فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر

او حذف والا فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام

والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما بعد واما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ عند

قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله يجب التقدير بحسب القرائن ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى

عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار في سائر الاقسام ولانه

للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى ارني انظر اليك اي ذاتك وقد

عرضت هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو لو لم كل احد يكون الاعتماد على اللفظ من

حيث الظاهر لان اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد

على العقل ظاهرا فلا يعم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف المقصود فيعم ان الحذف للتعميم الذي

لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يقال كل احد ممن تجوز العقل

والعرف ايلامه اياه فقلت اولا فنسبة التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ

الكتاب عليه وثانيا ان الحذف حينئذ يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فلا

تعرض لما له مزيد اختصاص بالحذف اعني دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب

وثالثا ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق

حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل تحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد

الاختصار ومن للحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى

التسمية التي تتعدى الى مفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن ايا ما تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو
كان المراد بمعنى النداء المتعدى الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن
ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله
الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين
ولان التخيير انما يكون بين الشيئين والثاني لا يصح قوله ايا ما تدعوا لان ايا انما يكون الواحد من اثنين
او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين
تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل
وتنزيله منزلة اللازم اي تصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج
عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما
ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى
انك اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ وذهب
صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال
المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود وعدم
السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما
وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتامل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح
بعد ان رد في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما لرعاية الفاصلة نحو
قوله تعالى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ما قلاك فحذف المفعول لان فواصل
الاي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولهذا ذكر صاحب
الكشاف هاهنا انه لاختصار لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته
واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة ما رايت منه اي من النبي ولا راى مني
اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه
او تعينه اي ادعاء التعين له او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسا شديدا اي لينذر الذين كفروا

او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار من سوء صنيعهم الا ترى انه

اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك سائل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرو فاهنته وليس

في هذا قصر ولا تخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاهانة والاكرام وكذلك اي ومثل قولك

زيدا عرفت في افادة الاختصاص قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه

غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا

جئت والتخصيص لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم

ما هو حقه التأخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقال يلزمك الضحك لا يلزم

للمصنع غالبا اي يكون التمتع وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد

الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع

او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال الله تعالى

خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال تعالى وان عليكم

لحافظين كراما كاتبين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر

واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه

على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة

حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري وان رائحة

البلاغة لهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي لالى الله

تحشرون معناه اليه لا الى غيره تحشرون وهذا ما ذكره ائمة التفسير في المثالين احدهما المفعول به والاخر

مثل زيدا عرفت والثاني الواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك وبهذا سقط

ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر

لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص

اشار بقوله ويفيد التقديم وراء التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي

شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري

مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس
انه يكفي ان يقال قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ولما
لحظ ذلك اليوم ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد في آخر ومن تتبع اذ توسعت على الناظر
والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه
وفيه نظر وبهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص
الاهتمام لان المشركين كانوا يبتدئون باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات والعزى فقصد الموحد
تخصيص اسم الله تعالى بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان
التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى
احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة لانها اول سورة نزلت فكان
الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ
الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما في فلان يعطي اي
يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك
باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت
بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها
او المفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او
متبركا ومبتدئا به ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا
باقرأ الثاني ويكون متعلق الاول قوله بسم الله وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض
اما لان اصله اي اصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر ولا مقتضي للعدول عنه اي
عن ذلك الاصل كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا فان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة يفتقر
اليه في الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه فيه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي
ان لا يفصل بينهما بشيء والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول
الثاني لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط اي آخذ للعطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل

تقديم

تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم
المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال وان يعقب التمييز المميز
من غير فصل وعند اجتماع التوابع اصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل او البيان ولان ذكره
اي ذكر ذلك البعض الذي يقدم اهم فقد جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها في
المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكر
في المسند اليه فالمراد بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه لو
جي له لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجي فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم
قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه
يقتل احدا فالغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل او لان في تاخيره
ان في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل
عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اي ذلك الرجل منهم اي من آل فرعون
انه قد ذكر رجل ثلاثة اوصاف والسبب في تقديم الاول اعني مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف
واما الثاني فسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان في التاخير اخلالا
بالتناسب لرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول
على الفاعل لان فواصل الآي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية معاني سواء كان من
معمولات الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ
المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك و
ثانيهما ان يكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل في قولك
وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذي تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا
لله شركاء على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك
واما لانه يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه
منتظر لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال

وقيل الاية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل ومكان المقام مقام ان ينتظر السامع لاالمام حديث
ما كره القرية بل فيها مبعث حرام كلها كذلك فهذا العارض حمل المحرور بنصب العين بخلاف قوله تعالى في
سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة فانه ليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت في التاخير
ما نعا مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملاء الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم
في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ لو تاخر لتوهم انه من صلة
الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما من الدنو يتعدي بمن ومثل الاخلال بالفاصلة
في قوله تعالى امنا برب هرون وموسى بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه
بوجوه احدها ان قوله وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بالله
منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما يتعلق بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر
باعتبار تعلقه به فلا فرق بين تقديمه وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين لم يكن
الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر واذا قدم احدهما على الاخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية
والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان
المنكر تعلقه بهما لكن العناية بلله اتم وايراده في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن وثانيها
انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او رعاية الفاصلة
من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب لما يقدم ان
يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا من جهة
اللفظ بناء على ان الدنيا وصف والدنو يتعدي بمن لكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا معنى
لقولنا انه من الكفرة وتعمناهم في الحيوة التي دنت من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان
يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة بحيوتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض وان كان
مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم وجه الحبيب على المتمني من باب تقديم
المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك وجوابه بالاشارة الى من انه قسم التقديم مطلقا بدليل انه اورد
فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدا على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض

لكنه

لكنه نعم الحكم تعميما للفائدة وقد يجاب بانه نبه على ان تقديم المعمولات على البعض قد يكون بحسب
الاعتناء بتقديمه على العامل فان المقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل
من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل والله اعلم

الباب الخامس القصر وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا حلبت دَرَّها له
لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو **حقيقي وغير حقيقي** لان تخصيص شيء
بشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب
الاضافة والنسبة الى شيء اخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور
ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين اخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى
القعود لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى
لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغيره
بعينه صدد اه توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف
بوصف دون ثان او بوصف مكان اخر او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف
مكان اخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان واخر ما يصدق عليه انه ثان
واخر اعم من ان يكون واحدا او كثيرا الى ما لا نهاية له اذ لو اريد به الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير
الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا
زيد لمن اعتقد ان زيدا وعمرا وخالدا شعراء فليتامل فيه ولو توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي
لزم انه قد اورد الامثلة فانه اورد هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبار الكثرة الوقوع واحترازا
عن وصمة الكذب وكلامه لايخلو من امثلة اي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا عمرو وليس عمرو
وليس الا ومثل ما ضرب عمرو الا زيد وما ضرب زيد الا عمرو واذا تاملت وجدته مشيرا الى
التقسيم اليه حيث قال متى ادخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وقلت ما شاعر وتوجه النفي
بحكم العقل الى ثبوته لكم عي له ان عاما كقولك في الدنيا شعراء وفي قبيلة كذا شعراء وان خاصا
كقولك زيد وعمرو ثم ان فيت ول النفي بثبوته لك فيتحقق الانفراد والقصر **وكل منهما**

اى من الحقيقى وغير الحقيقى نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما

واضح فان الموصوف فى الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره فى الصفة لان معنى ما زيد الا كاتب انه لا يتصف

بغير الكتابة ولا يمتنع ان يكون غيره كاتبا واما فى الثانى فيمتنع لان معنى ما كاتب الا زيد انه لا يتصف

بتلك الصفة غير زيد ويجوز ان يكون لزيد صفات اخر والمراد بالصفة المعنوية التى هى معنى قائم بالغير لا النعت النحوى الذى هو تابع يدل

على ذات ومعنى فيها وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم فى قولنا اعجبنى هذا العلم و

صدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم فى قولك العلم حسن وصدقه بدونها على الرجل فى قولنا

مررت بهذا الرجل ولهذا بين النعت والصفة المعنوية الى غيرها بما دل على ذات باعتبار معنى هو

المقصود عموم من وجه لتصادقهما فى جاءنى رجل عالم وصدقها بدونه فى قولك العلم حسن وبالعكس فى

قولك جاءنى هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا المعنى والاول انسب واما نحو قولك ما هو

الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على

الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتامل والاول اى قصر الموصوف على

الصفة من الحقيقى نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اى بغير الكتابة وهو لا يكاد

يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشىء اذ ما من مضمون الا وله صفات يتعذر احاطة العلم

بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفى ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع مفض الى المحال لان للصفة

المنفية نقيضا اذ هو ايضا من الصفات فاذا نفيت عنه جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين

مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها

وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية والثانى اى قصر الصفة على الموصوف من الحقيقى

كثير نحو ما فى الدار الا زيد على معنى ان الكون فى الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم

الاقسام الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا يجرى فى الحقيقى لما سيشير اليه وقد يقصد به اى

بالثانى المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما فى الدار الا زيد ان من فى

الدار ممن عدا زيدا فى حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقى لفوات المقصود

فالقصر الحقيقى نوعان احدهما الحقيقى تحقيقا والثانى الحقيقى مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا فى قصر الموصوف

على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقى الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقى والقصر الحقيقى

مبالغة وادعاء دقيق فليتامل والاول اى قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقى تخصيص امر

بصفة دون صفة اخرى او مكانها اى تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثانى اى قصر

الصفة على الموصوف من غير الحقيقى تخصيص صفة بامر دون امر اخر او مكانه ولفظ او للتنويع

فلا ينافى التعريف وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه

فى صفتين والمتكلم يخصصه باحدهما ويتجاوزه عن الاخرى ومعنى دون فى الاصل ادنى مكان

من الشىء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت فى الاحوال والرتب

فقيل زيد دون عمرو فى الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل فى كل تجاوز حد الى حد وتخطى حكم الى حكم

لقائل ان يقول قوله دون اخرى ودون اخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون

امر واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة

لاكثر من امرين كقولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد

لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر فى الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين

والجمع فقد دخل القصر الحقيقى فى هذا التعريف لانه تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص

صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على قوله مكان اخرى ومكان اخر فان قلت تخصيص

امر بصفة دون سائر الصفات يقتضى ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان الاقصر

يقتضى ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام

فى الثانى قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقى الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما فى الدار

الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس فى الدار ويمكن ان يجاب

عنه بان المراد هو الثانى وهذا المعنى مشترك بين الحقيقى والغير الحقيقى لكنه خصصه بغير الحقيقى

لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب

والتعيين وهذا التقسيم لا يجرى فى القصر الحقيقى اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات

ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردده أيضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين
جميع الأمور (فكل منهما) أي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة أو فيه أن كل واحد من قصر
الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الأول تخصيص أمر بصفة دون أخرى
وتخصيص صفة بأمر دون آخر والثاني تخصيص أمر بصفة مكان أخرى وتخصيص صفة بأمر مكان آخر
والمخاطب بالأول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد
الشركة أي شركة صفتين أو أكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين
أو أكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف من كون المخاطب بقولنا ما زيد إلا كاتب من يعتقد
اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب إلا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى
هذا القصر قصر إفراد لقطعه الشركة أي لقطعه الشركة المذكورة وبالثاني أي المخاطب بالثاني من
ضربي كل وهو تخصيص أمر بصفة مكان أخرى وتخصيص صفة بأمر مكان آخر من يعتقد العكس أي
عكس الحكم الذي أثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد إلا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود
دون القيام وبقولنا ما شاعر إلا زيد من يعتقد أن الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر
قصر قلب لقلب حكم المخاطب أو تساويا عنده الظاهر أنه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الإيضاح
صريح في ذلك أي المخاطب بالثاني إما من يعتقد العكس وإما من تساوى عنده الأمران أعني الاتصاف
بتلك الصفة والاتصاف بغيرها في قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة
حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد إلا قائم من يعتقد أنه إما قائم أو قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا
ما شاعر إلا زيد من يعتقد أن الشاعر إما زيد أو عمرو من غير أن يعلمه على التعيين ويسمى هذا
القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل أن التخصيص بشيء دون آخر
قصر إفراد والتخصيص بشيء مكان آخر إن اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وإن تساويا
عنده قصر تعيين وفيه نظر لأنه إن تساوى الأمران عند المخاطب وعين المتكلم أحدهما يكون
هذا تخصيص أمر بصفة دون أخرى لا تخصيص أمر بصفة مكان أخرى لأنه لم يثبت الصفة الأخرى في
حيثية المتكلم تلك الصفة مكانها ألا ترى أنك إذا قلت ما زيد إلا قائم لمن اعتقد اتصافه

بواحد

بواحد من القيام والقعود على التردد فقد خصصته بالقيام متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام
مكان القعود لأن المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر
الصفة ولهذا جعل السكاكي تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا بين قصر الإفراد والقصر الذي سماه المص
قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان آخر قلبا فقط فإن قلت مراد المص بالأخرى إحدى الصفتين
وبالآخر أحد الأمرين فإذا قلت ما زيد إلا قائم لمن اعتقد اتصافه بإحدى الصفتين فقد خصصت
زيدا بالقيام مكان الصفة الأخرى التي هي إحدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر
الصفة قلت مقتضى قوله مكان أخرى أن تكون الصفة المذكورة ثابتة والأخرى منفية وإذا أريد
بالأخرى إحدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لأن المخاطب لم يعتقد اتصافه بإحدى
الصفتين بشرط عدم التعيين لأن تخصصها محال بل اعتقد اتصافه بإحدى الصفتين من غير علم
وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان أخرى بل تخصيصه بصفة
تصدق عليها الأخرى فإن قلت قوله مكان أخرى لا يقتضي أن يكون اعتقد المخاطب نفي الصفة
المذكورة وإثبات الأخرى بل يكفي فيه تجويزه احتمال نفيها وإثبات أخرى وههنا كذلك لأنه إذا
الأمران عنده كما جوز أن تكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز أن يكون هو القعود على التعيين
فإذا قلت ما زيد إلا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الأخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين
وهي القعود وهذا بخلاف قصر الإفراد فإنه إذا اعتقد اتصافه بالصفتين ولم يجوز انتفاء أحدهما
فلا يكون قولك ما زيد إلا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود لأن القيام مكانه قلت بعد
ارتكاب جميع ذلك فالإشكال بحاله لأن غاية هذا التكلف أن يتحقق في قصر التعيين تخصيص
شيء بشيء مكان آخر لكنه لا يقتضي أن يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر لأن قولك ما زيد
إلا قائم لمن يتردد بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا لا مدفع له
أصلا في كون قوله دون أخرى مشتركا بين قصر الإفراد والتعيين ولا يلزم أن يكون المخاطب
به من يعتقد الشركة البتة بل إما من يعتقد الشركة أو من تساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام
أن يقع في كلامه حذف وإضمار وتقديره المخاطب بالأول من يعتقد الشركة أو تساويا عنده

دون الثاني من يعتقد العكس او تساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب من تساويا عنده بان
كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على سماجة كلام صاحب المفتاح وركاكة هذا
الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة وشرطها
قصر الموصوف على الصفة افرادا اي عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف
حتى تكون الصفة المنفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع
الشعر والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة
قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه
نظر لانه ان اراد به ... الى ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام
في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففاسد لان
هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين
بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا كما في زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك
الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون
هذا عكس لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهذا ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من خارج
او مثل ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد وايضا يخرج ح قولنا ما زيد الا شاعر لمن
اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة مع انه لا شبهة لنا في
كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من
ان هذا شرط حسن قصر القلب مما لا يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه
لانا لا نم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي
في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط يكون ح لغوا لانه قد علم ان قصر
القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا
اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المص انه لم يشترط في قصر
القلب تنافي الوصفين واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه

اذ كل

اوحل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين
لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه
فكل مادة يصلح مثالا لقصر الافراد او القلب يصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق
والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند وكقولك زيد مقصور
على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص
يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق
القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما في بحث
العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما لعامان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا
فكان في قول المص ههنا ومنها دون ان يقول الاول والثاني في ايماء الى هذا منها العطف
كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب وما زيد كاتبا بل شاعر مثل
مثال لهما لان احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس
وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف واما لكن ففي كلام
المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصح طريقا للقصر ولم يذكره ههنا وقد اشرنا الى ذلك في
بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء على تنافيهما
لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فطريق القصر دال على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات
فانه خال عن هذه الدلالة او ما زيد قائما بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر
لا عمرو او ما عمرو شاعرا بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب رفع
الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وذكر شرح
المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل وكذا اذا لم يعمل ايضا لان اصله العمل واما في
اللغة العامة وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة
مثال الافراد صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في
القلب على زعمه افرد للقلب مثالا لا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا

يصلح لهما ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في ساير الطرق

ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم و

في قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو

بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم

وفي قصرها افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما

لان على قصر القلب دون الافراد لانه قال ليس المراد بقولهم ان لا ينفي عن الثاني ما وجب للاول

انها تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا يرى انه ليس معنى جاء زيد لا عمرو وانه لم

يكن من عمرو مجي مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي هو

زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد انهما جاءا وهذا المعنى

قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني زيد لم يكن نفي انه قد جاء مع زيد غيره بل نفي المجي الذي

اثبته لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمرا جاءا وان

زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول وهذا الاعتبار

اذا اطلق ولم يقيد بحد وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه

معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما ليست اي النافية كما توهمه بعض الاصوليين

حيث استدلوا على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان لا يجوز ان لا ثبات ما بعده

ولنفيه بل يجب ان يكون لاثبات ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين

الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه

باجماع النحاة وان ربا لفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق

بين ان يكون في الشي معنى الشي وان يكون الشي الشي على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا

يصلح فيه انما كما سيجي ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلثة اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المفسرين

انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق

لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا

للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير

الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة

لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى اصلا فاذا فسروا قراءة النصب بما حرم

عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها

موصولة والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما

مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فان قلت هلا

جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثله في قراءة النصب قلت اما قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور

في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة

الا على انه خبر اي انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة و

العائد محذوف والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل

واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون كافة وان يكون موصولة ونقل الواحدي عن الزجاج

انه اختار ان يكون ما كافة وحرم مسندا الى الميتة لكنها نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة

خبرها اولى ليبقى ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات

ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد

قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد

فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما ثم سوى الحكم المذكور بعده في كل من

القصرين مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وتحقيق ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير ثم

للموصوف او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال

الضمير معه اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه

لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل

بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض و

ذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا واستشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفرزدق وصح

ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال الفرزدق
انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمي
ما لولم يحمه الرجل وعنف من حماه وحرمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان
يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع
عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه وانما المعنى
ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانا
ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي
يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة
عنه وليس يستحسن ان يقال ان الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى
ما وهو ظاهر في المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير المتكلم قلنا لا نم ان
الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا وان
لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه
معنى ما والا بصحة اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم ابوك مثل ما قائم
الا ابوك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد
اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان يتضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيد
للحكم على تاكيد وذلك لان نحو قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك
زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو ولان نفي المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو
ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني فاعني الاثبات
الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره
ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون
كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم ومنها اي من طرق القصر التقديم لما
حقه التاخير كتقديم الخبر على المبتدا ومعمولات الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف تميمي انا

وكان

وكان الاحسن ان يذكر المثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان
تنافيا لم يصلح مثالا لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها اي الصفة افرادا لمن يعتقد
الكرم والعزة جميعا وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما به وكذا
الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان المخاطب
بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في
قصر الافراد فحكمه صواب في البعض وهو ما يثبته المتكلم وخطاء في البعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب
فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطاء في تعيينه
واما في قصر التعيين فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطاء تجويز كل منهما على التساوي تختلف
من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق
السليم مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك
ودلالة الثلثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما لمعان يفيد
القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف
النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فان في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف
هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم
النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اي في هذين المثالين زيد
يعلم النحو لا غيره اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف
ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر فحذف المضاف
اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة
ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا
من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه
بان هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه
الا النحو او ليس العالم بالنحو الا زيد واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف

مذهب وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى كزيد قائم لا قاعد لا قاعد
على ان يكون الثاني تأكيدا للاول وكذا جاءني الرجال لا النساء ولا هند ولا زيد لا عمرو على ان
يكون عمرو ويكون النفي بلا العاطفة الاخرى اي الثاني والتقديم نحو انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني
لا عمرو والتمثيل بجوز زيد اضرب لا عمرو احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بكلمات
النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن
الاخيران صريحين في النفي فلا بد ان يكونا صريحين في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب
فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال
ما من اله الا الله واحدا لا اله هو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله واحدا لا اله هو يقول ذلك
لان من لا يراد الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما يمتنع زيد عن المجيء لا عمرو
لانه وان دل على نفي المجيء من زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فلو
لا في قولك لا عمرو تنفي عن الثاني ما وجب للاول كما في ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون
لا نفيا للنفي وهو ايجاب فتخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان
النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلا العاطفة يجب قبولها بالنفي الضمني
في انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولك امتنع زيد عن المجيء على نفي المجيء عن عمرو ولا ضمنا ولا صريحا
فليتأمل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابى زيد الا القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر
الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان الصريح بالاستثناء منع
بان النفي الضمني ايضا في حكم الصريح بان لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع
ثم قال السكاكي شرط مجامعة المنفي بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا
بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان
يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم
زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه لزيد وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة في
الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد

قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخص متناول له ويكون العطف بجملته كلا غيره وقد يكون بان
يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخص يؤدي معناهما مثل ليس غيره وليس الا
وح لا يبقى العطف فليتأمل فانه دقيق فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلثة الباقية النص على
المثبت فقط دون المنفي كما زيد الا قائم وانما هو قائم وقائم هو فانه لا نص فيه على المنفي
اعني القعود والنفي اي الواجب الثالث في وجوه الاختلاف ان النفي يعني بلا العاطفة لا مطلق النفي
اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما لم يقل بطريق العطف كما في المفتاح لان
الحكم محض بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وعدم
الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد
بكلامهم لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها
بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان ينفى بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء
قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل
صفة وقع فيها التنازع حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت
لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد فقد نفيت عن كل احد
وكذا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن
وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وكانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت
المراد بغيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى
الكلام او علم المتكلم او شيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك
مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يصرح المصنف بقوله من كلمات
النفي واما ما ذكرت من الوهم فهو مندفع بان لا في قولنا دأب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره
فان المفهوم منه ان لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير في غيره لذلك
الشخص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها
بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها ولبعضهم ههنا اخذ هذا الوهم

زيادة التحقيق وان كثر ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالة على
القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجي فيه النفي يتقدم تارة كقولنا جاءني زيد لا عمرو
جاء عمرو وياخر اخرى كقولنا جاءني زيد لا عمرو وفاندات هذه كلمات عليهم مسطور وفيه بحث لان الكلام
في النفي بلا العاطفة والافلا دليل على امتناع ما جاءني الا زيد لم يجي عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد
وجاء الترتيل ومادات مسمع من في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل
له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء
ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان
يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز
حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجي لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة وما والا
لما ينكره او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح
القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجي لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب
ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو
ان طريق انما ان يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد يترك
كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاصلين وتركهما بقوله
كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد
صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب
فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد
كقوله وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري
من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة
والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة
انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا
الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي صلى الله عليه وسلم فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال وقليا

عطف على قوله افرادا اي ويستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب كقولك انتم الا بشر مثلنا تريدون ان
تصدونا اي كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا
جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول
لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين بهذا القول اعني ان انتم
الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطأ منهم
والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف
الاخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا
ان انتم الا بشر اي انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان
ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون
على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم
فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا
بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي المماشاة معه وارخاء العنان معه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته
ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات
الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فكان الرسل قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره
ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة وهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية
لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو داب المناظرين ويمكن
تقرير السؤال بوجه اخر وهو ان استعمل في قوله ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين
لا ينكرون ذلك بل يدعونه والاول اوفق لجواب المتن فليفهم ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة
المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام ما انتم الا بشر مثلنا
وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الان
واما قوله ان انتم الا تكذبون فلعله ايضا قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون
انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني الدلالة

سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار نزلوا المخاطبين و هم منهم على ان قطعهم كونهم
مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب
كما هو حال المدعي عند المعين فقصر وهم على الكذب قصر تعيين كقولك عطف على قوله كقولك
لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان تستعمل في ما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك
ويقربه ذلك انت تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رفيقا مشفقا على ذلك الاخ و لا كذلك
بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه فكأنه
اخطأ فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة ما هو
من شأنه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما
كقوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شأنه ان لا يجهله
المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة
على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تأكيد على تأكيد وتوسيط ضمير الفصل المذكور
لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية به
مصروفة ثم التأكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله تعالى ولكن لا يشعرون
واعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة رباعية كما مر وثنائية كاشتراك الثلثة الاول في ان دلالتها
على القصر بالوضع والثلثة الاخيرة في انه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية
كاشتراك الاخيرين في صحة المجامعة مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اي من انما
الحكمان اعني الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات
ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد ويعقل الحكمين معا ارجح اذ لا
يذهب فيه الوهم الى عدم الحصر من اول الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما
التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر
والتأمل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت كلامهم
وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن

التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان
يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما
يقع بين المبتدأ والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول
نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت
درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا وما جاءني راكبا الا زيد وكذا بين الفعل
وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما قام الا في الليل وما ضربته الا للتأديب
وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل
الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا رأسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثناء
يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول
مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة
على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا ولا
يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء
على المقصور حال كون المقصور عليه واداة الاستثناء بحالهما وهو ان يكون الاداة مقدمة
على المقصور عليه والمقصور عليه بحالهما نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير
ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب
عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر ما اشتهى ... ... ولا في الحاجب ...
كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك
لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب
المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب
فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلته لانها
في المعنى تامة بذكر المتعلق في الاخير وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن
مكانهما بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كان يقال في ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا

الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفيما ضرب عمروا
الا زيد ما ضرب زيد الا عمروا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفعل
فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود فان بطلان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء
سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشايع او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما كليهما
ايضا مما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود لان التقدير فيما ضرب
الا عمروا زيد ما ضرب احد احدا الا عمروا زيد وفيما ضرب الا زيد عمروا ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا
بناء على انه لا يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه
مذكورا والمستثنى منه هنا نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمروا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة
الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فالمستثنى بها شيئان فقد يجاب بانهما لا يجوز على تقدير
ان لا يجعل الاستثناء متعددا ويجعل المقصور في الثانية مقدما ويجعل على ما قبل الا وفيما بعد المستثنى
بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى المستثنى منه نحو ما جاءني
الا زيد احدا وما بعد المستثنى نحو ما جاءني الا زيد الطريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو
اذا لم يبق الا الموت حكا فان حكا مفعول رايت والعامل في الموت لم يبق ولطلب
بيان ذلك من كتبهم وقالوا الظرف في قوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي
الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي وكذا باب الامير في البيت الاول اي الا المستثنى
باب الامير والنوابح في بيت الثاني مرفوع بمضمر اي قامت النوابح وفيه بحث لان الفعل الاول
ينبغي بناه على واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف لهم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن
هذا قيل ان عمروا في قولنا ما ضرب الا زيد عمروا منصوب بمضمر كانه قيل بل وقع ضرب الا من زيد
ثم قيل من ضرب فقيل عمروا اي ضرب عمروا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل و
المفعول جميعا وذلك لان من ضرب لا ابهام للاستفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى
انك اذا ضربت زيدا وعمروا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تذكر الجميع
فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد فيكون القصر

في الفاعل

في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل
المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يدعى انا نلتزم اقتضاء القصر في الفاعل
والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجميع اي السبب في افادة النفي و
الاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ
وهو الذي يترك فيه المستثنى منه فيفرغ الفعل الذي قبل الا ويشتغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى
مقدر هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا عنه عاما ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق
الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك تراك في علم النحو تقول تانيث
الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى مبنيا للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا
لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بقيت في بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر
الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل
الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا فلا حسن ان يقال تانيث الفعل بالنظر الى
ظاهر اللفظ وان الصحيح في حكم فاعل الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة
فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والاحكم نسبة الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع
الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور في الفعل ضمير
عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فأتني فان اسم كان ضمير عائد الى ما نحن عليه وكقوله تعالى ولا يحسبن
الذين كفروا يوحون بالقوافين فان فاعله ضمير عائد الى حاسب لامتناع حذف
الفاعل فتحتمل بانه يكون مما نحن فيه بل ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى احد لكن التزم
في هذا القسم الابدال ولم يجز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على
الضمير العائد الى ما ليس في اللفظ والصرف العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر
في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاءني الا راكبا
كائنا على حال من الاحوال وفي نحو ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي نحو ما صليت
الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تقدير المناسبة في الجنس بان يكون

المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على
الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك وفي صفة يعني في كونه فاعلا او مفعولا
او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته
فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء
واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدأ كما زيد الا يقوم او صفة نحو
ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا
مجردا عن قد والواو كما في آية الا ما اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء
الا اتاهم من قبلهن كقولهم ضرع الامير معه صفر صابرا به عدا جبل المعروم عليه المجزوم
به كالواقع الى صل وفي انما يؤخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير بما وقع بعده
بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره
للالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه
هو المذكور بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن لمعناه
فلو قلت في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد
الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا
نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا
ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب ايام ترده معرفة وانما لنا ذكرنا ها اي ذكرنا
الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وههنا ليس كذلك وغير
كالا في افادة القصر اي قصر الموصوف على الصفة او قصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا
تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا او ما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد باعتبارين
بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم وما شاعر غير زيد
لا عمرو لان لا شرطها ان يكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي الباب السادس الانشاء
الانشاء يطلق على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه ويطلق على فعل المتكلم

اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الانشائي لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم
الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما والمراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها لقوله في
واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا الكلام الذي فيه
التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود بحث
اليه احوال الامر فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي وغير ذلك وغير طلب كافعال
المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك و
المقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من
الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان
السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب فالانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب
لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب مبنية على ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا
يمتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة ومنها
ما ذكره المصنف التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه
ممكنا اولا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام
وان كان المطلوب به حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان
ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول
شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا
ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت
الشباب يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار
ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا
فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام
لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم والاستفهام يستدعي الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني
بهل والعدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم

بالنصب على تقدير فان كلمة ليت فان النصب قرينة على ان لو ليس على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمران في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني لكمال بعد لو عن الواقع واقعة وذلك تطلب بيت لا وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو التي تجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي اود لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كأن حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما اي كأنها مأخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن شيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنين معنى التمني لتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه في من معنى التمني المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا فلا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم على معنى ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني ولتولد ههنا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع لا وما المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهذا اشعر بان ما وقع في بعض النسخ لتضمينهما على لفظ التفعيل ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد اليه محصول كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني ونحن ما نحن بصدد باب التنديم وتحقيق السؤال والجواب وانما ذكرنا هذا الكلام

بلفظ

بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فيشبه بعده عن الحصول اشباه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب او يدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين شيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين واني ومتى وايان فبعضها مختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القسمين وبهذا الاعتبار صار اهم فقدمه المصنف وقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم وكلامنا وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين فالطالب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي ويطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا اي لمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها يجوز ان تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا في اعمرا عرفت واما في ازيد قام فلانه لم يتم ان تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما بينه انه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون

أزيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا أنه علل قبح هل زيد قام بأن
هل بمعنى قد إلا أنه مختص بطلب التصديق كما سيجيء والمسؤول عنه بها أي الذي يسأل عنه بالهمزة
هو ما يليها كالفعل في أضربت زيدا إذا كان الشك في نفس الفعل أعني الضرب الصادر
من المخاطب الواقع على زيد وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده فهي على هذا لطلب التصديق
بصدور الفعل منه وإذا قلت أضربت زيدا أم أكرمته فهو لطلب تصور المسند أضرب هو أم الإكرام
والتصديق حاصل بثبوت أحدهما فقيل هذا يحتمل أن يكون لطلب التصديق وأن يكون لطلب تصور
المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن فنحو قولك أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال
عن وجود نفس الفعل ونحو أكتبت هذا الكتاب أم اشتريته سؤال عن تعيين المسند ولهذا ... إن
كلام المصنف لا يخلو من تعسف والفاعل في أأنت ضربت زيدا إذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم
بوقوع ضرب على زيد والمفعول في أزيدا ضربت إذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع
ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات كأفي الدار صليت وأيوم الجمعة سرت وأتأديبا ضربت
وأراكبا جئت وذكر ذلك قال الشيخ في دلائل الإعجاز ومما يؤيد ذلك أنك تقول أقلت شعرا قط
أرأيت اليوم إنسانا إذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لأن ذلك إنما يتصور إذا
كانت الإشارة إلى فعل مخصوص كأن تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما أشبه
ذلك مما يمكن أن ينص فيه على معين فأما قيل شعر على الجملة ورؤية إنسان على الإطلاق فمحال
ذلك فيه لأنه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل
على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد إذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود
لعمرو ولهذا أي لاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام أم عمرو لأن وقوع المفرد بعد أم
دليل على كونها متصلة وأم المتصلة لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم
فهي لا تكون إلا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس إلا لطلب التصديق
فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما إذا لم يذكر أم عمرو وقيل هل زيد قام فإنه يقبح ولا يمتنع لما
فإن قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في أم

المتصلة

المتصلة نحو أزيد قام أم عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام إلى أحد المذكورين
لتصور أحدهما على التعيين وهو غير التصور المطلوب بعد التصديق لأنه التصور بوجه ما وقبح هل
زيدا ضربت لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال
وإنما لم يمتنع لاحتمال أن يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر أي هل ضربت زيدا ضربت
لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال أن يكون التقديم لمجرد الاهتمام من
غير التخصيص وفيه نظر لأنه لا وجه لتقبيحه سوى أن الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا
يوجب أن يقبح وجه الجبين المبني على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به دون هل زيدا ضربته
أي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيد أي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا أرجح
لأن الأصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب
التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة أنها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم
وإن كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد من إيلائها إياه لفظا
وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك أي لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
لما سبق من أن اعتبار التقديم والتأخير في نحو رجل عرف واجب وإن أصله عرف رجل
على أنه بدل من الضمير كما في قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا وإنما لم يحكم بالامتناع لاحتمال
أن يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه أي السكاكي أن لا يقبح هل زيد عرف لأن تقديم المظهر
المعرف ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع أنه قبيح باتفاق
النحاة وما ذكره صاحب المفصل من أن نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فصحيح للوجه القبيح إلا
أنه شائع حسن وههنا نظر وهو أنا لا نسلم لزوم ذلك لجواز أن يكون قبيحا لعلة أخرى فإن
انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا غاية ما في الباب أنه لا يلزم على ما ذكر السكاكي
قبح هل زيد عرف لا أنه يلزم عدم قبحه وعلل غيره أي غير السكاكي قبحهما أي قبح هل رجل عرف
وهل زيد عرف بأن هل بمعنى قد في الأصل وأصله أهل كقوله أهل عرفت الدار بالغريين وترك
الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فأقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام

وهو من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان ثبت به القبضى ان لا يصح اويقبح دخولها على الجملة
الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قائم عند والا في الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل
زيد قام قلت الفرق انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف
وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنه ذاهلة وهي
اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو
اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار ثبات الفعل الواقع في
الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال
فلا يصح استعمالها لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان
المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب في الاستقبال وقد صرح الشارح
بذلك وقال في ان يكون الضرب واقعا في الحال وعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة
على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال
او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه
لا يصح وقوع هل في هذا الموقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد
بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لزمن وقوع الفعل وانتفاؤها هاهنا ممنوع الا ترى الى صحة
قولنا سيجيء زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الطيبي سامحه الله ما اغفله عن العارض
جائيا على قضاء الله ما كان جائيا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين والعجب من هذا ان بعضهم
لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال
فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال
واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل
المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لكنا نخاف
على القاصرين ان يعتقدوه من غير تامل وباعتقاده يدينوا ولاختصاص التصديق بها اي لكونها
بل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال تخصك بالعبادة بمعنى لا نعبد الا اياك

غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر مما موصوله
وكونه مبتدأ اجزاء اظهر وزمانيا خبر لكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من
مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل لعروضه له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع
بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني تخصيصها بالتصديق
لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات
التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات وذوات فيها معنى وفي ظلال وفيما يستعمل ولهذا
اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون
مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على
كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لان هل داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون
لان هل داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل على
طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت والدوام باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل
من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال العناية بحصول ما سيتجدد
ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد
الدلالة على الثبات وابراز ما سيوجد في معرض الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل انطلق
زيد وكان الاولى بان يدخله على الفعل كما هو اصله وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها
وجود الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب
بها وجود شيء لشيء او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة
او لا وجوده لها وقد اخذ في هذه ثلاثة اشياء غير الوجود وفي الاولى شيئان فلهذا كانت مركبة بالنسبة
اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها
لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء اخر فيطلب بما شرح الاسم كقولنا
ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه فانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر
سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته التي هو بها هو كقولك ما الحركة اي ما حقيقته

مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل **ويقع هل البسيطة في الترتيب بينهما**
اي بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح
الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب
وجود ذلك المفهوم ثم من لم يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية
له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من الاسم
بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على
الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق
فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الحقيقة وبحسب الاسم واما
المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات
لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء
التي برهن على وجودها في اثناء العلم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما ثبت وجودها وبرهن عليه
صار تلك الحدود بعينها حدودا بالذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد
ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين
وبمن العارض المشخص لذي العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه
كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة
كذا وبنحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار
الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات **وقال السكاكي**
يسال بما عن الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه
السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد موضوع وما
الاسم اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة
او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث سبق المفردون قيل وما
المفردون يا رسول الله قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات **ويسال بمن عن الجنس من ذوي**

العلم تقول من جبريل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه للسؤال عن الجنس وانه يصح
في جواب من جبريل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك ياتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد تشخصه
وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك
ام جني ففيه نظر لجواب موسى ع ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى ولو كان كذا لاجاب بما يفيد نعته
وتشخصه على ما ذكرنا **ويسال باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي**
انحن ام اصحاب محمد ع فان الكافرين والمؤمنين وهم اصحاب محمد ع قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز
احدهما عن الاخر والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي يوضحه قوله في المفتاح بقول
القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب اي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثيابية
قيل انه اذا اضيف الى مثنى او الى جمع كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا
اضيف الى كلي فجوابه كل مميز لا جزء وعلى الجملة هو طالب للتمييز **ويسال بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل**
كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلاثين ام عشرة وذلك والغرض من ذلك السؤال
التقريع والاستفهام استفهام تقرير اي حمل المخاطب على الاقرار ومن آية مميز كم بزيادة من ولو لا
واذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر في الخبرية وذكر
بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه
كتاب من كتب النحو واقول سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة **ويسال بكيف عن الحال وباين**
عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا **وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع**
التفخيم مثل يسئل ايان يوم القيمة وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو
فاتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال ومن اي شق اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث ولم
يجئ انى بمعنى كيف هو **واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا** اي من اين لك هذا الرزق الآتي كل
يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر
مجازا وايضا فقد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله
من انى عشرون لنا اي من اين او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اي من انى اي من اين فقال المصنف

يستعمل بمعنى بل أي سواء كان ذلك من جهة أسماء من أدوات فظهر أن كلمات الاستفهام بعضها
مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور وهي بواقي الأسماء الاستفهامية وبعضها مشترك
بينهما كالهمزة فإنها تجيء لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا يجوز أن يقع بعد أم
سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله أم هل تستوي الظلمات والنور وقوله تعالى أمن هذا الذي
هو جند لكم وقوله أماذا كنتم تعملون وقول الشاعر أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان أنف إذا
ما ضن باللبن وأم ههنا بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام إلى آخر من غير اعتبار استفهام كقوله
أم أنا خير من هذا الذي هو مهين وبهذا يضمحل ما قيل في قوله تعالى أكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما أماذا
كنتم تعملون من أن أم إن كانت متصلة فشرطها أن يليها أحد المستويين والآخر الهمزة وهذا ليس
كذلك وهو ظ وإن كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها إذ لا يستفهم عن
الاستفهام ولا حاجة إلى ما قيل في الجواب من أنها متصلة والمعنى أكذبتم أم لم تكذبوا وإذا لم تكذبوا
فأي شيء كنتم تعملون **ثم هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام** مما يناسب
المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان أنه من أي نوع من أنواعه مما لم يحم أحد حوله
كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله وبيت
السقط ثم دهم نعلل بالكلاب وتأمل ان يكون لنا أوان **والتعجب نحو ما لي لا أرى الهدهد**
والتنبيه على الضلال نحو فأين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الأدب ألم أؤدب فلانا إذا علم ذلك
والتقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وبمعنى حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه
وإلجائه إليه وهو الذي قصده المص ههنا **بإيلاء المقرر به الهمزة** أي بشرط أن يلي الهمزة ما حمل
المخاطب على الإقرار به **كما مر** في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول عنه الهمزة تقول أضربت
زيدا إذا أردت أن تحمله على الإقرار بالفعل وأأنت ضربت في تقريره بالفاعل وأزيدا ضربت
في تقريره بالمفعول وكذا أبزيد مررت وأراكبا سرت وغير ذلك وعلى ما جعل فيه الهمزة للتقرير
بالفاعل قوله تعالى حكاية أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم إذ ليس مراد الكفار حمله على الإقرار
بأن كسر الأصنام قد كان بل على الإقرار بأنه كان منه كيف وقد أشار إلى الفعل في قوله أأنت

فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل
اعترض المص عليه بأنه يجوز أن يكون الاستفهام على أصله إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا
عالمين بأن إبراهيم هو الذي كسر الأصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام وأجيب بأنه يدل
عليه ما قبل الآية وهو أنه عليه السلام حلف بقوله تالله لأكيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين ثم لما رأوا
كسر الأصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا إنه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم
فالظاهر أنهم علموا ذلك من حلفه ومن ذمه الأصنام وقد روي أنهم لما خرجوا تركوه في بيت الأصنام
ليس معه أحد فلما أبصروه يكسرها أقبلوا إليه يسرعون ليكفوه وقوله بإيلاء المقرر به الهمزة يعني إذا
كان التقرير بالهمزة فإنها هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي
فإن هل تكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والأسماء الاستفهامية للتقرير بما يستعمل فيها
نحو كم آتيناهم من آية بينة وما فعلت بفلان ومن الذي فتنه ونحو ذلك **والإنكار كذلك نحو أغير الله
تدعون** أي بإيلاء المنكر الهمزة يعني إذا كان الإنكار بالهمزة وأما غيرها وإن صح مجيئه للإنكار
لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ما فعلت كذا أو من ذا الذي يفعل كذا وكم تدعوني
وكيف تؤذي أباك ومن أين تدري ما الغرام من البهرج وما أشبه ذلك وأما الهمزة فهي للإنكار بما
يليها كالفعل في قوله أيقتلني والمشرفي مضاجعي فإنه إذا كان يكون بمعنى من الفعل فلو كان للإنكار
الفاعل إذ ليس ممن يتصور منه الفعل على ما قد يسبق إلى الوهم لما احتيج إلى ذلك وكالفاعل في
قوله تعالى أهم يقسمون رحمة ربك فإن المنكر أن يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول
في قوله تعالى أغير الله أتخذ وليا فإن المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي وأما قوله تعالى أتتخذ أصناما
آلهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الأصنام آلهة فلذا أولى الفعل الهمزة وكالحال في قولك أراكبا سرت إليه وكذا
غير ذلك من المتعلقات وكذا زيدا ضربته يحتمل الإنكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب تقدير
المفسر نحو وقالوا أبشرا منا واحدا نتبعه للإنكار على المفعول فقدر تتبعه بعده وكذا إذا قدم المرفوع على
الفعل فقد يكون للإنكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون للإنكار للحكم
على أن يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى أفأنت تكره الناس وأفأنت

تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبي صلعم يعتقد اشتراكه في ذلك
ولا الفواده وجعلها صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه لفرط شغفه بايمانهم وتهالكه
حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لان همزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما
يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحملها السكاكي على التقوي دون التخصيص لانا نقول لو سلم
ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع
محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوي ان كان
معرفا وقد اشار ههنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل قوله تعالى الله اذن لكم على التقديم
فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار
وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا
خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب
القوم ومنه اي من مجيء الهمزة للانكار اليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له
ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله
النفي وهو انه كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك
يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير
ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله
ا انت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فالهمزة فيه للتقرير بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بانه
قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة
ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى
وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت
تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى الذكرين حرم ام الانثيين
اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم من اصله وكذا اذا دلت بها الفاعل نحو
ازيد ضربك ام عمرو لمن تردد الضرب بينهما وعلى الفاعل نحو افي الليل كان هذا ام في النهار

في السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك
الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع فنفي هذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت
والانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله اتوق اليه دروضع الجهاد فانه للتقرير
مع شائبة من الانكار باعتبار انه اعلى مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي ان يحدث ويتحقق
مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان
او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفيكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل
اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء
بها والحال انكم لها كارهون اي لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان
وقول امرئ القيس وهل يرجع القرعام قوما ليومه اذا ادخر النمل الطعام لعامه وقد يكون الاستفهام
الانكاري الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى ماذا عليهم بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان
وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ والا فكل مصلحة فيه والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلاتك
تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس ولقد نجينا بني اسرائيل
من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان
عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه
هذا كله والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقته تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب
المقام ولا ينحصر المتولدات في ذكره المصنف ولا ينحصر شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك
هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته
من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي من انواع الطلب
الامر والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا
موضوعة لطلب الفعل استعلاء لتبادر الذهن عند سماعها الى ذلك المعنى ... وقد عرفوه بانه طلب فعل غير كف على سبيل الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي
وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة اولا عن الدعاء
والالتماس وفيه نظر لانه يخرج منه نحو اكفف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة
الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو

الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك
وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها
وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدلائل
مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء فاشار الى ما هو الظاهر عند العقل لقوة اماراته فقال
والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا في هذا اشارة
الى ان اقسام صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل الغير المخاطب والثاني
ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب
الفعل وهو عند الجمهور من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب
الفعل على سبيل الاستعلاء سماهما النحويون امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان
لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا بين البابين
موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه
او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب اي طلب الفعل استعلاء والتبادر
الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم
الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة ولام الاباحة
مثلا يؤيد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نم ان الامر في
قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك
واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة
صيغة الماضي والمضارع وامثالهما فتأمل ويمكن ان يجاب بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو
قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يؤيد ذلك في الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد تستعمل
صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان
لا يكون لطلب الفعل مثلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالاول مشار اليه بقوله
كالاباحة في قولك جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه

ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فأتوا
بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا
اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير
يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون
له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة
بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم
ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح وأذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية
كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح بالنسبة اليه فدفع ذلك وسوي بينهما
والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل
الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول ليزل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح
بافضل منك عندي لاني اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري يظلم في عيني لازدحام
الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك في
الليل تخلصا عما عرض له فيه من تباريح الجوى ولواعج الاشواق ولاستطالته تلك الليلة كانه
لا يرتقب انجلاءها وليس له طماعية فيه ولا توقع فلهذا يحمل على التمني دون الترجي والثاني
اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار اليه بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه
طلب للفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء
وبدون التضرع اليه هذا ولكن الالتماس في العرف اللائق للطلب على سبيل نوع من التضرع
لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في
الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر
دون الجمع وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء
يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع
مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب

استعلاء والفور والتراخي مفوّض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منها ومنها أي
من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة
في نحو قولك لا تفعل وفي عرف النحاة تسمى هذه الصيغة نهيا في اي معنى استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر
في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي
الفور والتكرار قال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن
تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك
اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن
الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف
النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان
هذه الجملة وقد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل
امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك
لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل
التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب
الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله
غافلا اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها
وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه
وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي
لا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة
فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب
عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية لوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها
علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان العلة الغائية متقدم في الذهن على المعلول ومتاخر في الخارج
عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن

الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر السبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت
هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب او لتضمن معنى الشرط والجزاء لا سببية الاول ومسببية
الثاني في الجزم السبب الحاصل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل
للمتكلم عليه والحامل للكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم اما
لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب
ولم يذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جزم المخاطب بكون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه لا لغيره وان ذكرت
بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذا معنى الشرط في الطلب
مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا اما اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء من مفهومها
وقصد السببية نحو قولك اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا
في السوق واما قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون
علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان موقوفا على شيء آخر كان
توقف نحو صلوتك ولو لم يقصد السببية بقي المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون
او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استئنافا اي جوابا عن سؤال تضمنه ما قبله نحو قم يدعونك
واما العرض وان عده البعض احد الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع
كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام اي ليس هو
بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام
لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال عرض
النزول على المخاطب وطلبه منه وهي في التحقيق همزة الانكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل والانكار
النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده كان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه
الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا
تكفر تدخل النار او اسلم تدخل الجنة يعني ان تكفر او لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه
يجوزه تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع بقرينة نحو ام اتخذوا

من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان اتخذوا وليا بحق فانه هو الذي يجب ان يتولى وحده
ويعتقد انه المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت لا شك انه انكار
توبيخ بمعنى انه لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء وحينئذ يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير
تقدير شرط كما في لا ينبغي ان يعبد غيره فانه هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء
حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن ان قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب
زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا الاستفهام
الانكاري بمعنى النفي لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه انه قد
وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الآخر وحذف الشرط في الكلام كثير وسنتعرض له
في بحث الايجاز انشاء الله ومنها اي ومن انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب
ادعو لفظا او تقديرا فيا وايا وهيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا
حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي نناديه له يعني انه يبلغ من علو الشان الى حيث ان المطلوب لا يفي
بما هو حقه من السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل عنه بعيد واي والهمزة
للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله الكامل
اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما يا فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها
لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها في القريب اما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده
عن حضرة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع تهالكه على
الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه امر
بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وانه بعيد من التنبه نحو اسمع يا ايها الغافل واما
لانحطاط شانه وبعده عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه
وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه
حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل
كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل تخصيص المنادى لطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب
الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم
الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل
اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها
الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا له
لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه
لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكذا التصريح باداته فقوله ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع
كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف في تفسيره اي مختصا من بين الرجال
وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف
نحو انا معاشر الانبياء لا نورث وربما يكون علما كقوله بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف باللام ليس
منقولا من النداء لان المنادى لا يكون ذا لام وكذا ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل
الامرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص قال
الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل لا ندعي لاب الفرق بين ان ينصب بني نهشل على الاختصاص
وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعل خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان
فعله لذلك لا يخلو من خمول فيهم وجهل من المخاطب بشانهم واذا نصب امن من ذلك فقال
مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شانه لا نفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله
من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه
ومنها التدلة والتحير كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى
اين سلماك وكقوله يا ناقتي جدي فقد افنت اناتك بي صبري وعمري واحلاسي وانساعي
ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا
وكقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة كقولنا يا محمداه كانك يدعوه وتقول له تعال
فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام
ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور الحاصلة التي

ههنا ان يجبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعها كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتمل رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تأتيني غدا مقام ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصورة مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل في بعضها كناية ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الطلب موقع الاخبار القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى التجاهل المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه او لقوة الاسباب المتعددة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر المتأمل في الاعتبارات ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التأكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اما اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما مقدمة او متأخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقاته اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك اعتبارها بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد الى الصواب

الباب السابع الفصل والوصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم لان الاعدام انما يعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام

الكلام

والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته اولا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليس بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب اولا وعلى الاول من التقديرين اي على تقدير ان يكون لها محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدأ او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او نحو ذلك يجب عطفه عليه والجملة التي لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد وكان حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد مقبولا بالواو ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعطي قوله ونحوه الظاهر انه اراد به ما هو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا في سدلان هذا الحكم مختص بالواو ولان لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة اولا كقولك زيد يكتب فيعطي وثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى ولهذا اي ولانه لا بد في الواو من جامع عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا قوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق وهو قوله

رعيت هواك عفا العداة كانها عرها طلال باللوى ورسوم فاعل رعت ضمير الجيبة والخطاب في
هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي
على الف سواك تحوم والا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا
يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزءون
الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان قولهم انا
معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليه لزم كونه مشاركا له في كونه
مفعول قالوا وهو باطل لانه ليس من مقول قول المنافقين واما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزءون
لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد
ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت اي عطفت الثانية على الاولى
بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة
وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة وتفصيل ذلك ان حتى
ولا العاطفتين لا يقعان في عطف الجمل واو واما وام في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات
وليست او في قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب وقوله تعالى مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف
استيناف لمجرد الاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل في الجمل مثلها في المفردات الا انها
قد يكون لا لتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى آخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول
وجعله في حكم المسكوت عنه كقوله تعالى بل هم في شك منها عمون واما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون
الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وثم يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من
غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين
فيها فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل
المجمل على المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال وكذا وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون
لان موضع التفصيل بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ثم
انه كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية في المرتبة مما يحصل تمامه في زمان طويل اذا كان

اول

اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرارها
يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم يصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب
مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته
له نحو ثم انشأناه خلقا آخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات
والارض وكذا قوله ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الآية لبعد المنزلة بين الايمان
وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله
وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد يجيء لمجرد الترتب والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار
تعقيب او تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادراك
ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف
جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه اي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى
مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يثبت الاشكال فان قلت الواو ايضا
يفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول نصا لانك اذا قلت يضر زيد وينفع عمرو واحتمل
ان يكون قولك ينفع رجوعا عن قولك يضر وابطالا له كما في بل الاضرابية قلت هذا القدر مشترك
بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية فتمييز ما يحسن فيه العطف
مما لا يحسن هو الذي يشكل فيه العبارات والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف
سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل
التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص
بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون
استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث
لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان
قلت لا نسلم ان اذا في الآية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء
فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل انه لمجرد قصد الاهتمام كالاستفهام ولو سلم

فلا نم ان العطف على مقيد بشي يوجب تقييد المعطوف بذلك الشي قلت اذا الشرطية اي بعينها
الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا جاءت قرات القرآن يفيد معنى لا قرأ
القرآن الا اذا جئت سواء حمل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص
ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت
زيدا وقولك ان جئتني اعطك واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابيات فان
قلت اذا عطف شي على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل الجزائية كقولك ان تأتني اعطك
واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة
كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع استأذنت واذا
استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لانه يصير
ح واذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس
استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفع اذاهم
المؤمنين والتسلم عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان
للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد
على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال
الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال
او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع
بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع
بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشي على نفسه
والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل للاولى منهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد
اعطاؤه الثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه
كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط
بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم

المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق
المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى كقوله وقال رائدهم ارسوا
نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء ارسوا
اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة ونزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب
اي قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقداره وقدره لا الجبن
ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا
ومعنى ونزاولها خبرا لكلام لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء
بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعني يصير الارساء علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذا
الاقسام كلها على تقدير ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا البيت
وهو قوله ارسوا في محل النصب على انه مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين
لاولهما لا محل من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او كونهما اشار الى تحقيق هذه المعاني
من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون لاولهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال لمجرد
كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه
ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه محلها
اعراب ولهذا جعل نحو قوله انا معكم انما نحن مستهزؤن مما له محل من الاعراب على ما مر ومعنى اي لاختلافهما
خبرا وانشاء معنى فقط بان يكون احدهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين او
انشائيتين لفظا كمات فلان رحمه الله تعالى اي ليرحمه الله فلا يصح عطفه على مات
فلان او لانه عطف على اختلافهما والضمير للشأن لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل
وعمرو قائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى
او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال
المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لم ينزل الثانية من الاولى
منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط

وهو قسمان لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول كلا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اي وصف الكتاب والباء في قوله ببلوغه متعلق بوصفه اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ متعلق الباء في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما جعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة كما انه الواجب او مبالغة كما هو المراد فمعنى ذلك الكتاب انه الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه و وزان الثانية ذلك في نحو هدى اي هو هدى للمتقين فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام والتعظيم وكنه الشيء نهايته حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية يتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد يتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد

الى التصديق بالنبي ودليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان معنى فلهذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدلا منها عطف على قوله موكدة للاولى اي اوتقتضي الثانية من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا يشبه غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي بشان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه لنكتة لكونه اي لتلك النكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فينزل الجملة الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى وتقدس من المعجزة الجليلة والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته اي لدلالة الثاني عليها اي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان ينزل منزلة بدل الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما اي وان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته عليه اي لدلالته لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته

بالمطابقة مع ان التأكيد لتحصيل من اللون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب
الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه
يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قوله لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار
كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة
حضوره وان تأكيد باللون دال على كمال هذا المعنى وصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة
لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته
على ما يفهم منه قصدا وصريحا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة
مع انه ليس فيه شيء من التأكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما
فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن وزعم صاحب
المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب
الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك نهيه عن الاقامة اظهار الكراهة وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته
ليس جزءا من مفهوم ارحل حتى تكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء
يتضمن النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته
بحسب العرف كما مر وفيه تعسف وقوله اي وان لا تقيمن عندنا وان حسنها في الجبين الذي
حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن تأكيدا لقوله ارحل او بدل كل ولم يعتد
ببدل الكل لانه انما يتميز عن التأكيد بمغايرة اللفظين في كونه المقصود وهذا لا يتحقق في الجمل
لاسيما التي ليس لها محل من الاعراب وغير داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل في مفهوم
الارتحال حتى يكون بدل البعض مع ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل اشتمال والكلام
في ان الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل لكونه مفعول اقول كما مر في قوله اقول له ارحل وقوله
في كلا المثالين اعني الآية والبيت ان الثانية اوفى بتأدية المراد يدل على ان الجملة الاولى فيهما
وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في الآية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها
على تمام المراد من المقصود او بيانا لها عطف على قوله مؤكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال

ان يكون جملة الثانية بيانا للاول فينزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح
فلا تعطف عليها لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام
ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان
قوله يا آدم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا آدم بيانا وتوضيحا
لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يكون ان يقال انه من باب عطف
البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس
قلت بل وقد تعطف الجملة التي تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها عن استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله
يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم في سورة ابراهيم فيه يكون بالواو وفي سورة البقرة فحيث
طرح الواو جعله بيانا لما ليس موكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح حيث اخرجه او
على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس اخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا
وتفسيرا للمفرد من مفرداته كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين عذاب اليوم الكبير بان
مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ من كمال
الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال واما كونها اي كون الجملة الثانية كالمنقطعة
عنها اي من الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها
على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى ويسمى هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف
وهو ايهام خلاف المراد كان المختلفين انشاء وخبرا والمتغايرين اللذين لا جامع بينهما
يشتملان على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة و
يسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين
اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحاد المسند لان معنى اراها اظنها
والمسند اليه في الاولى محبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه
عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستئناف
كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله تعالى الله

لستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه
يوهم عطفه على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه ليس لاجل ما ذكره
هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا لانه يركب
لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان
عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو
انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني
لظهور المناسبة بين المسندين اعني استهزاء الله بهم وتماديهم في هذه المقالات في اوقات الخلوات
بل لا كما دعاه في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين يتميز كل منهما بالاخر بل انه
علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا وجملة انا معكم بدر لا لعدم الجامع بينهما فيفهم وبما كونها
اي كون الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فنزلت
الاولى منزلته اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن
الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني من
الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال المدلول عليه بالفحوى
فينزل ذلك السؤال المذكور المدلول عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه
جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا
لنكتة كاغناء السامع عن ان يسأل او ان لا يسمع منه شيء على اعتزاز اي مثل ان لا يسمع من
السامع شيء تحقيرا له وكراهة لسماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد
الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف او غير ذلك فليس في كلام السكاكي
دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المص وكان المص نظر الى ان قطع
الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تشبيه
الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشأ السؤال كاف
في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما

قطع قصة الكفار يعني قوله ان الذين كفروا سواء عليهم الآية عما قبلها لان ما قبلها مسوق
لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين
الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار
لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين
واما اذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام اخر في صفة اضدادهم كان مثل
قوله ان الابرار لفي نعيم قلت قد مر ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبني
على تقدير سؤال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ
فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى
استينافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استينافا كما تسمى مستأنفة وهو اي الاستيناف
ثلاثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف
انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة
انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا
وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما من ابعد اسباب المرض
فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التأكيد ايضا يشعر بذلك واما عن سبب
خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل
نعم ان النفس لامارة بالسوء والتأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن
مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد الخبري
من ان المخاطب ان كان مترددا طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء
على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب
للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان للمطلق
السبب ووصل في اللفظ بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل في التقدير
والاستيناف جواب للسؤال عن مطلق السبب اي لم تأمرنا بالعبادة وهذا ابلغ الوصلين

واقوا ما يتفاوت بهذه النكت تفاوت المقامات واما عن غيره اي عن غير السبب المطلق
اي ص نحو قالوا سلاما قال سلام اي فماذا قال ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي
حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كان بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما و
تحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة
العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة
ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما هو شأن اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن
غمرتي لا تنجلي فصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استئنافا جوابا للسؤال عن غير السبب كأنه قيل اصدقوا
في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف بمثالين لان السؤال عن غير السبب اما ان
يكون على الاطلاق كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في الثاني فان العلم حاصل بواحد
من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستئناف باب واسع متكثر المحاسن وايضا منه هذا
تقسيم آخر للاستئناف وهو ان منه ما يأتي باعادة اسم ما استؤنف عنه اي اوقع عنه الاستئناف فحذف
المفعول بالواسطة والاصل استؤنف عنه الحديث نحو احسنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان و
على صفته اي على صفة ما استؤنف عنه دون اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستئنافية من
صفات ما قصد استئناف الحديث عنه اعني صفة يصلح لترتب الحديث عليها وهذه العبارة اوضح من
قولهم ومنه ما يأتي باعادة صفته اي اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد
صديقك القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان
وهذا اي الاستئناف المبني على صفة ما استؤنف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب
الموجب للحكم كالصداقة في المثال المذكور لما سبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف ان
الوصف علة له واما اذا عقبت المستأنف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكرته في الاستئناف
بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالظاهر انه
من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت ان كان السؤال
في الاستئناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استؤنف عنه

او مبنيا

او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تعالى قالوا سلاما
قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام
قلت وجهه انه اذا ثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك
انه مستحق لذلك الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب
هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف
وليس يجري هذا في سائر صور الاستئناف ولهذا قال منه ومنه دون اما واما فليتأمل وقد
يحذف صدر الاستئناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال كأنه قيل من يسبحه
فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اي على قول من يجعل
المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم
كلام وقد يحذف الاستئناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو وقول الحماسي يهجو بني اسد
زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين معروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء
الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين وبعده
اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كأنهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام
كذبنا فقيل كذبتم فحذف الاستئناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه
ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كأنه لما قال المتكلم
كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استئنافان كذا في الايضاح
فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان
يكون استئنافا جوابا له وبيانا لسببه قائما مقام المسبب قلت بل يحتمل التأكيد والبيان فكأنه
جعله في الوجه الاول مؤكدا للجواب المحذوف او بيانا له او بدون ذلك اي بدون قيام شيء
مقامه نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هم
نحن فحذف المبتدأ والخبر جميعا من غير ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية
للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله

وقولهم لا وايدك الله كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله
جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف يوهم خلاف المقصود
فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التأييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للدلالة
الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا فترك العطف في صورة القطع [illegible]
للايهام واما للتوسط اي واما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم
بعضهم ان [illegible] في خبط عظيم [illegible] عطفا على اما السابقة وقد علم مما سبق ان الوصل
اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فيقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما
الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط ويكون بينهما جامع
وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وبلغ
به ابعد هذا من ان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا
الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان تكونا انشائيتين
لفظا او تكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان
تكونا خبريتين لفظا او تكون الاولى خبرية والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق
لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في
الخبريتين المختلفتين اسمية وفعلية والمتماثلتين وقوله وكلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين لفظا
ومعنى والاتفاق معنى فقط لم يذكر الامثلة لاقسامه لكثرتها ولانه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام
السابقة واما في الكشاف فبينها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال كقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق
وقولوا للناس حسنا
بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين عطف قولوا على لا
تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا
كما تقول تذهب الى فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الى الامتثال
فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على
المبالغة المذكورة اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لاسم اخر وان

[illegible]

تكونا انشائيتين معنى فقط بان تكون كلتاهما خبريتين لفظا او بتقدير من اهل الامر صريح الطلب على انه
الطلب اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطف على تؤمنون
قبله في قوله يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى
امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله و
بالثاني هو النبي ع وهما وان كانتا متناسبتين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر للمخاطب على الامر
اخر الا عند التصريح بالنداء كما يا زيد قم واقعد يا عمرو وعلى ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق
الاستيناف كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنون اي امنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف
على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اي فابشر يا محمد وبشر
بشر به فابشر اي سر صار مسرورا ومما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء في معنى
قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ
عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت
قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس اي
يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله
تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب
له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي
معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو
والاطلاق قلت هذا وجه حسن لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يسلم صحة ما ذكره
من المثال ولهذا قال المصنف ان قوله وبشر الذين امنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اي
فانذرهم وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس
اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية فكانه امر النبي ص بان يقول معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه
قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ظهر به [illegible]
ان يضرب غلامي واما المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون

[illegible]

باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقاربهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما جامع ايضا كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما من سبب الاخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسب بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو قصير مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم يكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر كان خلفا من القول السكاكي الجامع بين الشيئين قد نقل كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله مختلطا فاسدا وظنا منه انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما في نقل المصنف من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل وهي القوة العاقلة البسيطة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرف الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فيدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الابيض هو هذا الحلو ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي المسماة

المسمى

لا تسكن دونا ولا يقظة وليس من شأنها ان تكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام يريد ان استعملها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملها بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعها عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي او بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة وقال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الحال او الظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور وكثيرا ما يطلق التصورات على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل هناك اي في تصور من تصورات هذا ثم اشار الى سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع عنه المعنى الكلي فيدركه فالمثلان اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين فيكون حصول احدهما في المفكرة حصول الاخر وانما قال عن التشخص في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته لانه يدرك الجزئيات بواسطة الالات الجسمانية لانه يحكم بالكليات على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه للكلي بالذات وللجزئي بالالات وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يتعدد العوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت تجب المخارج مخصصة ببعض منها وفيه نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وفرط بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما

وستسمع ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما
الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا
معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة
انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر
والاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر
منه وذكر الشيخ العلامة ان المثال الاول مثال للتضايف في الامور المعقولة والثاني مثال التضايف
بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول
ومفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا يرى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى
تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل جملة من الرجال ليس بالقياس الى تعقل جملة دونها وبالعكس
والمفهومات صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون
محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد
ان العلية والمعلولية معقولتان لكونهما نسبتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف
على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم
يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين
تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق
الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان
متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الخضرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم
يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله
ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال
ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه
يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك
في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان

على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات
والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع
ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين
من المنطقيين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه ان يكون مؤمنا اللهم الا ان
الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله وما يتصف بهما اي بالمذكورات كالاسود
والابيض والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الابيض والاسود متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين
المتضادين وهما السواد والبياض والا فهما يتواردان على المحل اما لا يختلف يتضادان وذلك لان
الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد
باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان
على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات
والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي
يكون مسبوقا بواحد فقط فشبههما بالمتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما
ليسا متضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو
الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو
السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق
ان الوصفين المتضادين في نحو الاسود والابيض جزءا مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض
فانهما لازمان لهما خارجان واما الاول والثاني وان كانت الاولية والثانوية جزئين من
مفهوميهما لكنهما ليسا متضادين وليس بينهما غاية الخلاف لان الاكثر ابعد من الثاني مع ان
العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا
بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي المتضاد وشبهه منزلة التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين
او الشبيهين بهما الا ويحضره الآخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من
المغايرات التي ليست اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر البياض وكذا السماء

والارض يعني انه مبني على حكم الوهم والا فالعقل يعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خياليا عطف على وهمي والمراد بالجامع الخيالي امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينهما اصلا في خيال وهي في اخر مما لا يجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال اخر مما لا يقع قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابواب الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لاسيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وبيان الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا اشار الى حكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال فان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما مضادا للاخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فمماثل هذا مع ذلك وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتأمل في لفظ المفتاح فان قلت قد ذكرت في تقرير كلام المفتاح مشعرا بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار موضوعيهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الجزاء او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة

وخاط زيد ثوبه فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محرمة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فموكول الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بان مناط العطف هو التناسب بين المخبر عنهما وان كان الجزاءان المتحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبار حديهما والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يريد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون له وجه صحة واما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه اللفظ وبابائه قوله في التصور معرفا كما لا يخفى على من له ادنى معرفة باساليب الكلام فليتأمل في هذا المقام فان كفيته على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوز تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد خبرهما وان تكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما يعني يجب ان يقدر اما اسميتين او فعليتين لا ان يقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وهذا اشارة الى

ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا ولا يحصل
المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة كزيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي من
ان في كزيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب
بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدا والضمير محذوف اي واكرمت عمروا عنده
او في داره واذا ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير ان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح
المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين
ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها و
النصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف
الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه
الجمهور وخفي على كثير من الفحول **الا لمانع** مثل ان يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى الثبوت
مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى
ان الذين كفروا ويصدون وقوله تعالى ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق
وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى ولولا انزل
عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر **تذنيب** شبه تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث
عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء
فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون
الجملة الاسمية على راي ومضمون الجملة مطلقا على راي وغير مؤكدة والحق ان الحال التي ليست مما ثبت
تارة وتزول اخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية الى من اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية
لزم ان يجعلها قسما اخر غير المؤكدة والمنتقلة ويسميه دائمة او ثابتة فالجملة الحال الغير المنتقلة
ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا يبحث هنا الا عن المنتقلة فنقول **اصل الحال المنتقلة**
ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء انما جيء به للدلالة على
المعاني الطارية عليها بسبب تركبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها

يكون

يكون مغنيا عن تكلف معلق اخر كالواو واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال
لانها اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها **في المعنى حكم على صاحبها كالخبر**
بالنسبة الى المبتدا من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدا
فانك في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت
به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجي ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع كما في
الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا **ووصف له** اي ولان الحال في المعنى وصف لصاحبها
كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة
الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود به بيان حصول هذا الوصف
لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع كل من الاسود
والابيض والقصير والطويل وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا والجملة
فكما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان
مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر
الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد
تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى
سبعة وثامنهم كلبهم وقوله وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك
مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب معلوم
حال من قرية لكونها نكرة في سياق النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وعلى
الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان يكون بغير واو **ولكن خولف هذا الاصل**
اذا كانت الحال جملة وانما جاز ذكرها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ولا يمتنع ان
يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد **فانها** اي الجملة الواقعة حالا **من حيث هي جملة**
مستقلة بالافادة من غير ان يتوقف على التعليق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال
غير مستقلة بل متوقفة على التعليق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم

ابتداء او بل تثبت اولا حكما ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته ليثبت على سبيل التبع فتحتاج الجملة
الواقعة حالا لا بسبب كونها مستقلة من حيث انها جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا
عنه وكل من الواو والضمير صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر
والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو اشد
في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التي
اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق
على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست مستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء الكلام وبخلاف النعت فانه
لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تتمته فاكتفي في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة
صلة فان الموصول لا يتم جزء الكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير
ولكل مقام فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او تكون فالجملة التي تقع
حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو لتكون مرتبطة به غير منقطعة
عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة ولما بين ان اي جملة يجب فيها
الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة
خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا
معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتدا او خبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر
المبتدا هو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي
اذا كانت تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب
الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن
الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان
ينتصب عنه حال في الجملة ويكون قوله كل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا
للمصدرة بالمضارع الخالية عن ضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو
جاءني زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قوله ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سيأتي من ان ربط

منه

فيه يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة تشمل الجملة الانشائية وهي لا يصح ان تقع
حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت
حصول مضمون الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون
الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لا بها المقصودة بالمنع بقرينة سوق الكلام
فان قلت هل يقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان تجعل
الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال
هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد
ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدا
لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه و
بين المنعوت من الاشتراك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة
تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك
اذا كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء
من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف
الى انها للحال والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف
وهو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو
كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط
بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق
البتة وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد تجيء بعد تمام الكلام كقوله ع انك سيد والله ادم
وان تجيء والا عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان
يكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا
او منفيا فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه
احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها

اي دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه
كثيرا لان الاصل في الحال اي الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب
وقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او
المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن
ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون
عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع المثبت يدل على
حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة
اما الحصول اي اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل على التجدد
وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح
للاستقبال يصلح للحال اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال
وفيه نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع هو زمان التكلم وقدر من حقيقته اجزاء
متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال الذي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان
وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقباليا فلا دخل للمضارعة
لا دخل لها في المقارنة فالاولى ان يعلل بان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى
فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في
النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اي قول
عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا اي
وانا اصك وانا ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله
اليكم اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم
ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في نحو واصك وارهنهم للعطف لا للحال وليس
المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت
ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ما كان في الزمان

الماضي

الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني بمعنى مررت
هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان
يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان
بالتخفيف اي بتخفيف نون فان لا للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون
اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف القراءة العامة ولا تتبعانّ بالتشديد
فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو فما اشار اليه بقوله ونحو وما لنا
لا نؤمن بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى اي شيء حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم
ايماننا وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا
والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول وانما جاز ان يدل بالالتزام على
حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي ههنا المنفي بما او لا لان
لن لانها حرف استقبال ولشرطه في الجملة الواقعة حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين ولن
ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وان تباينا حقيقة لان لفظ راكبا
في قوله جاء زيد راكبا حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان
التكلم لكنهم استقبحوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر
وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ لما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال
فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو لما وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول يجوز ذلك
قال الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع اعادوا من ذمي ولو عدوني وكنت وما نهنهني
الوعيد ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت غير منهنه
بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة والواو زائدة وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو
والاكتفاء بالضمير ان كان الفعل في الجملة الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا
انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو وهذا في الماضي
لفظا واما الماضي معنى فنعني به المضارع المنفي بلم او لما فان كلا منهما ينقل معنى المضارع الى

شرع في كتابه وفيه معنى مهاجرة الا انه ملتبس بها مستديم لها فلا نقضاء جزء مهاجر بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لا لقصد لا بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة الى زيادة بيان فقال واما المنفي اى اما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اى دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اى لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم كقوله تعالى ولما ينفعه الندم اى عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اى غير لما مثل ما ولم لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اى استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم كقولك لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اى بالنفي او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اى على المقارنة عند الاطلاق اى عدم تقييده بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولك لم يضرب امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد والحدوث من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا لوفوره وقصدوا في النفي الاستغراق او استمرار الفعل صعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان النفي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي المنفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه اى تحقيق هذا الكلام وهو ان الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود الوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم فالمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن

الماضي فانشار الى امثلة ذلك بقوله و قوله تعالى انى يكون لى غلام ولم يمسسني بشر وقوله تعالى فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اى ولعدم دلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال ويرد هنا الاشكال المذكور وهو ان المعتبر في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين كونا مقارنين كما اذا كانا مضارعين والتقريب لفظ قد انما يقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء في السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لجاز تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا كقولك سيجيء الامير يقاد الجنائب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع هنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظ قد انما يقربه من الحال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقال لا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه كما مر في اشتراط خلو الجملة الحالية من حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظ قد يجعله قريبا من الاستقبال وكقول الجماعة العلماء اصدقه في مرية وقد امرت صحابة موسى بعد اياته التسع وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي في زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا ظهر بطلان ما قاله السيد ومن انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان

من الوجود دالجملة فلما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة بذلك

عرفت ما فيه ذاه انه نفي اي علم دلالته على الحصول لكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية

وان كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت

اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات

نحو كلمته فوه الى في ودرج عوده على بدئه فمن رفع فوه وعوده على الابتداء اي رجوعه الى ما

ابتدأ على ان البدأ مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي ومشهور ان دخول الواو اولى من تركها

لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابط

نحو قوله عز وجل فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة اي انتم

تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف

وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا

نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو

حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في ان لا يستأنف لها الاثبات

وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او هو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل

المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه

اليه في الاثبات لان اعادة ذكره لا يكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركته

المبتدأ بمضيعة وقد جعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو يسرع امامه ثم

تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية

الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التأويل ونوع

من التشبيه بالمفرد وذلك لان معنى فوه الى في مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في الطريق الذي

جاء منه واما قوله اذا انكرتها امرءا ان تلقه وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب تقديم

الخبر في المعنى من قولك وجدته حاضره اي حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة

غيره ليس بعزيز في كلام العرب ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة

قد

منه هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاءني زيد وزيد يسرع

او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع اولى منه في نحو جاء زيد وهو يسرع او مسرع

وحال دونه في موضع آخر انك اذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه او خرج التاج عليه كان

كلاما نادرا لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني ضاربا زيد وهو منتقلا سيفه وخرج

وهو لابس التاج في ان المعنى على استئناف كلام وابتداء اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك

جاء وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التأويل والتشبيه

بالمفرد وهذا يشعر بكلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية

اذا عطفت على حال قبلها حذف الواو استثقالا لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف

استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح واما جاء زيد هو فارس فخبيث

وذكر في قوله تعالى وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو انه في موضع الحال اي متعادين يعادي بعضها بعضا

وذكر فاوله ونزله منزلة المفرد وهذا كلاف جاءني زيد هو فارس لانه اول زيد وذلك لوجب

ان يؤتى فارس ولهذا حكم بانه خبيث والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا

قلت جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة مسرعا في انك تثبت به مجيئه اسراعا وتوصل احد المعنيين

بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاءني زيد وهو مسرع

او وعمامته بيضاء بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استأنفت

خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى

فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو حال لا يخرجها عن كونها مجتلبة

لضم جملة الى جملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها جاءت لربط جملة ليس من

شأنها ان يرتبط بنفسها فالجملة في نحو جاء زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء لان من

شأنه ان يرتبط بنفسه والجملة في نحو جاءني زيد وهو مسرع او وعمامته بين يديه او وسيفه

على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شأنه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه

سيفه حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة

المذكورة وكلام الشيخ فانه اورد كلام صاحب الكشاف دليلا على تجرد الجملة الاسمية من الواو الى الخبث عن الواو ويرد التشبيه بالمفرد

او كرنا خرجت مع البازي علي سواد اي او ان لم يعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم

وعادة فتيهم يبكرا مصاحب للبازي الذي هو اكبر الطيور مستعليا علي شيء من ظلمة الليل غير منتقض الاستعارة

الصبح فقوله علي سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل

هذا فاعلا للظرف لاعتماده علي ذي الحال لا مبتدأ وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم

الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا قد وقال المصنف لعله انما اختار تقديره باسم

الفاعل لرجوعه الي الاصل اعني الافراد في الحال دون الجملة ولهذا اكثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي

مع الواو قليلا كقوله وان امرءا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق وانما لم يجوز

التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير لامتنع مجيئها بالواو هذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال

الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال علي المعارض

دون الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون المقدر

عند وجود الواو هو الماضي الا ترى انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد

اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو علي كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء

والظرف خبره فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد وقائم زيد ويحتمل ان يكون فعلية

مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة بتقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه

ترك الواو والاخيران مما يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال

نكرة مقدمة والا فالواجب الواو لئلا يلتبس الحال بالصفة كجاءني رجل فارس وعلي كتفه سيف

وما اهمل من قرينة الاولى لها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ اي ومنه ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة

الاسمية تارة بدخول حرف علي المبتدأ يحصل بذلك نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق

فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود

جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو

وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك

تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن الرومي والله يبقيك

جهره

لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو

والحال الاولى اعني المفرد وهو سالما يجوز ان تكون من الاحوال المترادفة وهي ان تكون احوال متعددة لصاحب

واحد كالثالث في يبقيك ههنا ويجوز ان تكون من الاحوال المتداخلة وهي ان تكون صاحب الحال

المتاخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما

وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان

مبتدأ كقوله الى في وابيطوا بعضهم لبعض عدو واو خبرا كقوله وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يحكم

بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابط في اول الجملة وهذا ان البيان من هذا القبيل والا فهو ضعيف

قليل كقوله نصف النهار الماء غامره الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة قال

السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية يكون تعقلهما بالقياس

الى تعقل شيء اخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا

بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان ينص علي

التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار اطناب اذ رب كلام

موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام اخر وكذا المطنب فكيف يمكن ان ينص علي

التحقيق والتعيين والتحديد بان هذا ايجاز وذاك اطناب والبناء علي امر عرفي اي والا بالبناء

علي امر عرفي اي يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة ولا بلاغة ولا

عي ولا فهاهة اي كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اي

هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم

لان غرضهم تادية اصل المعاني بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق

فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار

لكونه نسبيا يرجع تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا

بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط علي ما

الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به

لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب انى وهن العظم منى واشتعل الرأس
شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام
لانه بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغى ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ فى ذلك كل
مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثانى كونه اقل مما
هو مقتضى المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام
جميعا كالآية قيل رب فانه شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثانى كما فى
قوله او قال الخميس نعم بحذف المبتدأ فانه اقل من عبارة المتعارف وهى هذا نعم وليس اقل من مقتضى
المقام لان المقام لضيقه يقتضى حذف المسند اليه كما مر وصدق الثانى بدون الاول كما فى قوله تعالى رب
انى وهن العظم منى ويمكن اعتبار هذين المعنيين فى الاطناب ايضا لكن تركه لا سيما الذهن اليه مما ذكر
فى الايجاز والنسبة بين الاطنابين عموم من وجه ايضا وكذا بين الايجاز بالمعنى الثانى وبين الاطناب
فليتأمل وقد توهم من كلام السكاكى ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة
الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكى قد صرح باطلاق الاختصار
على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى
المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشىء نسبيا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه لان
كثيرا من الامور الاضافية والمعانى النسبية قد تحقق معانيها وتعرف تعريفات يليق بها كالابوة والبنوة
وكونها وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويبين ان هذا القدر من الكلام
ايجاز وذاك اطناب على ما مر وهذا ضرورى وليس المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره
السكاكى تفسير لهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال الايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من
المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف
كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اى مقدار يقتضى
من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعانى والاقدار
على تادية المعانى بعبارات مختلفة فى الطول والقصر والتصرف فى ذلك بحسب مناسبة المقامات انما

اى

اى من دأب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم فى تفهيم المعانى حد معلوم من الكلام
لا تجرى الفضلاء فيه كلمات لتعارف اوساط العرب لا التعبير الصحيح لتعريف
فيما بينهم من الحوادث اليومية بل بحسب الوضع على المعانى المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم
فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى
البلغاء فقط وهم يعرفون ان اى مقام يقتضى البسط وان كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط على ما
سبق من ذلك فى الابواب السابقة ولا يرد الى الجهالة والاقرب الى الصواب او الى الفهم ان يقال التعبير
عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او لا والثانى اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا والناقص اما ان
يكون وافيا به او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودة
اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له اى لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه
واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز
ان يكون اللفظ ناقصا عنه اى عن اصل المراد غير واف به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا
عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عنه اى عن اصل المراد
غير واف به كقوله اى الحرث بن الحلزة اليشكرى والعيش خير فى ظلال النوك اى
الحمق والجهالة ممن اى من عيش من عاش كدا اى مكدودا متعوبا اى الناعم وفى ظلال العقل
يعنى ان اصل مراده ان العيش الناعم فى ظلال النوك خير من العيش الشاق فى ظلال العقل
ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا وفيه نظر لانه قد اشتهر فى العرف ان العيش المعتد به اعنى العيش
الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتأملين فى عواقب الامور فيحمل مطلق العيش فى
ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين فى امورهم
وانت ربما لطف وجه الى ان العيش فى ظلال الجهل والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق
لا يكون الا عيش العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفى ظلال العقل لكان كالتكرار وينبه على ذلك لفظ
الظلال احترز بفائدة عن التطويل وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة
ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قوله اى عدى بن الابرش يذكر غدر الزباء بجذيمة بن الابرش
وقددت الاديم لراهشيه والفى اى وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد

فلا فائدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع والراشان عرفان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه
وفي الفطرية وفي فدت و وتها للزبا وعن الحشو المفسد اى واحترز بفائدة عن الحشو الذى هو
الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو قسمان لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى
او لا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله اى كلفظ الندى في قول ابى الطيب ولا فضل فيها اى
في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هو اسم المنية غير منصرف للعلمية
والتأنيث واللام فيها للضرورة فالمعنى انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد
على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان
عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال
الحوادث ولشدائد وبقاء العمران عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل بمجرد طول العمر بما يهون
على النفوس الصبر على المكاره والهذا يضرب المثل بصبر ايوب فمن اين لي عمر نوح بخلاف الباذل ماله فانه
اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله افضل واما اذا تيقن بالموت هان
عليه بذله ولهذا قيل كل ان اكلت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى ولا الاكل وما قيل ان المراد بالندى بذل
النفس فليس بشئ لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا
عدم التحرز عن الامور التى من شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ما ذكره الامام ابن
جنى وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل
البوس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقوله اى من الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله
في قول زهير ابن ابى سلمى فاعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمى فان
قلت فرق بين البصرة والعيني وسمعته باذنى وضربته بيدى ولا يجعل مثل هذا الحشو وقوله في التنزيل
كذ وقيل ام ما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كانه لمن ينكر
معرفة ما كتبه بهذا العذ كتبه بيمينك هذه واما قوله بعد ذلك وقوله ما وابهم معناه انه قال لا بعضه
برهان فاما الا اللفظ يعبرون به لا معنى له كالالفاظ المهملة التى هى اجراس ونغم لا معانى لها و
ذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم

لا عبرة بهذا فانه به ثم يقولون بما وابهم ما ليس في قلوبهم المس دانه فيها لانها الاصل والمقتبس
عليه كذ ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وقوله اى قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك
كالليل الذى هو مدركى وان خلت ان المنتأى عنك المبناء اى هو اسم الموضع من انتأى عنه اى
بعد واسع اى ذو سعة وقد شبهه بالليل لانه وصفه في حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت
الممدوح وان ابعد في الهرب وصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولان له في جميع الافاق
مطيعا لا دامره يرد الهارب اليه فان قيل كلام الشيخ غير صحيح لان في الاية حذف المستثنى منه
وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلت اعتبار ذلك امر لفظى رعاية للقواعد
النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح به لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا
وبالجملة كون لفظ الاية والبيت ناقصا عن اصل المراد مما يشهد على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا
الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس كذلك كقوله
ولكم في القصاص حياة فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان
ذلك داعيا له الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم
لبعض فكان ارتفاع القتل حياة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذى يتعلق
به الظرف قلت لما سد الظرف مسده تقرر تركه لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر
لكان تطويلا مع ان ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو تجرد
رعاية لامر لفظى وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بفعل وفضله اى رجحان قوله تعالى ولكم في القصاص
حيوة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف ما يناظره
اى اللفظ الذى يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اى من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره
منه هو في القصاص حيوة لان قوله ولكم زائد على معنى قولهم لا مناظر له في المناظرة لكونه زائدا على قولهم القتل انفى
للقتل محذوف في القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل انفى
للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون
الكتابة والنص على المطلوب الذى هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير

حيوة من التعظيم لمنعه اى لمنع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من
الحكم الذى هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اى لكم في القصاص نوع من الحيوة
وهى الحيوة الى حصلة للمقتول اى الذى يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لمكان العلم بالاقتصاص
من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود
واطراده اى كون قوله ولكم في القصاص حيوة مطردا لان الاقتصاص مطلقا سبب الحيوة بخلاف
قولهم فان القتل الذى هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى
للقتل بل ادعى له وخلوه اى خلو قوله ولكم في القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار
القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام مبنى ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه
ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من
المحسنات فلا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهذا ما في رجحان الخالى
من التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر ان لا يؤدى الى التكرار بان يكون من اللفظين
بمعنى اخر واستغنائه اى استغناء قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير المحذوف بخلاف قولهم فانه
يحتاج اليه اى القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اى وباشتماله على صنعة المطابقة وهى الجمع
بين المتضادين كالقصاص والحيوة ورجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت
للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته من توالى الاسباب الخفيفة التى تنقص سلامة الكلام بخلاف
قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع واحد وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم
من النقص بحسب اللفظ وهو ان الشئ ينفى نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر
على المبتداء للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتداء المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد
الاختصاص وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شئ والمحذوف اما جزء جملة يعنى بالجزء
ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل من جزء
جملة نحو واسال القرية اى اهل القرية او موصوف نحو قول العرجى انا ابن جلا وطلاع الثنايا
متى اضع العمامة تعرفونى الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اى ركاب لصعاب الامور اى انا ابن

رجل جلا اى انكشف امره او جلا الامور اى كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت
جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او في كقولهم
منهم دون ذلك وكقولك ما في القوم دون هذا او في غيره نادر لا سيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف
الى الجملة فلفظ جلا هنا علم وحذف التنوين لانه محكى كيزيد في قوله نبئت اخوالى بنى يزيد ظلما علينا لهم
فديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص
بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه
ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكى والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان
وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اى كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة او غير معيبة وما يؤدى هذا المعنى
بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه يدل على ان الملك كان لا ياخذ الصحيحة لا المعيبة
او شرطا كما مر في اخر باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا
ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اى اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم
من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعنى نحو
حذف جواب الشرط للدلالة على انه اى جواب الشرط شئ لا يحيط به الوصف او لتذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا ويجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف
ما اذا ذكر فانه يتعين وربما سهل امره عنده الا ترى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت
اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص من مؤاخذته على
ضرب من العذاب وكذلك اذا قال الشيخ اذا رايتنى ثم يا وسكت جالت الافكار له مالم
تجل بلوانى بالجواب مثالهما اى مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف لتذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون
موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاءوها
وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط اى او المحذوف غير ذلك المذكور
كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو البر الكر بستين

اي انه نحو جاء زيد ليس الا والمضاف اليه نحو من دراع وجبهة الاسد ونحو يا رب ويا غلام وجواب
القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف مع حرف العطف نحو
لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو
قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما جزء جملة مسببة
عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب في الزمان
بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اي فساءنا او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك
الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة هي سبب المذكور وهو قوله
فانفجرت ومنه قوله كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله
تعالى ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه ونحو ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة
اي شرط ما نقول تعالى فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولي والفاء في مثل قوله فانفجرت
تسمى فاء فصيحة وفي كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على تقدير الشرط وهو ان يكون المحذوف
شرطا وفي كلام المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين كما هو المشهور في مثلها قوله فقالوا
جزاء بان اقضي ما يراد بها ثم القول هذا جزاء بان ما او غيرهما اي غير المسبب والسبب نحو فنعم
الماهدون على ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدا او الخبر فيحتمل المخصوص
خبر مبتدا محذوف واما اكثر اي والمحذوف اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف
اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت السقط
طرب لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا لهن ومالي اي طرب فاضرت اسكرنا ودوى لا شكن
ثم اغاودها وتداعي الى ان ضنيت العجب من كثرة معاودتي وشدة مداعبتها والحذف على وجهين
احدهما ان لا يقام شي مقام المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من
قبلك اي فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء بل هو سبب
لعدم الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل
العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة والدم

اي تناولها

١٣٣

اي تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلابد
ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف التناول لان الغرض الاظهر من هذه
الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام
وفي قوله ههنا ان يدل فيه تسامح لان الدال يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان
يدل العقل عليهما اي على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه
فان العقل يدل على امتناع المجي على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بان الامر او العذاب اي
احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فليتامل ومنها ان يدل العقل
عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان فيه مضافا
محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف
فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه
وفي شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني اي مراودته لان الحب
المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اي لغلبة الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح
ان يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له ويتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها
ان يدل العادة عليهما نحو لو نعلم قتالا لاتبعناكم اي مكان قتال او مكانا يصلح للقتال ومنها
اي ومن ادلة تعيين المحذوف الشروع في الفعل لان الشروع مثلا انما دل على ان المحذوف
هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل
يتعلق هو به على ما شهد به القوانين النحوية ويدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر
ما جعلت التسمية مبدا له اي يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقرا وعند الشروع
في القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل شرع فيه ومنها الاقتران اي
من ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام او المخاطب بالفعل نحو قولهم للمعرس بالرفاء والبنين
اي اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على ان المحذوف اعرست
او مقارنة المخاطب بالاعراس وتلبسه به دلت على ذلك والباء للملابسة والرفاء الالتيام

والاشفاق بين رفات اسوب ارفاه اذا اصلى ناوى **نحو الاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى**
المعنى في صورتين مختلفتين احدیها مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد **او ليتمكن في النفس**
فضل تمكن لما طبع الله تعالى النفوس عليه من ان الشئ اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها
من ان يبين اولا **او لتكمل لذة العلم به** اى بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه
مع الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به واذا حصل به الشعور
بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتالمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل
الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانها لذتان لذة
الوجدان ولذة الخلاص عن الالم لا نقل نشر ولكن لبشر بان رحمارا في ذلك ما في قوله تعالى بل يظن
الا ان يأتيهم الله في ظلل من الغمام فانه جعل العذاب ما يأتيهم من الغمام الذى هو مظنة الرحمة ليكون
اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اعظم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان
اسر وخيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من
حيث يتوقع الغيث وهذا الغم من انه ما لم يكونوا يحتسبون **كرب اشرح لي صدرى فان اشرح لي**
يفيد طلب شرح شئ ما له اى للطالب **وصدرى يفيد تفسيره** اى تفسير ذلك الشئ والبساطة وهذا الايضاح
بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشئ المبين وتعظيمه كقوله تعالى و
قضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت
حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة **ومنه** اى من الايضاح بعد الابهام **باب نعم على احد القولين**
اى على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف **اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد** فلما قيل نعم الرجل
زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا ابهم فيه الفاعل اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان
الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكى **ووجه**
حسنه اى حسن باب نعم **سوى ما ذكر** من الايضاح بعد الابهام **ابراز الكلام في معرض الاعتدال**
نظرا الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدا المخبر
او صدر الاستيناف **وايهام الجمع بين المتنافيين** الايجاز والاطناب من قبيل الاجمال والتفصيل ولا
سكّ

سك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستغربة التى يلتذ في النفس عند وجدانها ما تروه على
عجيب وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان متنافيان
اجتماعهما على شئ واحد في زمان واحد من جهة واحدة وذلك **ومنه** اى من الايضاح بعد الابهام
التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول كرب يشيب
ابن ادم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل واورد ذلك في الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل
لكنه ابهم اولا ثم اوضح كما سبق ويسمى هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن بعد الندف **واما بذكر**
العام بعد الخاص عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام والمعنى بذكره بعده ان
ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال وقال واما نعطف الخاص على العام لكان اوضح
وذلك **للتنبيه على فضيلة** اى مزية الخاص **حتى كانه ليس من جنسه** اى جنس العام **تنزيلا للتغاير**
في الوصف منزلة التغاير في الذات يعنى انه لما امتاز عن سائر افراد العام لما
له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شئ اخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه
منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد **كحافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى**
اى الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهى صلوة العصر على قول الاكثر
ومنه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال وقد يكون في كلام كقوله تعالى
ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا
لان المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته **واما بالتكرير لنكتة** ليكون الاطناب
لا تطويلا **كتاكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون** فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغى
للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم
اى سوف تعلمون الخطاء فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله تعالى وفي تكريره تاكيد
للردع والانذار **وفي الثاني بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ** من الاول واشد كما تقول
للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل كذا وذلك لان اصل ثم للدلالة على تراخى الزمان لكنه
قد يجئ لمجرد التدريج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج ولان الثانى

بعد الاول في الزمان وذلك اذا كرر الاول للفظه كقوله ثم واله ولقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ومن حث التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والا ايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة مضجعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ومنها تكرير ما قد بعد بسبب طول في الكلام وهذا التكرير ربما يكون مجردا من رابط كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قوله لقد علم الحي اليمانون اني اذا قلت اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع رابط كما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع في راسه نار فان قوله كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق اي كتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ القيس كأن عيون الوحش حول خبائنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض شبه به عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعدما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وهو تبيين لبطلان ما قيل ان المراد به انه قد طالت مسايرتهم في المفاوز حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكم قد توهم غير المقصود كما في بيت السقط فسقيه الكأس من فم مثل خاتم من الدر لم يهمم بتقبيله خال فانه لما جعل الفم كأسا ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكأس غالبا مما يكرع فيه كل احد

من التلبس حتى كانه يعتنيه ودفع ذلك بان وصفه بانه لم يعبده ملك مقرب تحقيق جزئه على الحقيقة في الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل له لك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد عطف على للتعقيب فهو اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة وبغير التأكيد وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الآخر وهو ان يكون الجزاء عاما لكل مكافاة يستعمل تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور اي وهل نعاقب مثل هذا العقاب الا الكفور فيكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظة ايضا تنبيه على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين اخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني كما توهم نظرا الى الامثلة بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل اذا يجب ان يكون لتأكيد الكلام اما ان يكون لتأكيد منطوق كهذه الآية فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتأكيد المفهوم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه

حال عن الفاعل المستتر لوقوعه في سياق النفي او عن ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان
يكون صفة لاخا لا يعرف بان من يعني لا يقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك ممن لا تلمه ولا تصلحه
على شعث اي تفرق وذميم خصال اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال
فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك وتقرير لان الاستفهام
فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي
والاحتراز عن الشيء وفيه توقي عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف
المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر لفظ لين لان ما يدفع الايهام
قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي
غير مفسد للديار وهو حال عن فاعل سقى اعني قوله صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع
وديمة تهمي اي تسيل لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك
بقوله غير مفسدها والثاني نحو قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة
على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل
بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا عدي الذل
بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان تكون التعدية
بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم اجنحتهم ومن
الغير قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر
على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال ذلك الوهم بان حلمه انما هو في وقت تزيين الحلم لاهله
وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم انه تاكيد للازم ما يفهم
من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين
لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس
وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو بل يجوز ان يكون غضبه
مما لا يهاب ولا يعبا به والذي يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف

المصراع

المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في ذلك اي انه ليس مهيبا لما به من اللين
وطلاقة الوجه وعدم اثارة الغضب والمهابة فدفع ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه
مع الحلم في تلك اي اذا الحال يحسن فيها الحلم يكون مهابا في عين العدو ولتمكن مهابته في صدره فكيف في غير تلك الحالة واما
بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون
الطعام على حبه على وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه
واذا جعل الضمير لله اي يطعمون على حب الله فلا يكون مما نحن فيه لانه اي في اصل المراد وكتقليل المدة في
قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على تقليل المدة
وانه اسرى في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى
بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه
والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني
بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه او نحو ذلك كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه
ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما
يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله تعالى وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله
اي وكالدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني يشكو كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي
الى ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان آخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها
والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وهذا يشعر بما ذكره صاحب الكشاف في قوله
تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب كقولك ان زيدا والحوادث جمة فائدتها
تاكيد وجوب اتباع ملته لو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثلها ذكر في قوله تعالى والله اعلم
بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله اني وضعتها انثى وقوله واني سميتها مريم ومثل
الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله ثم اتخذتم
العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة في
غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اي وكالتنبيه في قول الشاعر

واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة وضمير الشأن محذوف يعني
ان المقدرات آتية البتة وان وقع فيه تأخير ما وفي هذا تسلية وتسهيل للامر فقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة
بين اعلم ومفعوله والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء اي ومن الاعتراض الذي وقع
بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا اي كما ان الواقع هو بيت اكثر من جملة قوله تعالى فأتوهن
من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين
ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله
نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتي الذي امركم الله به هو مكان الحرث
لان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى منه هذا
الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص
احد المذكورين بزيادة التأكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا
على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته امه وهنا
على وهن وفصاله في عامين اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة
والاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رأيت لهيبه يا جنتي لرأيت فيه جهنما فقوله
يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم وللاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا
هجره يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان كون الهجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب
فبين سببه بان في اليأس راحة وقال قوم قد تكون النكتة فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر
مما سوى دفع الايهام حتى انه قد يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني
ان القائلين بان النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع
الاعتراض آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او يليها
جملة غير متصلة بها معنى وهذا اصطلاح مذكور في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام
او في آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم
لم يخصوا النكتة بدفع الايهام ولا الاعتراض بان لا يليها جملة متصلة بها فيتناول

ان

ان لا يكون لها محل من الاعراب كما به فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل
وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه ولا طل
منا حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك
لضعفهم وقلتهم فازال بهذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم وكلامه ههنا دال على ان الجملة في التذييل
يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا مما لم يشعر به تفسيره لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب
تعقب جملة اخرى مشتملة على معناها معربة باعرابها بدلا منها او تأكيدا ويكون الغرض منها تأكيد الاولى
اللهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما
يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب وبعضهم كونه اي وجوز الفرقة الثانية من القائلين بان
النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى
في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض
صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى و
تقرير كلامه على ما ذكرنا طوافا على ما ذكره في الايضاح حيث قال ومنهم من لا يشترط في الاعتراض ان يكون في
اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا يشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم
ما كان واقعا في احد الموقعين اي في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى ومن التكميل ما وقع في احد
الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر وفيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض
عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان
المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة
من الاعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا
في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون اللهم الا ان يقال اذا كان الاعتراض جملة يشترط
عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فتسهل الا
ما هو اقل من الجملة لا بد من ان يكون له محل اعراب فيه الجملة كما مر لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك اي
الاطناب يكون باما لايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون

العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيما ذكر من الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام قولهم رأيته بعيني وقوله يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اذ قوله فيه نفصيله لنكته هي ان لهيه والله لا اله الا ان هذا قول يجري على السنتهم من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو يجيء للاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الاية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل ومن الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عن متعارف الاوساط او زائدا عليه كذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام اخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد عن الدنيا اذا عن اي ظهر سؤدد اي سيادة ونماء ولو برزت في زي عذراء ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التي نهد ثدياها اي ارتفع وقوله اي قول الشاعر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر اراد بالغنى سببه اعني المال وبالفقر المشقة يعني ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة وهذا تعريض بالميل الى المعالي مصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم

وهم يسألون وقول الحماسي ونكران شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اي نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا والمراد [illegible] بوصفهم بالرياسة ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات الى رأيهم فالاية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما في الاية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم

الفن الثاني علم البيان

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل الكلام البليغ بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد اي ادراكها والاعتقاد بها على ما توهموا وبالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه اي في المعنى الواحد للاستغراق العرفي واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية كما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في الطرق المختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الاخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورد ذلك المعنى بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما ياباه القوم في الدلالات الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكرها اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد

كدلالة المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة يحتمل الوضع والحال
وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود ههنا والدلالة هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم
بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان هو اللفظ فالدلالة لفظية والا فغير لفظية
كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضافة
الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها
احترازا عن الدلالة الطبعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيه اولا فالاولى
هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام والثانية اما ان يكون بحسب
مقتضى الطبع وهي الطبعية كدلالة اح اح على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض
الوجع له اولا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ
والمقصود بالنظر ههنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبعية والعقلية لاختلافها باختلاف
الطبائع والافهام والمصنف ترك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرف الدلالة
اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع واحترز بالقيد
الاخير عن الطبعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع واراد بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة
لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان
بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني
المفهومية فهو صفة للمعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون
اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعالم بالوضع وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة اللفظ فان معنى
فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى
غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صيغة يحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من
اللفظ او انفهامه منه مركب ولا يمكن اشتقاقها منه الا بارتباط مثل ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى الا
نرى الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول
صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما

وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه
كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى يعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع
انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع وتسمى كل من الاخيرين
اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالة عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول
الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون
يسمون الثلثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبعية كما
ذكرنا وتخص الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن
الكل اعني الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ
مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ
على تمام ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن وان اريد به الجزء لانه موضوع له يصدق عليها انها
دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم
واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام
ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها
دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام فح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض
فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر
بالتعريف فلا بأس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان
المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالة اللفظ
على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج
لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة
بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك
المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر ولو اريد
ايضا لم يكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين

[illegible]

فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءه فتضمن
والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضى ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون
بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعنى بالدلالة سوى
هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى
ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم
كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا والتزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع
بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم
المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل والجزء اذا اطلق واريد
الجزء لا يظهر انها مطابقة او تضمن وايهما اخذت يصدق عليه تعريف الاخر وكذا المشترك بين الملزوم و
اللازم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له
والخارج عنه اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور
او بعد التأمل في القرائن والامارات وليس كل نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة سائر الخارجات اليه فدلالة اللفظ
عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف او غيره اي ولو كان ذلك اللزوم
الذهني مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع
واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في [illegible]
مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة
الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من
قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى
لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وفيه انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من المعاني المجازات والكنايات
عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء والايراد المذكور
اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقية لان السامع
ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي

[illegible]

لكن لما كان عدنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون

بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى

تركيبي بتراكيب بعض مفرداته اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد

التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ

المراد به لازم ما وضع له ذلك اللفظ اعني اللازم لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كالجزء

او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم تقم

قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال

في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال

من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اولا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة

على اللازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم

وهذا لا يصح ظاهرا الا في قليل من اقسامه على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كجزء معناها

لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون

المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس

بعلة تامة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه و

هو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة فتعين التعرض

له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود من علم

البيان في الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان لاجل

ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت الحق ان

يجعل اصلا برأسه وهذا هو الكلام في تشريح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي وانت خبير بما فيه

من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل

بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اي

هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلاثة

ولما كان هو أخص من مطلق التشبيه أعني التشبيه بالمعنى اللغوي أشار أولاً إلى تفسيره بقوله التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة أو على وجه يبتنى عليه الاستعارة أو غير ذلك ولهذا أعاد اسمه المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود إلى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الأول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال إن المعرفة إذا أعيدت معرفة فهو عين الأول فليس على إطلاقه يعني أن معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك دللت فلانا على كذا إذا هديته له يعني هو أن يدل على مشاركة أمر لأمر في معنى فالأمر الأول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما أشبه ذلك والمراد ها هنا ما لم يكن أي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت أسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو أنشبت المنية أظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد أسدا أو لقيني منه أسد على ما سيجيء في علم البديع فإن في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى مع أن شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فإنه صرح بأن نحو رأيت بفلان أسدا أو لقيني منه أسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي أن يزاد فيه بالكاف ونحوه لفظا أو تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وإنما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لأن الاستعارة التخييلية وهي إثبات الأظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة أمر لأمر عند المصنف لأن المراد بالأظفار عنده معناه الحقيقي على ما سيتحقق إن شاء الله تعالى فدخل فيه أي في تفسير التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه أداة التشبيه نحو زيد كالأسد أو كالأسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه أداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه أو في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المشبه أو مع حذفه فالأول نحو قولنا زيد أسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدأ أي هم صم بكم عمي فإن المحققين على أنه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لأن الاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام

وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في أواخر باب التشبيه إن شاء الله والنظر ها هنا في أركانه أي البحث في هذا المقصد إما عن أركان التشبيه المصطلح وهي أربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه وأداته أو في الغرض منه أو في أقسامه وإطلاق الأركان على الأربعة إما باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه أعني الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى بالكاف ونحوه وإما باعتبار أن التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا زيد كالأسد في الشجاعة طرفاه إما حسيان قدم البحث عن طرفيه لأصالتهما لأن وجه الشبه معنى قائم بالطرفين والأداة آلة في ذلك وكأن ذكر أحد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والأداة فالطرفان أعني المشبه والمشبه به إما منسوبان إلى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع إلا عن قرب لكنه لم يبلغ حد الهمس والهمس هو الصوت الذي أخفي حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا كله فيه نوع تسامح إلا في الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لأن المدرك بالبصر مثلا إنما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الأجسام لكونها أجساما لكنه قد اشتهر في العرف أن يقال أبصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير أو عقليان عطف على قوله إما حسيان كالعلم والحياة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي إدراك على ما سيجيء تحقيقه أو مختلفان بأن يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا أو على العكس والأول كالمنية والسبع فإن المنية أعني الموت عقلي لأنه عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيا والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق كريم فإن العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية يصدر عنها الأفعال بسهولة عقلي وقيل إن تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية إليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس وإذا كان المحسوس أصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع أصلا والأصل فرعا وهو غير جائز ولذا لو حاول محاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور أو المسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك

كخلق فلان في الطيب كان مستحقا من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدرجها في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله **والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة** وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس **فدخل فيه** اي بسبب زيادة قولنا او مادته دخل في الحسي **الخيالي** وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس **كما** اي كالمشبه به **في قوله وكان محمر الشقيق** هو من باب جرد قطيفة اراد بها شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك **اذا تصوب** اي مال الى السفل من صاب المطر اذا انحدر **او تصعد** اي مال الى العلو **اعلام** جمع علم وهي الراية **ياقوت نشرن على رماح من زبرجد** فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئة محسوسة مخصوصة لكن مادته التي تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر **وبالعقلي ما عدا ذلك** اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة **فدخل فيه الوهمي** الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه فلهذا قال **اي ما هو غير مدرك بها** اي باحدى الحواس المذكورة **ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها** وبهذا القيد يتميز عن العقلي **كما في قوله** اي كالمشبه به في قول امرئ القيس **أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال** يقول اي يقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام محددة النصال نوس السيف اذا حدده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه عليه في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور

المرتسمة

المرتسمة في الخيال المتأدية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا مما له تحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له جناحان او رأسان او لا رأس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار يسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار يسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع **وما يدرك بالوجدان** اي ودخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات **كاللذة والالم** الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحياة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكمال ككيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذا البواقي فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فكادراك القوة العاقلة كمالها وهو ادراكاتها المجردات اليقينية وابتهاجها بذلك الكمال وتلذذها به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فهما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين فالادراك ليس مما يدركه الحواس الظاهرة وهو بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة

من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى
الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه
اي وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد في قولنا
زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس
وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ
عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة
كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في
كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل كونها في قوله اي مثل وجه الشبه في قول القاضي التنوخي
وكان النجوم بين دجاها اي جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او للنجوم سنن لاح
بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه ... اي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو
الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة
غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل
انه الضمير للشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي
للطريق ولا يامن ان ينال مكروها شبهت اي البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة فقوله شبهت
جواب لما ولزم بطريق العكس اذا اريد التشبيه ان شبه السنة وكل ما هو علم بالنور
لان السنة والعلم مقابل البدعة والجهل كما ان النور مقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل
كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق
نحو قوله اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اي وتخيل ان البدعة وكل ما
هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي بسبب
تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول مما له سواد واظلام تشبيه النجوم بين الدجى
بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اي مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب
اي ابيضه في اسوده فيما سواده متحقق او بالانوار اي الازهار مؤتلقة بالقاف اي لامعة بين النبات

الشديدة الخضرة فيما سواده كجنب الابصار فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع
في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التاويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا وعلم
ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع وكان اللطيفة فيه
بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه الشبه بين
المشبه والمشبه به فساد جعله اي جعل وجه الشبه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون
القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعني النحو لان النحو لا يحتمل القلة و
الكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك في الكلام فقد حصل
النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان
فاسدا لا ينتفع به بل يستضر به لوقوعه في عمياء وتهجم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه
يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فعلم ان وجه الشبه فيه كون
الاستعمال مصلحا والاهمال مفسدا والمعنى ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على
المقاصد الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام ولا يحصل
المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح واما من جعل وجه الشبه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا
فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اي
وجه الشبه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او
جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما
او فصلهما : كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج عن
حقيقة الطرفين ولا بد ان يكون معنى قائما بهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي هيئة
متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي
المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان
فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة
او نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلاث نهايات كالمثلث او اربع كالمربع الى غير ذلك والمقادير والحركات

كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك تلاقي
عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزائه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان
والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط
وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان
اخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل
على سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعني الذي
يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة فكانه اراد بالمقادير
اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات كالسرعة والبطء والتوسط بينهما او ما يتصل بها
اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون
وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر انها تحت
الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن
الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات
الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو امساس عنيف والقلع الذي
هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها
يختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته كالجام او تارة الاعاني المنفذ
او في قصر المنفذ او ضيقه او شدة النواته كما في المزامير المثقوبة يختلف حدة وثقلا او بالذوق و
هي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة و
الملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة
في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من
جهة الموافقة او المخالفة كرائحة منتنة او طيبة او من جهة الاضافة الى محالها كرائحة المسك او الى ما يقارنها
كرائحة الحلاوة او باللمس وهي قوة سارية في البدن كله يدرك بها الملموسات من الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هي اوائل الملموسات التي بها يتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل

١٤٥

بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات الاولى ان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات
وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان
لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة
ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل من كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية
تحصل عن استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام
غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبول الغمز الى الباطن من الرطوبة والتماسك
من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء
والخفة والثقل وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما
في الحقيقة مبدا مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا اسكنه في الهواء
فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه
يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة
واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية
اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الادراك اي حدة
الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة
استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم الذي
هو الادراك المفسر بحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى
ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن
البصيرة بحسب الممكن فيها ويسمى بها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام
والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه
وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب
منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان الاخلاق قد تطلق على
الغريزة وبالعكس كالغرائز مثل الكرم والقدرة وتسميتها وما يقابلها وما يشبه ذلك واما اضافية عطف على

اما حقيقة والحقيقة كما تطلق على ما يقابل الاضافي وهو الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كما زاد الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة او الشمس ولا في ذات الحجاب لكن قد تطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا باعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب او الناب للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا يتفرع عليها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاح المتكلمين ولله در الامام عبد القاهر وما اطلعه باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على تكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق لطائفها وايضا وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وهذا تغيير لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه وكل منهما اي من الواحد وما هو بمنزلة الواحد حسي او عقلي واما متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غير واحد وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد كذلك اي اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي يتركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى التقسيم والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا او مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه الشبه امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يؤخذ من العقلي ويوجد فيه يجب ان يكون مدركا بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والآخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من

الحسي شيء اولا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السؤال ان كل وجه شبه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يمنع نفس تصوره عن وقوع الاشتراك فيه فكل وجه شبه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هو كذلك فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الخد بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه ان يكون هو غير عقلي لان المصنف قد عدل من التحقيق الى المسامحة كما ترى والواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس يصير ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء من الفائدة والجراءة على وزن الجرعة اي الشجاعة وقد جرء الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء ملكة من ذوات الانفس توجب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيها بخلاف الجراءة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا من الفائدة او غير عار وهذا يسقط ما ذكره الشارح

في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معاني ذلك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم او هو والعدم سواء لم يثبت له شبها من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها ثم قال الا ترى انك لو نظرنا الا وتوهم موجودا كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجوده شبيه بالعدم فان اثبت الا ان تحمل على الغافل مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فيه العلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وحدة بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الغائرة والاستطابة للنفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي بها يقتدر على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك والشرط طريق فكونهما طريقين الى الادراك ويقرب من هذا ما قيل ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي شرطه لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب ههنا ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم انه ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قوله زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قوله زيد كعمرو في الانسانية واحد ولا منزل منزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ولهذا ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجيء انشاء الله تعالى ولا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان لا يكون معنى منتزعا

من عدة اشياء الكل منها داخل في كنهه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان يقصد الى متعددين فينتزع منهما هيئة ثم يقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا فليتأمل وبهذا يظهران ما ذكر في المفتاح من ان وجه الشبه يكون اما امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسي فيما اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي قول الشاعر في قوله احيحة ابن الجلاح او قيس ابن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية الملاحي بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وتخفيف اللام كما في هذا البيت حين نورا اي تفتح نوره كما اسناد البلاغيين لورق الشجرة واورثت اذا اخرجت نورها من الهيئة الحاصلة بيان لما في قوله كما من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية المخصوصة اي لا مجتمعة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما تجده في رأي العين بين تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية حمله الشيخ عبد القاهر بعينها بعينها المقدار المخصوص اي مقدار في القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمصنف جمع بينهما كأنه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني ما بهما من الطول والعرض المخصوصين ويمكن ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات والمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرناه وبالجملة قد نظر فيه الى التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها واعلم ان الطرفين مفردان لان المشبه هو الثريا والمشبه به هو العنقود حين يتفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون معناه مقيدا ولا يقتضي التركيب وفيما اي والمركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار كان مثار النقع فوق رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تتساقط بعضها في اثر بعض تهاوى فحذف احدى التائين ومن عليه اصبنا ولم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اصل تنزيل الظاهر منزلة الهيئة الحاصلة من هوي

يقع الماء اي سقوطه اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى
وكذا طرفاه وكما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي
كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان
اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في التشبيه تفرق ويتوهم انه كقولك كان مثار النقع ليل وكان الاسياف
كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها الا ترى انه ليس لك ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين وما يجب
على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت
مستبدة بنفسها لوجب ان يكون للديجور كواكب فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان السيوف في اثناء العجاجة
كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب ولم يقتصر على
الزيادة زيادة التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في
حال احتدام الحرب واختلاف الايدي بها للضرب اضطرابا شديدا وحركات سريعة ثم ان لتلك الحركات جهات
مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور
تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فقد نظم هذه الدقائق بكلمة واحدة
وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تزاحم وتداخل
ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها لانها اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان
اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به بمعنى الاثارة ليكون الواو
بمعنى مع وهذا كما في قولنا يرضيني ضارب عمرو وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار
بمعنى المصدر على ما سبق الى الفهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان اي احدهما مفرد والاخر مركب
كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر
اجرام حمر مبسوطة على رؤوس اجرام خضر مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما مر في
تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن
بديع المركب الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه

الهيئة

الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجيء في
تلك الهيئة على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كاللون وقد غير المصنف عبارة
الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها
الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد
هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه الشبه في قول ابن المعتز او ابي النجم و
الشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة
مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب
الدائرة ثم يبدو له اي يظهر له اذا ادام والمعنى ظهر له رأي غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بدأه الى الانقباض
كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية
لهذه الهيئة وكذلك المرآة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من الاوصاف
فهناك ايضا لا بد من اختلاط يعني كما لا بد في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا
في الثاني لا بد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال
وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه التشبيه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى
والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار
الهمزة اي قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان
فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة
الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يعز وجوده
وكلما كان التفاوت في الجهات التي تتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر
ومن لطيف ذلك قول الشاعر في الرياض حفت بسرو كالقيان وتلحفت خضر الحرير على قوام معتدل فكانها
والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي
كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس ذلك الكلب على اليتيه جلوس
البدوي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق من جدل لا من جدل الانسان

والمجدول المفتول من الرشية اي الحبل من وقوع كل عضو منه اي من الكلب في انفعاله فانه يكون لكل عضو
منه في الانفعال موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي
عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قوله اتى في صفة مصلوب كانه عاشق قد مد
صفحته يوم الوداع الى المودع من كل ادفأ من لجامس فيه لوشنه مواصل لمطه من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل
لمتمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى الجهات الثلث فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف
تشبيهه بالمتمطي فانه من قريب التناول لان هذا القدر يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه امرا جليا والمركب
العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين
حملوا التوراة الى قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة
امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية
العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب
انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة
يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين
وحكي ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى
ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فلما رأوها اقشعت وتجلت
اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطأ لوجوب انتزاعه
من الجميع اي جميع البيت فان المراد بالتشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة
بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها بالاتصال اي بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه
التشبيه والمقصود والمشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت مثل في ان يظهر
للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرته وزيادة ترح فلو ادعى قوله
ليست هي التي نزلت في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين ووجه شبه ظهور الغمامة ثم انكشافها
بل هي مثل ان في توهم التشبيه بالوجه العقلي اعم مثلا فان قيل هذا القضية ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة
كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الطرفين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض

وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احدهما لا يدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت
ان يثبت ابتداء مطمع متصلا بانتهاء مؤيس وكون الشيء ابتداء لآخر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا
يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احداهما بالاخرى الا انك لو قلت يصفو
ولم يتعرض لذكر الكدر وحدث تشبيهك له بالماء في الصفاء كان له وعلى حقيقة ونظير البيت قولك زيد يكدر
ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضي لربط احد الوصفين بالآخر كما ذكره المصنف وقد عده من اسرار البلاغة
ولا يخفى ان قولك زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف
ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه
لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف
فاذا قلت زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه
بالبحر او السيف جاز ولو اسقط واحد من الثلثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان
وجه الشبه ثلاثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي
او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي
كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل اخفى سفادا من الغراب
في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو
حسي ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه الضمير
للشان قد ينتزع الشبه اي التماثل الذي هو جهة الشبه بالتحريك اي التشابه وقد يكون معنى التشبيه كالشبه
بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا به التشابه اعني وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في
التضاد فان كلا منهما مضاد للآخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة
يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم
كل منهما يصلح مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير
قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة
او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم

كما يجئ في علم البديع وليس في قوله هو حاتم اشارة الى شئ من قصة حاتم قال المرزوقي في قول الحماسي انا لنا
من الياس وعيد فيسل بغيظه الضحاك حينا ان في هذه الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح فان قلت ظ قوله
لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه التشبيه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا
بين البخيل والحاتم وهو لا يتملح ولا يتهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما مضاد للآخر
لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شئ وايضا لا حاجة الى قوله ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت
لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم واردنا التمليح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول في
التضاد او مشابهة الضدين بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجراءة وحاتم في الجود لكن بواسطة التمليح او التهكم
لاشتراكهما في الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة وجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد انه هو الجراءة ولكن على
التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وأداته اي اداة التشبيه الكاف وكأن قال الزجاج كأن
للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر في المعنى هو
المشبه والشئ لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي كأنك شخص قائم لكن
لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف
المقدر نحو كأنك قلت وكأنك قلت والحق انه يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان
الخبر جامدا او مشتقا نحو كأن زيدا اخوك وكأنه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه مما
يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها
مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه كلاف كأن ونحو ماثل وشابه ان يليه المشبه به اما لفظا
كقولنا زيد كالاسد او كزيد الاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد
اي حاله وقصته العجيبة الشأن واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية
فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق
عليه لان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل الذي استوقد
نارا فمثل المشبه به قد ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعل ذلك من قبيل ما ولي المشبه به
الكاف لما ذكر في الكشاف والايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه

اللبس

ان ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره مثل انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو
من قبيل ما ولي المشبه به التشبيه وقد صرح المص في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال
عيسى ابن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لان التقدير كون الحواريين
انصار الله وقت قول عيسى ابن مريم من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك
خفوق النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا مقدر يلي الكاف كمثل في ذوي صيب حذف
لدلالة ما اقيم مقامه عليه ولا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري
الى الله قال صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري
الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله اوقع التشبيه بين كذا
وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اوليس المشبه به كون
الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان الاوقع لا يكون نظير الآية
او كصيب ووجه التشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا اغلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في ظاهر التشبيه
بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله
وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه
كما في قوله او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى
كلامه اوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يجب ان يكون هو كون الحواريين انصاره لا
بينهم صح ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد الاول لان في اداة معنى تشبيه كونهم بقول عيسى
وقيل المراد بالحواريين بقوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين ام المؤمنون لانهم حواريوا محمد صلى الله عليه وسلم او حواري الحق
صفيه وخلصائه والله اعلم وقد يليه غيره اي غير الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا
لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار
يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو لفظ مثل اعني الحال والقصة العجيبة الشأن
نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح
وليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها

وما يعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره
الرياح كأن لم يكن فإن قلت فلم يعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف اى كمثل ماء فيكون المشبه به مما يلي الكاف تقديرا
كما في قوله او كصيب قلت هذا التقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يصار اليه كما في قوله او كصيب فان الضمائر
في قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضمائر مرجعا
لكنت مستغنيا عن تقدير مثل ذوي صيب لأن في التمثيل مراعاة الكيفية المنتزعة سواء وليها حرف التشبيه
مفردا يتأتى به التشبيه ام لا الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الآية كيف ولي الماء الكاف وليس
الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار
واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم
وفناءهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل اذا طلب مرجع
الضمير احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل قلنا لان المشبه به ليس ذوات الصيب
بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل ولا الاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات
ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا كالا بل الجواب انه لما انفتح باب
الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه ادل على المقصود واوفق
ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا فليتأمل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله
كماء انزلناه كمثل على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا فقد سها سهوا بينا وقد
يذكر فعل ينبئ عنه اى عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه وادعى انه مشبه به بلا
تشبيه قوي لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت او خلت زيدا اسدا
ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان التشبيه
بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نوع خفاء
بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانما
انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ
عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اى من التشبيه في الاغلب

٢ نظر م

يعود الى المشبه وهو اى الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه
امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اى قول ابي
الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق
الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مناسبة بل صار اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد
ان يتناهى بعض آحاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى
وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد في الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة
التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا
لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها
حتى لا يعد منها فحالك شبيهة بحال المسك ويسمى مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف
على امكانه اى بيان حال المشبه بانه على اى وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب باخر في السواد
اذا علم كون المشبه به اسود دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال لانها بينة او مقدارها اى بيان
مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اى تشبيه الثوب الاسود
بالغراب في شدته اى شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تقرير حال
المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه
من التقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم
الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كأطول ما يتوهم
او كأنه لا آخر له فلا تجد ما تجد من الانس بما تجده في قوله ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك
المزاهر وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر يوم كأقصر ما يتصور وكلمح البصر وكأنه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قوله
ايام كاباهيم القطا وقول الآخر ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم
بشيء لم يزل ذلك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء لم تجد لك فيه
من الاريحية ما تصادف من انشاد قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه
الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه التشبيه في المشبه به اتم وهو به اشهر اى وان يكون المشبه به

بوجه الشبه اشهر واعرف فظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان
امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه وحجة ودليلا على امكانه لكنه
لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان الغرض بيان
ما وبين في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بحجة اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل
هو يقتضي كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه
ولهذا قال لو اكمل اى كان وجه التشبيه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول
واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية
اجدر فان قلت لم خص هذه الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف لا تقتضي
الاتمية والاشهرية لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس
اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه في السواد ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور وسلحة جامدة قد نقرتها الديكة المنقورة
ليست في السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه
بهذه الاغراض اوفى وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه به ان يكون
اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار
المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض التزيين والتشويه لامتناع تعريف
المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما ليس بالتقرير ابلغ او في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد
ببحر من المسك موجه الذهب فلا امتناع في فرع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم
المذكور ليستطرف المشبه بصيرورته كالممتنع لما بينه اياه او للوجه الاخر اى لقلة ندرة حضور المشبه به في الذهن
اما مطلقا او عند حضور المشبه الى المشبه بمثل ما ذكر اى ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره العلامة
وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف خاليا عن
التعليل وقيل معناه مثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا السياق كلامه والجملة فدليله
لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير
ثم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح

او الغرابة

١٥١

او الغرابة والندرة ليحصل الغرض واما في وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا وجه لا يبعد ان يكون مراد
السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي يوجه اليه التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه
قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فاذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان
مقداره فكما يجب في بيان المقدار ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه
لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص بالكامل او زيادة
التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او
تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان
امكانه اى تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه
مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة واستطرافه اى عد المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر
موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اى انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في
صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه اخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه
به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما
في قوله اى قول ابي العتاهية يصف البنفسج ولازوردية (الواو بمعنى رب) تزهو قال الجوهري زهي الرجل فهو مزهو
اى تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت
يعني انه يرى بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف الكبريت
فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب
لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لما هذه مشاهدة بين صورتين متباعدتين غاية
التباعد ووجه اخر وهو انه اراك شبها لنبات غض يرف واوراق رطبة من لهب نار في جسم مستولي
عليه اليبس ومبنى الطباع على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفس اليه اكثر وهو
بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اى المشبه به
اتم من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه
مشبها به قصدا الى ادعاء انه ازيد كقوله اى قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته

من جهة الفرس فوق الدرسم ثم لو عزة الشيء لا غرة واكرمه وغرة الصباح لمباحثه وجه الخليفة
حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح
دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه
كاملا في الكرم يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المدائح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه
به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع
من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والاخر مشبها به انما يكون اذا
اريد الحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه
الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد في وجه الشبه وفي هذا الكلام مما نظر لان ما تقدم كله يقصد بها
ليس فيه الالحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق فان اريد الجمع بين الشيئين في امر من الامور
من غير قصد الى كون احدهما ناقصا في ذلك الامر والاخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان ام لم
يوجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا
من ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحق الصابي تشابه دمعي اذ جرى
ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني اي اسبل الدمع والمطر
اذا هطل وانسكبت السماء فالباء في بالخمر للتعدية وليست زائدة على ما توهم ام من عبرتي كنت اشرب
لما اعتقد التساوي بين الخمر والدمع ولم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والاخر ناقص ملحق به حكم بينهما
بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين الشيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه
اي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد الى
المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك
لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به ولا زيادة في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى
لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة للشيء ولم يقصد الى ايهام في الناقص انه كالزائد واقتصر
على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حد
او قريب منه في الاصل فان العكس يستقيم في التشبيه ومتى اريد شيء من ذلك لم يستقم فان قلت امتناع
ترجح

ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت التساوي بينهما انما هو في وجه
الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والاخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب
غير القصد الى الزيادة والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه
المبني في الاغلب على كون احدهما ناقصا والاخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي
الغرض واما النظر في اقسامه فهو ان له تقسيما باعتبار الطرفين واخر باعتبار وجه الشبه واخر باعتبار الاداة
واخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار
الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين
كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمراة باللباس في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان
كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس او لان كل واحد يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة
كاللباس الساتر للعورة فان قلت اليس قوله لكم ولهن قيدا للمشبه به قلت لا اذ لا مدخل لها في التشبيه لعدم توقف
الاشتمال والصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء
فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان
وجه التشبيه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون
بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اي
احدهما غير مقيد والاخر مقيد كقوله والشمس كالمراة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد
والمشبه به وهو المراة مقيد بكونه في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المراة في كف الاشل بالشمس فيجعل
المشبه مقيدا والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار
النقع فوق رؤوسنا وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به
هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب
تاخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت
وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يمكن تشبيه
كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الاخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن

كالبساط الازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء بالبساط الازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه
الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء
زرقتها الصافية ومنه اي ومما لا يكون بهذه الحيثية قوله كأنما المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة منصرف
بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل كأن المريخ منصرف عن دعوة لم يكن شيئا وقد يكون
لا يمكن ان يعتبر لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا تكلف
لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتهما من المفرقة فلا بد من تكلف
وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره للايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء
النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد
والوعيد بالرعد والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق
واما تشبيه مفرد بمركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه
مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه [illegible]
المراد [illegible] والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء الى التأمل فالمشبه به في نحو
هو كالراقم على الماء والذي هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق والثانية الجلي المجموع
المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الثانية الجلي من تشبيه المفرد
بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل
وجعل التشبيه في قوله والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كأنها بوتقة احميت يجول
فيها ذهب ذائب وقوله كأن مثار النقع وقوله كأن اجرام النجوم وقوله كأنما المريخ من تشبيه المركب بالمركب
ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وكأنه
وكان ما ذكره المصنف فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الثانية الجلي بانه [illegible]
يرجع فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الثاني ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اي قول
ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر من تقصيت اي بلغت اقصاه

كذا في الاساس تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور يعني ان الربيع صوره صورة
حسنة فتصور من التصور تريا نهارا مشمسا والشمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه زهر الربى خصها
بالذكر لانها انضر واشد خضرة فكانما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار
المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد
بالليل المقمر فالمشبه به مفرد والمشبه مركب ولا يخفى ما فيه من التسامح وايضا تقسيم اخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو
انه ان تعدد طرفاه اي طرفا التشبيه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا
ثم بالمشبه بها كقوله اي قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كأن قلوب الطير رطبا
ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي شبه الرطب الطري من قلوب
الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها
ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان
للجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم اخر واخر كقوله اي قول المرقش
الاكبر يصف النساء النشر اي الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف وفي نسخة واطراف
البنان عنم هو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية
كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني
يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول
مكان الوشاح كأنما يبسم [illegible] عن لؤلؤ منضد اي منظم او برد هو
حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة اشياء وفي قول الحريري يفتر عن
لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب شبه ثغره بخمسة اشياء وفي كون هذين البيتين من
باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا لان لفظه كأنما في بيت البحتري يدل على
انه تشبيه لا استعارة وستسمع في هذا كلاما ومن تشبيه الجمع قول صاحب ابن عباد في وصف ابيات
اهديت اليه اتتني بالامس ابياته تعلل روحي بروح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان
ونيل الاماني وعهد الصبى ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف على

قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار وجهه تقسيم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل
والثالث قريب وبعيد الثالث راي الاول لقوله اما تمثيل وهو اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع
من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمراة في كف الاشل
وتشبيه [illegible] بالبدوي المصطلي والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار
يحمل اسفارا والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي
بكونه غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة امور
خص باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ
نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله
مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فجعل
التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من امور واذا لم يحتج الى تاويل عقلي(؟)
انه بمعنى التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا وضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب
الاسم مثلا لكذا كما في ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة للعلم واما غير تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل فهو عند الجمهور
ما لا يكون وجهه منتزعا عن متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود
المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم اخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو اما مجمل وهو ما
لم يذكر وجهه فمنه اي فمن المجمل ما هو ظاهر وجهه اي فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل احد ممن له مدخل
في ذلك كقولنا زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين
طرفاها اي هم متناسبون في الشرف فيمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة
متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب
كالدائرة بخلاف ما لو لم تكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراغ منها يكون طرفا ومقابله وسطا ذكر جار الله
ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس
الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك انها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان
لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قيل من وصف

بني المهلب للحجاج لما سأله عنهم وايهم منهم اي من المجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا اما كذا واما كذا اشعار
بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي من المجمل
ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه كقولنا زيد
اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة
بكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعني الوصف المشعر لوجه التشبيه
كقولهم هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين مشعر
بوجه الشبه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد منهن كوكب
ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن
بن سهل [illegible] والليل عندي كثير ذكرا رضي في ساعة الغضب صدفت عنه اي اعرضت
عنه ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اي اتاك ريقه وان ترحلت عنه
لج في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فائضة عليه اعرض عنه او لم يعرض وكذا وصف الغيث
بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه
وحالتي الاقبال والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثرت اياديه لدي [illegible]
مواهبه الي طلبت عنه او لم اطلب كالغيث وكانه تركه لعدم الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل عطف
على قوله اما مجمل وهو ما ذكر فيه وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وهذا على قسمين احدهما
ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا مستلزما له والى الثاني اشار بقوله وقد يتسامح بذكر ما
يستتبعه مكانه اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة
فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك
بين الكلام والعسل لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا ان
يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع واذا انه الحاجب ليتنبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه
حيث قسموه الى حسي وعقلي ومعناه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تحكم هذا يعني ان ذلك التسامح
ناشئ من هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك لانهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا الحلاوة وهو امر حسي قطعا

صحهم وذلك على ان يتسامحوا فيجعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسي والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الهيئة التي
هي من الامور المحسوسة ايضا فكيف يكون الحمل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذاك والذي يخطر
بالبال ان معنى كلام السكاكي ان ليس مجهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسميتهم بعضه حسيا انه
هو من قبيل التسامح في تسمية المستلزم وجه الشبه وجه الشبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد
هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة لكنها لا يدركها في الوجود الا ان يكون جزئية محسوسة فالحمرة
لازمة لها فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثله حسيا فتامل ودليل تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه
وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور
وجهه في بادي الراي اي في ظاهر الراي اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا من بدا بمعنى
في اول الراي وظهور وجه الشبه في بادي الراي يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه
فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه جسم او
شيء او حيوان اسهل واقدم من حيث انه جسم ناطق متحرك بالارادة حساس لان المفصل مشتمل على
المجمل وشيء اخر فلهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه في المعرفات الكاملة وكذا ادراك
المحسوس فان الرؤية تحصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولهذا قيل النظرة الاولى حمقاء ثم
لم يعين النظر ثم يعيد وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات او الطعوم والروايح وغير ذلك في المرة
الثانية ما لا يدركه في المرة الاولى او قليل عطف على امرا جمليا اي او لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة
حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان
الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار و
الشكل فان في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور
الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون لتكرره اي
لتكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا
مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمراة المجلوة في الاستدارة
والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المراة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من

[illegible]

١٧

من القرب والتكرر التفصيل اي وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه
به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل
من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض كل
منهما التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير
وجه الشبه كانه امر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما في القسم الاول واما بعيد غريب عطف
على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد
فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الراي وعدم الظهور يكون لامرين اما
لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمراة في كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق
وفيه وجوه اخر من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي المراة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأملا
ويكون في نظره متمهلا او ندور اي ندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما
مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب
الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل
الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى ما ذكر من الامثلة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله
والشمس كالمراة في كف الاشل فان المراة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس اذ
ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مراة في كف الاشل وانما كان ندور حضور المشبه به سببا
لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين والجامع المشترك الذي بينهما انما يطلب بعد حضور
الطرفين او لانه يطلب اثرهما فالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمراة في كف الاشل من وجهين
احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر
من وصف واحد لشيء واحد او اكثر يعني ان يعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض
كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلاثة او اكثر فلهذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها
ان تاخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا اي يعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي
قول امرئ القيس حملت ردينيا كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان وان يعتبر الجميع كما في تشبيه الثريا

[illegible]

قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة محصولها ان معك وصفين وان الك
في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم
انه يقع على اوجه احدها ان تاخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس في اللهب حين عزل الدخان
عن السنا وجرده وثانيها ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كاعتبارك في تشبيه
الثريا بالعنقود انجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب ثم
اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك انتهى ان تنظر الى خاصة في الجنس كخاصة عين الديك فانك
لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما يميز كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على
الاغلب الاعرف والا فدقائقه لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد
لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الآية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها
والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اي
لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا مسوجة عليه العناكب ولان نيل المعنى الغريب الخ
واحسن من المعنى المبتذل ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه في النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا
ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظما والمعنى بعدم الظهور في بادي الراي ما يكون سببه لطف
المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على الاول
ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتامل وبل احتاج من الفكر اذا صادف نهجا قويا وطريقا مستقيما لوصل
الى المطلوب بالقصد والخفاء المردود المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب
الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل
بما يجعله غريبا ويخرجه من الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا
بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه
من الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء وهو قوله ان كان من جملته معنى التصريح كالتشبيه
في البيت ملكي غير صريح وان كان من جهة معنى فاعلية ومعارضة فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم
يقابله ولم يعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الآخر ان السحاب لتستحي

اذا نظرت الى نداك فقستها بما فيها وقوله اي كقول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا
لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة
ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل
عليه صريح اللفظ او سياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن الارض
وهذه الحقيقة ملك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار
الى تقسيمه باعتبار الاداة فقال وباعتباره اي وجه التشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت اداته مثل
وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه اي ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد
حذف الاداة كقوله والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة
في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر ورب
نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل من قبيل لجين الماء وعبث الريح
بالغصون عبارة عن امالتها ايا وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي
ليالي السحار وفيه هواجر كاخلاق الشمس تتنفس اصال هكذا يجب ان يفهم الذهب واللجين المذكوران
في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام القاصرة للبصائر ان فيه من ان اللجين انما هو بفتح اللام
وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجرة قد شبه به وجه الماء او ان الاصيل هو الشجر الذي له
اصل وعرق وذهبه هو ورقه الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء فكل من هذين
الوجهين ابعد من الآخر او مرسل عطف على اما مؤكد وهو بخلافه اي ما ذكر اداته فصار مرسلا من
التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر بان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة التي
المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة
الغرض كان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في
وجه الشبه في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه الشبه معروفه عند
المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا في هذا
التحقيق هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها

وقد تبين ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعا واما ان يكون
اعترض عليه في شرح المفتاح
المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة
اما مذكورة او محذوفة فيصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولك زيد كالاسد
او كالسرحان في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولك زيد كالاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر
الاركان كلها او بعضها فانه ان ذكر الجميع فهو ادنى وان حذف الوجه والاداة فاعلى والا فمتوسط وهذا
هو المقصود في هذا المقام فلهذا قال المص واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها
فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب
مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها
حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه كقولك زيد اسد او مع حذف المشبه كقولك اسد في مقام
الاخبار عن زيد ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي في الرتبة حذف احدهما اي وجهه او اداته
كذلك اي فقط او مع حذف المشبه كقولك زيد كالاسد وكالاسد في مقام الاخبار عن زيد وكقولك زيد اسد في
الشجاعة وكاسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اي لغير المذكور وهما الاثنان الباقيان
كقولك زيد كالاسد في الشجاعة وكالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متفاوتتان
في القوة والاخيرتان متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما
لعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او بحمل المشبه به على المشبه بانه هو هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين
فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخيرتين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط في القوة و
الضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف وجه الشبه
لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر ههنا بحث وهو الفرق بين كون نحو لقيت اسدا في
الحمام استعارة وبين كون قولنا زيد اسد او اسد في الاخبار عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها
وتحقيق ذلك انه اذا اجري في الكلام لفظة دالة بقرينة الحال على تشبيه شيء بمعناها فهو على وجهين احدهما
ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا
استعارة لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وحينئذ فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم

الخبر

الخبر كخبر باب كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة
لان اسم المشبه به اذا وقع في هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه
فاذا قلت زيد اسد فصوغ الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه
لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه
به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل
صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير
لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح
والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والاخرى استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه
جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني اعني زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه
مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه
به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر وان لم يكن كذلك كقولك رأيت بزيد اسدا او لقيني منه اسد فلا يسمى استعارة
بالاتفاق لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى الاستعارة له لاستحالته فيه كالذي في لقيت اسدا ولا باثبات
معناه له كالذي في زيد اسد على اختلاف المذهبين ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به
ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تامل
خلافا للسكاكي فانه يسمي مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان
ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فان حسن دخول ادوات التشبيه عليه فلا
يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة كقولك زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد
وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة
اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به كقولك فلان بدر
يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تألق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه
فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته كقولك هو كالبدر الا انه يسكن الارض
وكالشمس الا انه لا يغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل

ويجعل تقدير أداة التشبيه فيه فيقرب من إطلاق اسم الاستعارة أكثر إطلاق ويزيده قربا قوله أسد دم الأسد
الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد فإنه لا سبيل إلى أن يقع المعنى أنه كالأسد وكالموت لما في ذلك
من التناقض لأن تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على أنه دونه أو مثله وجعل دم الهزبر الذي هو أقوى
الجنس خضاب يده دليل على أنه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري وبدر أضاء الأرض شرقا ومغربا
وموضع رحلي منه أسود مظلم فإنه إن رجع فيه إلى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم أن يكون قد جعل
البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر أنه أراد أن يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي
لم تعرف للبدر وهو مبني على تخييل أنه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لإثبات
التشبيه بينهما بل لإثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت ولم تقصد إثبات كونه رجلا لكن إثبات
كونه متصفا بما ذكرت فإذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لإثبات التشبيه تبين أنه خارج عن الأصل الذي
تقدم من كون الاسم مجتلبا لإثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على أن كون الممدوح بدرا أمر قد استقر وثبت
وإنما العمل في إثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كأن وحسبت لاقتضائها
أن يكون الخبر والمفعول الثاني أمرا ثابتا في الجملة إلا أن كونه متعلقا بالاسم والمفعول الأول مشكوك فيه كقولك
كأن زيدا الأسد أو خلاف الظاهر كقولك كأن زيدا أسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فلا يدخل كأن وحسبت
عليها كالعكس على المجهول وأيضا هذا الفن إذا تأملت وكشفت سره وجدت محصوله أنك تدعي حدوث
شيء هو من الجنس المذكور إلا أنه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها على ذلك الجنس فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى
مثلا دم الأسد الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الأسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس أعني الأسد
الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه وذهب صاحب المفتاح إلى أنه إذا كان المشبه مذكورا أو مقدرا
فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام كلام ذكرناه في أول بحث الاستعارة **الحقيقة والمجاز** أي
بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثالث من مقاصد علم البيان والمقصد الأصلي إنما هو بحث المجاز
لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أيضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة
على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولأن
المجاز وإن لم يتوقف على أن يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال

٤

على ما وضع له في الجملة فالتعرض للأصل مناسب **وقد يقيدان باللغويين** ليتميز عن الحقيقة والمجاز العقليين
اللذين هما في الإسناد والأكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم أنه مقابل للشرعي أو العرفي فالمقيد بالعقلي
ينصرف إليهما في الإسناد والمطلق إلى غيره سواء كان لغويا أو شرعيا أو عرفيا **الحقيقة** في الأصل فعيل بمعنى
فاعل من حق الشيء إذا ثبت أو بمعنى مفعول من حققت الشيء إذا أثبته نقل إلى الكلمة الثابتة أو المثبتة
في مكانها الأصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية إلى الاسمية وعند صاحب المفتاح للتأنيث أما على
الأول فظاهر لأن فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء أجري على موصوفه أو لا نحو رجل ظريف وامرأة
ظريفة وأما على الثاني فلأنه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل إلى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها
وفعيل بمعنى مفعول إنما يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا أجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامرأة
قتيل وأما إذا لم يجر على موصوفه فالتأنيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان
وقتيلة بني فلان وفي هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح **الكلمة المستعملة فيما** أي في
معنى **وضعت** تلك الكلمة **له في اصطلاح به التخاطب** أي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالظرف
والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة إذ لا معنى له وعذر أن لا يخفى واحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال
فإنها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين أحدهما ما استعمل في غير ما وضع له
غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا إلى الكتاب بين يديك فإن لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له
فليس بحقيقة كما أنه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح التخاطب ولا
في غيره كالأسد للرجل الشجاع لأن الاستعارة وإن كانت موضوعة بالتأويل لكن الوضع عند
الإطلاق لا يتناول إلا الوضع بالتحقيق دون التأويل واحترز بقوله في اصطلاح به التخاطب عن المجاز
الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة مثلا إذا استعملها المخاطب
بعرف الشرع في الدعاء فإنها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت له في اصطلاح الشرع لأنها
في اصطلاح الشرع إنما وضعت للأركان والأذكار المخصوصة مع أنها موضوعة للدعاء في اصطلاح
أهل اللغة فإن قلت كان الواجب أن يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت
لو سلم إطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم

يعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على
معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه
المجازي يعني ان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لان دلالته انما يكون
بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا من ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا
بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ان يذكر
متعلقه قلت لا نم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة
من ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي
هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك
لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم ودلالته عليه لا يكون بواسطة قرينة مانعة
عن ارادة المعنى الاصلي دون المشترك اي فخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين على التعيين او
اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين
على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا
يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه ما دام منتسبا
الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين
كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة
الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيض
وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطتها وحصل من هذين
الوضعين وضع اخر ضمني وهو تعيينه للدلالة على احد المعينين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان
الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احد
غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بانا لا نم ان معناه الحقيقي ان
لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق بل عليه دون قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى
الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة

لفظية والقرينة كما يكون معنوية فقد يكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله ودون المشترك ودون الكناية
وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مستعمل فيه موضوع فالمجاز ايضا كذلك
لان الاسد في قولك رايت اسدا يرمي موضوع بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة
الى اللازم الذي هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة القرينة
لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له في تعريف الوضع والثاني يستلزم
او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم
انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه
خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد
والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل
في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا
يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجي لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية انشاء الله والقول بدلالة اللفظ لذاته
ظاهره فاسد من العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر من انه نظر في لفظ الايضاح
فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالتعيين
كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها
ما قيل ان دلالة اللفظ ذاتية فلا يمكن لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قائله بري منه هذا كلامه واقول
كيف ساغ لك ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو بري منه والعجب انه لم يتنبه ان المصنف فسر الوضع
بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله ثم تاوله على التعيين
بهذه الحالة قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فقوله هذا ابتداء كلام يعني ان دلالة اللفظ
على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص
هو الوضع والمخصص وضعه لهذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب
اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او خلق الاصوات
والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او خلق علم ضروري في واحد

ادعاء وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية
تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة
اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم
ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول ولكان كل احد يفهم
من كل لفظ ان له وضعا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون
الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق
الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة ونحوها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع وضعه
مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض
لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون الاتصاف بالمتضادين او المتنافيين وهذا
اولى من قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب بالذات للنقيضين او المتضادين لانه يجوز وقد
تاوله اي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه من ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة
علمي الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس
والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا
اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء
الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر
الشيء حتى يبين وان لهيئة تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان
والحيدى لما في مسماهما من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية
اللازمة وقس على هذا والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة
الجائزة اي المتعدية من مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها
الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى
حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار
التناسب في تسمية شيء باسم يقارن اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية انسان له حمرة باحمر

ووصفه

١٦٠

ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم يغاير اعتبار المعنى في وصف شيء
على غيره حال وصفه للمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه ولهذا
يشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح
تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل للاولوية وذلك
ترجيح على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود ذلك
المعنى في غير المسمى والمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما يخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في
تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته
اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا يسمى مجازا
كما لا يسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله
في اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل فيما وضع له
في الجملة فليس مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا
اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا لظاهر من العلاقة المعتبرة
نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة ويخرج الغلط من تعريف
المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح
لعدم العلاقة ويخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما
وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون
كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مركبا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى
مجازي للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني
وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان
المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي
الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة فانه اذا
اطلقت على الفرس باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصيته

العرف والديب يكون جميعا مجازا اما من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء دون عاية معنى الدبيب الذي هو المجرد المناسبة في التسمية بخلاف الحقيقة اللغوية فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى لا يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة نسبة الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ الاسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الدعاء يكون مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني وما ذكره بلفظ التكرير مثال للحقيقة والمجاز وما ذكره بعده كره من الموضعين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه وح يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة اللباس طلب عارية من المشبه به الاصلي للمشبه والمجاز المرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا بها يظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا لا بد من الاشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان

عندي

نحو لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة شرعية وفي الدعاء يكون مجازا شرعيا

١٦١

عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد والقدرة اي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والاخذ والضرب والقطع وغير ذلك واما اليد في قوله المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي انهم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان تختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد هنا استعارة فهو مبني على ما نقلناه منه من ان المشبه اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه قريب من القبول وهو كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية في المزادة اي في المزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها لما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس عليه ما سواه وذلك لان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها من العرب وجزئياتها مثلا يكفي ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقي ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد منها ستة غير ما سبق اولا في اطلاق اليد على النعمة والقدرة لعلاقة السببية الصورية والفاعلية واطلاق الراوية على المزادة لعلاقة المجاورة فقال ومنه اي ومن المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا ان نفس التسمية مجاز ففي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهو الشخص الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء

باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت
والانامل جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة كأنه جعل جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة
وتسميته اي ومنه تسمية الشيء باسم مسببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية
الشيء باسم سببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح
في امثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب
اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال تقديره اي الدية المسببة عن الدم او ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي
هو كان عليه في الزمان الماضي نحو وآتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك لانه لا يتم
بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤل
الى الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع نادية اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس او تسمية
الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي
يحل فيها الرحمة او آلة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا و
اللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قيل قد ذكر في مقدمة هذا الفن
ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك
قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل
الذهن من المشبه به اليه لا محالة فالاسد مثلا انما يستعار للشجاع لا لزيد وعمرو وعلى الخصوص ولا شك في انتقال
الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيره فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على
غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز
باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فهو مجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف
بالمعنى الحقيقي في الجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد
ان يوجد باللفظ معنا لازما لمعناه الحقيقي وحينئذ اي معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط
ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهني محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضم الى اللزوم خارجي
بحسب العادة او بحسب الواقع وهو اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد او خارجا

عنه

عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الآخر كالحال والمحل او بسببية احدهما للآخر او بكونهما في ذريهما او بكون
احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على اللزوم ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل
كالرقبة والرأس فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق
العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين
فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهو معنى اللزوم
في هذا المقام والاستعارة هي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه
الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان
اريد انه من اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة
الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين فقد تقيد بالتحقيقية وبهذا القيد
يتميز عن التخييلية والمكنى عنها وانما سمي تحقيقية لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان
يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ نقل
من مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في التشبيه بالمعنى الموضوع له الحسي
كقوله اي قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شاك السلاح وشائك
السلاح بالقلب والحذف مقذف اي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة
وتمامه له لبد اظفاره لم تقلم لبدة الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو
القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اي والعقلي كقوله تعالى
اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهو امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب
المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل
وان كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع
اللون وتغيره ورثاثة الهيئة وفيه بحث لان كلام الكشاف مشعر بان الاستعارة تحقيقية ويحتمل ان تكون
عقلية وان تكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله
على اللابس فالحادث الذي غشيه يحتمل ان يريد به الهزال الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد به

انتفاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث
عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المص فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد
بالمعنى ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا الآية دل قولنا تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل
فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به كقولنا زيد اسد ورأيت زيدا اسدا ورأيت به اسدا لانه ان كان معناه عين
المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان كلمة ما في قولنا
ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس
بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نم ان اسدا في قولنا زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع
فيكون مجازا واستعارة كما في رأيت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة
وان التقدير زيد كالاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا افردت زيدا اسدا واوقعت
على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى التشبيه بحذف الاداة قصدا الى المبالغة قلت لا نم
وجوب المصير الى ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فصحة
حمله على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في قولنا رأيت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني به ان الاستعارة عن
زيد اولا ملازم بينهما ولا دلالة له عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فصح ان زيدا اصله
زيد رجل شجاع كالاسد فحذف المشبه واستعمل المشبه به في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه
به في مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي وصائل وكقوله
والطير اغربة عليه اي باكية وتعلقه هو به على من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه
كما نقله عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن
الى وجه الشبه نحو رأيت اسدا في الشجاعة ونحو قوله ولاحت من بروج البدر بعدا بدور ... ان
ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر
وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رأيت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت من قصور مثل بروج البدر
في البعد فبينهما تدافع كما ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان
المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا جزء كلام كما في قوله صم بكم عمي او يكون في الكلام ما يعني

تقديره

تقديره كما في قولنا رأيت اسدا في الشجاعة من قبيل الثاني وهو الخيط الاسود وفي قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط
الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لا استعارة لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا
مبين بسواد آخر الليل والعبد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قولهم ضربت له مثلا رجلا
فيه شيء كما في ... رجلا مثلا لرجل وقوله تعالى وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا
ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا
مقدر ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان يكون مستعملة في غير ما وضع له اللفظ
وعلامته ان يصح وقوع اسم المشبه موقعه ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رأيت اسدا ان يقال
رأيت رجلا شجاعا وهو ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر
لان قوله تعالى ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون منه حلية تلبسونها الآية تنبئ عن انه قصد التشبيه لا
الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة
فهو في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولهذا ذهب كثير
من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما مثالين للاستعارة
ولا يخفى ضعفه على من تأمل لفظ الكشاف **ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به**
لا للمشبه ولا لاعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انها مجاز لغوي
بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا في قولنا
رأيت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه
به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل
عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له
اعني المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل
باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت رأيت انسانا او رأيت رجلا فلفظ
انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا
واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان

ناطق فيه. قال فإن هذا الحكم لمشبه على كثير من المحصلين حتى ظنوا انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص
ويعترضون اليه بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ
من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث تعريف المسند اليه باللام اشارة
الى تحقيقه وقيل انها اي الاستعارة مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه
الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان استعمالها
اي استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له واذ قد عرفت
انه لم يطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم
لو كانت استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة
اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رأيت اسدا واراد زيدا انه جعله
اسدا كما لا يصح ان يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى
صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به
الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد
مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس الاسد
وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله
في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل ابن العميد في وصف غلام قام على رأسه يظلله
قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب ويروى
فواعجبا شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى
الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه
انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته اي شعار يلبس
تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت
ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة
القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان ادعاء

دخول

١٦٤

دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم
الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله
في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية
الجرأة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وتلك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك
والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد
انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى
المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع
ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين فللبناء
على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى
ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين
بالبناء على التأويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس
المشبه به مبني على التأويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل في الكذب والثاني ان في
الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف
الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح
ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التأويل وتفارق الكذب
بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر وتبعه العلامة فيه ان الباطل ما يكون على خلاف الواقع والكذب ايضا
على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسيره الكذب خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ومع هذا فلا وجه
لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب
جميعا ثم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر
مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان
بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة علما لما سبق من
انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك

في العلم لما فيه من الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنسية تقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا
تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه يتضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر
بالبخل وسحبان بالفصاحة وباقل بالفهاهة فحينئذ يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كأنه
موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او غيره كما جعل اسد كأنه موضوع للشجاع سواء كان
المتعارف او غيره فبهذا التأويل يتناول حاتم الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من
يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير ما وضع له فيكون استعارة نحو رأيت اليوم
حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز ولكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له
اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله فان
تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا
بكل من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون
وتلجؤن الى الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد
لا كذا كونه قسما لقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه مبتدا
موصوف بقوله من نصله اي من نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي من الكفو اي انقلب والباء في
قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه تقلبها على ارؤس الاقران خمس سحائب اي انامله الخمس التي هي في الجود
وعموم العطايا سحائب اي يصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها والمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة
بقرينة المدح لان كلا من صيغة جمع القلة والكثرة يستعار للاخر لما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر
ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على ارؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد
الانامل فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار
الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه
والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في او من كان ميتا
فاحييناه اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي
هي الدلالة على طريق موصل الى المط والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المصنف ان

الحيوة

161

الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الموت للضلال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف
الميت بالضلال فلهذا قال كما احييناه في او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع
طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم
للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود
والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد اذا بقيت اثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في
الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او نائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن
اجتماعهما في شيء قال المصنف الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد
للاضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل
علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة
اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه
اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما واشرف كان اولى بان
يقال له انه حي هذا كلامه ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة
والعجز ولم يستعر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل
للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة تقصر عن
ذلك ولتسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي من
العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها
الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه
في باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في المخبر
له للانذار الذي هو ضده بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذلك قولك رأيت اسدا وانت تريد جبانا
على سبيل التمليح والظرافة ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والانذار من جهة واحدة وكذا الشجاعة والجبن
الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له
والمستعار منه كقوله عليه السلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة

في غنيمة يعبد الله حتى يأتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن
والشعفة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل
الناس وسكن في بعض رؤوس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى يأتيه الموت
استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين الطيران والعدو هو قطع المسافة بسرعة وهو
داخل فيهما اي في مفهومي العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة
والوفد فيه وبين كريانه اسها ان الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان وفي
الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة
تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة
الفرس للانسان مع ان كلا من الفرس والطيران خصوص وصف هو ليس في الالف والعدو ان
خصوص الوصف الكائن في طيران الطائر في الاستعارة للعدو بخلاف خصوص الوصف في الفرس والأصل
ان التشبيه ههنا منظور بخلاف ثمة ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كان غلطا الى ان قال في استعارة دليل
ايضا كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على وضع الفرس موضع الالف وكذلك لا الى له
مخالفة السلف فانهم عدوا في الاستعارات وخلطوها بها فاعتمدت بكلامهم في الجملة وثبت على ذلك
بان تسمية الاستعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له
كالفرس والالف والمجانسة والمشابهة من واد واحد وهذا بخلاف اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما
فلا تطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في الاستعارة يجب ان يكون اقوى واشهر لئلا يكون الاستعارة
معيبة وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع
داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من
مجموع المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما يجعل داخلا في
مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من
امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد
واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران قطع المسافة بالجناح

وليس

وليس الاسراع داخلا فيه بل هو لازم له في الاكثر كالجراءة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع
الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في
قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا
استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع فالجامع هو الضم الداخل في
مفهومهما الاشد في الاول واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل
الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع
للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل
وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا فقس غيره قلت اما كلام الشيخ فيه تجوز وتسامح للقطع
بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف
بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا لصح
ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا فيه
اخذ للاستعارة باعتبار الجامع وهو اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها كرأيت اسدا يرمي
او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة
والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد بن
مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف
مكانه الى ان يعود اليه واذا ما احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بعنانه علك
الشكيم الى انصرافي الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر نفسه يعني
ادخله عودة في اذ ورجالي اجالة وكذاك كل مخاطر شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس
السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره
فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج
فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت اي كذا نبي انه شبه هيئة وقوع العنان في قربوس
ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون

الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والا فان بمنزلة راس الفرس تحت الاخمص مما ذكرنا واولا ان الركبتين
المتدانيين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم ممتد مستقلا الى الظهر كان الطرف الاخر
في القربوس من العنان اعلى من الذي امام الفرس وقد تكمل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله و
لما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر
الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح الدهم
جمع الادهم وهي السوداء والمهاري جمع مهرية وهي الابل المنسوبة الى مهرة ابن حيدان بطن من قضاعة
والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان
البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين
في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي استعار سيلان السيول الواقعة
في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف
فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل اعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى افاد انه
امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الراس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطء
في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها
في الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس
فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى
به اذ كان كل ذي صلب يزيد شيئا في طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم
اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل به
ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلثة اي المستعار منه
والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار
منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلثة الاخيرة لا يكون الا
عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او
مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين

فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان
الذي خلقه الله من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها
من موطئ فرس جبرئيل والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا الكلام في
الصورة المنقوشة على الجدار انه فرس بجامع الشكل والجميع اي المستعار له والمستعار منه والجامع
حسي مدرك بالبصر وجعل السكاكي من هذا القسم واشتعل الراس شيبا فالمستعار
منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى والجميع حسي
والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية
صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة المصرحة والمكني عنها بخلاف المصنف فان
كلامه في المصرحة وزعم المصنف ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة
وهو استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط
مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي عطف على اما حسي
يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو واية لهم الليل نسلخ منه النهار فان
المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وهو موضع القاء ظله وهما حسيان والجامع
ما يعقل من ترتب امر على اخر اي حصول امر عقيب حصول امر اخر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم
على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك
ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل
اي كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الشيء الطارئ عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب
ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح
ان المستعار له ظهور النهار في ظلمة الليل واعترض بانه اذا اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون
ولم يقل فاذا هم مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل
هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار وبان
المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي وذلك

عار بن ربيطة ظاهر قال الامام المرزوقي وذلك عار ظاهر اي زائل قال ابو ذؤيب وعيرها الواشون
اني احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها والمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار من ظلمة الليل وتمام
من مقام من فيكون موافقا للكلام غيرهما وذكر العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع كقولك سلخت
الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج كقولك سلخت الشاة عن الاهاب والشاة مسلوخة وذهب
عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول واستعمال الفاء في قوله تعالى فاذا هم مظلمون على
قول غيرهما واما على قولهما فانه يصح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة قريبا مترتبا غير
متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله تقتضي عدم
اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الاية فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من
الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل
الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج النهار من الليل
ففاجاء ودخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس
عن الهواء ففاجاءه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاءه الانكسار لان دخولهم في
الظلام الى نزع ضوء النهار بمنزلة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه
واقول تقوية لذلك لا شك ان الشيء انما يكون اية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى
نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار فليتامل واما مختلف بعضه حسي وبعضه
عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشان والاول حسي
والثاني عقلي وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان الجامع
في احدهما حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا اخر فقال ولان الاستعارة مبناها
على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة والا
عطف على قوله ان كانا حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو
من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل
والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وقد جعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه

اذا كان

١٠٨

اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق
صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والالة ولان المنظور في هذا التشبيه
هو الموت والرقاد لا المرقد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون
قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا له فيكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو ان
الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي
هو المستعار له اقوى فهو لا يصح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه
مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق
المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان
البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة
يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان اي احد الطرفين حسي
والاخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي
والمستعار له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تمحى كما لا يلتئم صدع
الزجاج وكذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب القبة او الخيمة على من
فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار
منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة والصاقها بهم والجامع
الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين
ويكون القرينة اسناد الضرب المتعدي بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية وبالعكس اي الطرفان
مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء
وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار
قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة
لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة اصلية
كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم

معنى وكذا ما يكون متناولا لاسم جنس كالعلم في نحو رايت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ
المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد على التشبيه
والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق
ان الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها
متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر وفيه
في شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير محذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان
هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسم الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية كمقام واسع و
مجلس فسيح ومنبت طيب ونحو ذلك ولا يقع اوصافا البتة واهم ايضا خصوصا اشتقاقا من الفعل كالصفات
المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى
هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم المكان باعتبار وقوع
القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية ولا تبعية وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولذلك
انا اذا قلنا بلغ مقتل فلان اي الموضع الذي فيه ضرب ضربا شديدا ان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا
اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في
الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صيغة
او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال
على نفس الذات ومن يكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه في الاولين اي في الفعل وما يشتق منه
لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد
بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية
وكي معناها الغرضية فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار
المعنى وانما هي متعلقات لمعاني الحروف اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجعت تلك الى هذه بنوع استلزام
فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح كما ستعرفه فيقدر التشبيه في لعلف

الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي بتقدير تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله
الى الذهن ثم سرى التشبيه من الدلالة في جنس النطق بانه دلالة المذكور فيستعار له لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة
فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق
فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون
استعارة فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين
وذلك اذا كان بين ذلك المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غير المشابهة في الاستعمال
فعلى الاول فهو استعارة باعتبار قصد المشابهة في العلاقة ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد في المطلق
في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة ومع صحة التمثيل على احد الاعتبارين فالشيخ
ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه اي موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي لتعليل العداوة
العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي بعلة الالتقاط الغائية كالمحبة والتبني وذلك لان ترتب
على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية ليكون الاستعارة
فيها تبعا للاستعارة في المجرور هذا الذي ذكره المصنف ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في
اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك
لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان
المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة المصرحة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان المشبه
في التبعية لا يكون نفس مفهوم اللفظ نعم الاوجه على ان يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر
في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل
فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني
العداوة واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقق الاستعارة التبعية في ذلك انه
شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة
على ترتب العلة الغائية الذي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام كما مر
في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والاصل انه ان قدر التشبيه في امثال

ذلك فيما دخل عليه الحرف ولا استعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه
الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية ونحو
ذلك فلا استعارة تبعية ومداره قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اي الفعل وما يشتق منه
على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا
في امام قتل البخل واحيى السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قوله
القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم
كل زراد اللهذم من الاسنة القاطعة فاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد
نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع وسرده نسجه فالمفعول الثاني اعني
اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يكون كل منهما قرينة كقول الحريري واقري
المسامع اما نطقت بيانا القيود والجرن الشموسا فان تعلق اقري بكل من المسامع والبيان دليل الاستعارة
او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او على الجميع اعني
الفاعل والمفعول والمجرور نحو قري حرب بني فلان اعني الاعادي بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكي
في ذلك بقوله تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور
اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكره الشارح العلامة من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى
في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة وانما قال مدار قرينتها على
كذا لجواز ان تكون القرينة غير ذلك كقولك قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الحرف
فغير منضبطة والاستعارة باعتبار اخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة اقسام لانها اما ان لم تقترن
بشيء يلائم المستعار له او المستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار منه الاول
مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له او المستعار منه نحو عندي اسد
والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار
له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون
الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي هو يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني

اذا

قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك آخذا فيه وتمامه غلقت لضحكته رقاب المال يعني
اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين ويقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه
فاذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم
الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة فان قيل جعل طعم الجوع لانه
وان لائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم
الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة
لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلت المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس
كانه قيل فاصابها لباس الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد يقال
ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه الآية ان في لباس الجوع
استعارتين احديهما تصريحية وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس
لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم
المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا تكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا تكون تجريدا
و الثالث مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما
ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة
ونظير الترشيح بالصفة قولك جاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله
لدى اسد شاكي السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع مقذف
له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من
الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة
مبالغة في التشبيه فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له ومبناه اي مبنى الاستعارة
على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له عين المستعار منه لا شيء شبيه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار
له علو المكان ما يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني
ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه ويذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء استعار

السمو وعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان وهو الارتقاء الى السماء فلولا ان
قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام
وجه وكذا اي وكالبناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما من التعجب في قوله قامت تظللني
ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد
تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه معنى كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان
مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه
ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل
اي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن
المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي وفيهم من استبعد تسمية
المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه لا معنى للبناء
على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا صريح في الايضاح وهو الذي يدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا
مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله اي قول العباس بن الاحنف
هي الشمس مسكنها في السماء فعز الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع
اليها الصعود ولن تستطيع اليك النزولا وحيث تقديم الظرف على المصدر
وليس في شرح الديباجة فمع جحده اولى هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اي فالبناء على الفرع مع جحد الاصل
كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوي فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه
به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى
الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه
منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى الكاف والغاية في الاستعارة
في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم تدعي ان الصورة
المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه
بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى كما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن

محمد

١٧١

محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد
على ايهما شئت والسلام شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد
الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك الصورة ووجه
الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان
وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية
كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه
بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة
وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية
بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع
له فلا بد ان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة
كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر
فهو المجاز المركب غير الاستعارة وتعريفه بما ذكره عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز
المركب او التمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي سمي مثلا ولهذا
اي ولكون المثل تمثيلا وفشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان
يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة
فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع
فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يختص بالمشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتأنيثا
وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له
بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة واما ما وقع في كلامهم من كون
اللبن بالصيف على لفظ التكلم فليس بمثل بل مأخوذ من المثل واشارة اليه وكون المثل مما فيه غرابة استعير
لفظ المثل للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شأن عجيب ونوع من الغرابة كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد
نارا اي حالهم العجيبة الشأن وكقوله تعالى ولله المثل الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون

اي فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة فصل في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
قد اتفقت الاراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية
لكن اضطربت في تشخيص المعنيين الذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى ثلاثة اقوال الاول
ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسنجي بيانهما والثالث ما اورده المصنف ولما كان ما عنده
امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تتميما لا قسما وتكميلا
للمعاني التي يطلق هي عليه فقال قد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى
المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اداته لا تخرج عن كونه تشبيها
ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة بالكناية
ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك
امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا
عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن
المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك
الامر الذي يختص المشبه به وبه يكون كماله او قوامه في وجه التشبيه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر
المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه
الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذؤيب الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت
اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع التميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء
ليذهب به بطلت عنده الحيل روي انه هلك لابي ذؤيب في عام واحد خمس بنين وكانوا خرجوا
الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة
لا تقلع حكي ان امام المؤمنين ابا محمد الحسن بن علي دخل على معاوية يعوده فقام وتجلد وانشد وتجلدي للشامتين
اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسن على الفور وقال واذا المنية انشبت البيت شبه في
نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا ابقاء على ذي
فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه

فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله
وكما في قول الاخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم
في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي
قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل من
لفظي الاظفار والمنية حقيقة مستعملان في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز
هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا امر عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية
والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ومتلازمان في الكلام لا تحقق احديهما بدون
الاخرى لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية البتة والمكنية يجب ان تكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت
فما ذا يقول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا
الكلام انه ترشيح للتشبيه كالاستعارة كما يسمى اطولكن في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ترشيحا للمجاز
المعنى اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المصنف من تفسيره للاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف
ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكانه استنباط منه لما تقرر في التشبيه قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف
هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود في قولنا اظفار المنية استعارة
السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل
اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح
والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا يشعر كلام الكشاف في قوله ينقضون
عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل
الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا
عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه كقولك شجاع يفترس
اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك
المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة
تخييلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد

الغاية ثم بين كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانه دال على ان قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية
ما ليس لها بناء على التشبيه بما له الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية وذلك انه قال في اسرار
البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه
رأيت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال
هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا ومعلوم
انه ليس هناك اشارة الى معنى يجري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذ اصبحت بشيء مثل اليد للشمال كما يقال رأيت رجلا
مثل الاسد وانما ثبات لك التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذ اصبحت الشمال ولها في قوة تاثيرها
في الغداة شبه المالك تصريف الشيء بيده فتجد الشبه المنتزع لا يلائك من استعارته بل مما يضاف اليه
كالملك يجعل الشمال مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار له الشمال مثلا والشيء وغرضك ان تثبت له
حكم من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ
ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير صحا اي سلا
مجازا عن الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع
عنه قيل هو على القلب اي اقصر هو عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس
الصبا ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان
يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية تكون الاستعارة
بالكناية مجردة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن
المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته فبطلت آلاته اي آلات ما كان يرتكبه وكذا الضمير في معاودته فشبه
زهير في نفسه الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت آلاتها ووجه الشبه
الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة فهذا التشبيه المضمر
في النفس استعارة بالكناية فاثبت له يعني بعد التشبيه المضمر بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة
اعني الافراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية فالصبا
هنا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل والفتوة كذا

في الصحاح

في الصحاح لا من الصبا بالفتح الصبا من صبي صباء مثل سمع سماعا اي لعب مع الصبيان وان ارادة الحقيقة
بعيدة ويحتمل انه اي زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء
اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما تتآخذ في اتباع الغي الا اوان الصبا وعنفوان الشباب مثل المال
والمنال والاعوان والاخوان فتكون الاستعارة اعني استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها
عقلا اذا اريد بها دواعي النفوس وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في
الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف في عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها
فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل
في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تأويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين
القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير ما وضعت له تحقيقا فلا بد من الاحتراز عنه واما على القول
الاخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له
فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة
فيما وضعت له بتأويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف
فمجرد قوله المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من القيد بقولنا من غير تأويل هذا هو المعنى
الصحيح الذي يجب ان يقصده السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال واني ذكرت هذا القيد
ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين واني لا اسميها
حقيقة بل مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل والظاهر
ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما
سبق من ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له لاتفاق القولين على
كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين ولو كان يتعلق
بقوله من غير تأويل فلا بد له لوجب ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة فيجب كون الكلام ملفقا وعرف
السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى
نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام

١٦

في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة
الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فتكون
مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على
المقصود اقامه مقامه فقال **في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن** ارادة اي
ارادة معناها في ذلك الاصطلاح وانما قال السكاكي **بقيد التحقيق** اي قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله
بالتحقيق **ليدخل** في تعريف المجاز **الاستعارة** التي هي مجاز لغوي **على ما مر** من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل
لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في غير ما وضعت له
وهذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه
احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون لا زائدة مثله في قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولي
استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان
مجازا وصاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا وصاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد
لان مثل ذلك يكون مجازا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها فكيف يصح الاحتراز
عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احترازا عن خروج ما اذا اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي **بان الوضع**
وما يشتق منه **اذا اطلق لا يتناول الوضع بالتاويل** لان السكاكي فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال
وقوله بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل وتعيينه بازائه انما
هو بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة لعدم التناول وفي تعريف المجاز بالتحقيق
اللهم الا ان يراد به زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك بقوله ليحترز عن كذا وكذا مبني على ... زيادة
اجيب بان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصح للاحتراز
عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب
القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف
وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفي المتعارف لتعيين المراد اعني غير المتعارف لانتفاء الاسد مطلقا والا لا
يستقيم الادعاء المذكور فلا تكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره **بان التقييد**

باصطلاح به التخاطب اذ ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز ليدخل فيه لفظ الصلوة اذا استعمله
المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا كذلك **لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا** ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل
فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع بما عرفت من معنى التاويل
وانه مخصوص بالاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد
في تعريفهما انما يمكن بهذه العبارة اعني قوله في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل الكلمة المستعملة
فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظ واما على الثاني
فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما قيل من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره
بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات في هذا الكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما وقد عرفت
وكذا ما قيل ان تعريف الوضع بلام العهد عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة
فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم الضر
حتى تقييد الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي وقع فيه التخاطب ولا تغني لفساد التعريف سوى
هذا بل الجواب ان الامور التي تختلف باختلاف الاضافات لا بد في تعريفاتها من القيد بقولنا من حيث هو كذلك
وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسياق الذهن اليه من العلم بكونه اضافيا كما حقق في جميع المتطفين من
تعريفات الكليات الخمس والمتقدمين من تعريف الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة بالنسبة الى معنى
واحد ايضا قد تكون حقيقة ومجازا لكن بحسب وضعين كما مر فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي
موضوعة له من حيث انها موضوعة له اي مع قطع النظر عن امر اخر لا سيما ان تعليق الحكم بالوصف كثيرا
ما يقصد به هذا المعنى مثل قولنا ان الجواد لا يخيب سائله اي من حيث هو جواد فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي
الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له وح يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشرعي
في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من
حيث انها لازمة للموضوع له ما لا يخفى وعلى هذا فينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل
هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن ترك القيد وثانيا انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة
المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له وح استعمال المجاز في غير الموضوع له ليس

من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع
له فهذا جاز ذكره في تعريف الحقيقة دون المجاز فيل والعرض التعريف بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد
يقول لهم على وجه يصح واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناه اذ لا ينصب في الغلط قرينة قاطعة
على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال الكتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى
الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها لان تضمن المبالغة في التشبيه كالاستعارة والا فغير استعارة وعرف
الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف المذكور الاخر اي الطرف المتروك مدعيا
دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد
فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية
لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كالاتي ان الحيوان المفترس
والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع مع انه لك تبع كالتوب المعارية فان المستعير يتجمل
العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها والاخر ليس بمالك ويسمى المشبه به سواء كان
هو المذكور او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه مستعارا له هذا كلامه وهو دال على
ان المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه
في مناسبة التسمية كالنص على ان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجئ من كلامه ما ينافي جميع ذلك ففي الجملة قد وقع
خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح
بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها
تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ان يكون على القطع
وهو قد ذكر قسما اخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه
المتروك محققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها
اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف
احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي
للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي

للمفردات

المفردات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه انه عن التمثيل فيما
من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا لزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها
ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كقولنا الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا
يكون وجوابه ان ظهر انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير
ما وضعت له لانه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى
معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن للفائدة والمتضمن للفائدة
قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف
بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة واجيب بوجوه احدها ان الكلمة قد تطلق
على ما يعم المركب ايضا كما في كلمة الله وكلمة الشهادة فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب
وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة معينة
صح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك لكن نقول نعم ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد
والمركب فان اريد بالوضع الوضع بالشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان
اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي
وضعا نوعيا على ما بين في الاصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على
التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية
وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا لا يصح لرد كلام المصنف حيث ادعى
استلزامه التركيب ولا يصح التوجيه لكلام السكاكي لانه قد عد من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس
الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والاصل انه لم يستلزم التركيب فلا يستلزم الافراد ايضا
وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء او تقييدها واقترانها بالف شيء لا يخرج عن ان يكون
كلمة فالاستعارة هنا هي التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتاخر اخرى والمستعار له التردد فهو
كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط ونهاية النزول في منازل الهبوط وان كان صادرا

ممن هو في غاية الحذاقة والاشتهار بالقطع بان لفظ تقدم في قوله تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل في
معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم
ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريده فيؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة من علم
البيان وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية
محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها
فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع
واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به
فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليه اي على المثل يعني على الصورة
التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به
وهو الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية فالتخييلية عنده لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة
بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم ونام الحكم الشبيه
بانه قد صرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف بعيد جدا
اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي
فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكني عنها وذلك لانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له
لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف انه لا دليل فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون
استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف
المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى هذا التقديرين يكون مستهجنا ايضا
لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف الشراب المكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه اي في
تفسير التخييلية بما ذكر تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها
دليل ولا يدعوا اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه استعارة
توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر ابو علي في الشفاء ان القوة
المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا هم يقولون ان

للوهم

للوهم قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال
العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة وبخلاف تفسير التخييلية غيره اي غير السكاكي لها
للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال وجعل الهذلي للمنية اظفارا فعلى تفسير السكاكي يجب
ان يجعل للشمال صورة متوهمة التي هي شبيهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية
واستعمالا للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية
مستعملة في معناها الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك
لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى
على انه اراد ان يثبت للشمال يدا الا يرى انه يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون المصنف
لان الاستعارة في شيء يقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى
بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم شبه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خص التفسير
المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية
قسم من اقسام المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة
التي هي من اقسام المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى
الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظة الاظفار مستعملة
في معناه الحقيقي لتكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون
مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي وظ ان هذا النزاع ليس لفظيا و
القول باجماع السلف على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل ما يعد ان يدعي اجماعهم على خلافه
ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي
في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات
بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من
الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء
الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر هنا ايضا

وهي تشبيه المجازة والمشبه فلم يكن استعمال المجازة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينها الا ان التعبير عن المشبه الذي اثبت له خص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح يعبر بلفظ كلفظ الاشترا المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشترا ليس موضوعا له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظ الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد نبه هنا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه بها هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنها ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار والتي هي موضوعة للصورة المحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في احدهما دون الاخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله الآية من ان يكون الحبل استعارة للعهد نحو وان العهد استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل لما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف مطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلت رايت اسدا يفترس اقرانه ورايت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانه مجاز عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح مجازا عن الاستعارة زائدا عليها فلا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما واليه معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه وعنى بالمكني عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكني عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها والكار ان تكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا ينفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة

ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكني عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليس كذلك لانه قد فسرها بان يذكر احد طرفي التشبيه ويريد به الطرف الاخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضع له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة اعني قرينة التشبيه المضمر في النفس تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انا لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والاضافة وحل له في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث اورد سواء كان هو ان الاستعارة تقتضي ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه والكار ان تكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه وادعاء انه جنسه التي اكمل من الشجاع باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل هنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها بمسمى المنية كما فعل هناك ان الشجاع مسمى لفظ الاسد بارتكاب تاويل كما هو مبين بان التفصي من التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة من ارادة الهيكل المخصوص لكنه ترك هنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان يدخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم يذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتهيأ له بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من تاويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة كما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فيستدل والجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية هنا الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المشبه بعدما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال في غير ما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به اي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي انما هو عين المشبه الذي هو المنية وهذا حاصل الجواب انه قد تقرر ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة اي الكلمة المستعملة

بناء موضوعة له بالتحقيق ولكن لا نم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال
فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوعة له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ
المنية موضوعة له بالتأويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في
مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع
غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله باعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله
فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا
غاية ما امكن في توجيه كلامه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكني عنه المتروك ذكره
الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق والسكاكي
حيث فسر الاستعارة بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز
اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك ذكره فعلى
هذا لا اشكال عليه الا انه صرح في اخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال
المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي اخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فالا
فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية فالكلام عبارة عن السبع ادعاء
على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري يعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة
بالكناية وح يندفع الاشكال بحذافيره **واختار السكاكي** رد الاستعارة **التبعية** وهي ما تكون في الحروف والافعال
وما يشتق منها **الى الاستعارة المكني عنها بجعل قرينتها** اي قرينة التبعية **استعارة مكنيا عنها و** جعل الاستعارة
التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكني عنها **على نحو قوله** اي قول السكاكي **في المنية واظفارها** حيث جعل المنية
استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة
عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن
المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة
بالكناية عن المطعومات المشتهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ نقري اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في
سائر الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية

للالتقاط

للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة
بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية
يجعله هو استعارة بالكناية وانما اختار السكاكي ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام
ورد هذا اختاره السكاكي **بانه** اي السكاكي **ان قدر التبعية** كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا **حقيقة** بان
يراد بها معناها الحقيقي **لم تكن استعارة تخييلية لانها** اي التخييلية **مجاز عنده** اي عند السكاكي لانه جعلها
من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه الا انه قال المشبه
فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم تكن التبعية تخييلية **فلم تكن**
الاستعارة المكني عنها **مستلزمة للتخييلية** لوجود المكني عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون
التخييلية ووجود الملزوم بدون اللازم محال **وذلك** اي عدم استلزام المكني عنها التخييلية **باطل بالاتفاق**
والا اي وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا **فتكون التبعية** كنطقت
مثلا **استعارة** لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين اي المشابهة ولا نعني بالاستعارة الا
هذا **فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي** من رد التبعية الى المكني عنها **مغنيا عما ذكره غيره** اي غير السكاكي من
تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر اخرا الى القول بالاستعارة التبعية حيث لا بد
له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل زعم ان هذا استعارة والاستعارة في الفعل
لا تكون الا تبعية وفيه ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما تكون كذلك اذا
كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعض
من له حذاقة في غير هذا الفن جوابا من اعتراض المصنف انا لا نم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة
التخييلية لانها ليست من نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان واثبات معنى قوله في المفتاح لا ينفك المكني عنها
عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكني عنها لا على العكس كما فهمه المصنف فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا بالحال
الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فههنا استعارة مكني
عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكني عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها
ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يقيم بالذب عن كلام

بل هي موضوعة له بالتحقيق ولكن لما ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال
فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوعة له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ
المنية موضوعة له بالتاويل المذكور وبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في
مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع
غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله باعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله
فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا
غاية ما امكن في توجيه كلامه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكني عنه المتروك ولفظ
الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء والمشبه مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه كما في التصريحية والسكاكي
حيث فسر الاستعارة بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز
اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى
هذا لا اشكال عليه الا انه صرح في اخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن
المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي اخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فلا بد
في توجيهه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة بالكناية فالكلام عبارة عن السبع ادعاء
على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري يعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في كتب الاستعارة
بالكناية وح يندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف والافعال
والمشتق منها الى الاستعارة المكني عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة
التبعية قرينتها اي قرينة الاستعارة المكني عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل المنية
استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة
عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن
المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قوله نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة
بالكناية عن المطعومات المشتهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ نقري اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في
سائر الامثلة ففي قوله ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية

للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة
بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية
يجعله هو استعارة بالكناية وانما اختار السكاكي ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام
ورد ما اختاره السكاكي بانه اي السكاكي ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان
يراد بها معناها الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها
من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه
فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم تكن التبعية تخييلية فلم تكن
الاستعارة المكني عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكني عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون
التخييلية ووجود الملزوم بدون اللازم م وذلك اي عدم استلزام المكني عنها التخييلية بط بالاتفاق
والا اي وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت
مثلا استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين اي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى
هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكني عنها مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي من
تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر اخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لا يمكن
ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل
لا تكون الا تبعية وبيان ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما تكون كذلك اذا
كانت جهة قصد المبالغة في التشبيه والفرق بين الامرين ممنوع فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعض
من له حذاقة في غير هذا الفن جوابا من اعتراض المصنف انا لا نم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة
التخييلية لانها ليست من نطقت بل في الحال اذ يجعل للحال لسانا بمعنى قوله في المفتاح لا ينفك المكني عنها
عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكني عنها لا على العكس كما فهمه المصنف فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا بالحال الانسان
الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم للحال فهنا استعارة مكني
عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكني عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسم المصرح بها
ولا تعرض بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يتهم بالنزاع في كلام

امدمن غيران ينظر فيه اول نظرة فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية الاتفاق
الاتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف
في قوله ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيهها بالحبل والنقض استعارة لابطال
العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمي يكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اراد
اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب
السلف وعنده لا لزوم بينهما اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع وقد
توجد هي دون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها امر مقدر وهمي كالاظفار
في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل والهزم في قولك
هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المصنف لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الاستعارة
كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد
من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى عنها
والتخييلية تفسير المصنف مثلا في نطقت الحال بحذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق
لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار ولا يلزم القول
بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف الظاهر من ان التخييلية عندهم حقيقة كما يدل استعمال
واظفار المنية **فصل في شرائط حسن الاستعارات حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل** على سبيل
الاستعارة **برعاية جهات حسن التشبيه** كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما
علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن و
القبح **وان لا يشم رائحته لفظا** اي وبان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ لانه
يبطل الغرض من الاستعارة وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة
اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه
كقوله طي كان في تشبيه صدغيك بالمسك قاعدة التشبيه نقصان ولكن من زعم ان من شرائط حسن كل
منهما ان يكون سالما عن معنى تصف او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطأ لان المرشحة من احسن

انواع الاستعارة نعم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر **ولذلك** اي ولان شرط حسنه ان لا
يشم رائحة التشبيه لفظا **يوصى ان يكون الشبه** اي ما يكون به حوّن التشبيه **بين الطرفين جليا بنفسه** او بسبب
عرف او اصطلاح خاص **لئلا يصير** كل منهما **الغازا** اي تعمية ابراد ذي الغرض لكلامه وادعى مراده ومنه
والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير الغازا اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم يراع
لم يشم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن **كما لو قيل في التحقيقية رأيت اسدا واريد انسان ابخر**
وفي التمثيل رأيت **ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس** من قوله الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي
تجدون الناس كابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يركبه الرجل جملا كان او ناقة يريد ان
المرضي منتخب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست
مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة او هي جملة مستأنفة **وبهذا
ظهر ان التشبيه اعم محلا** يعني ان كل ما يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتأتى فيه التشبيه من غير
كل ما يتأتى فيه التشبيه يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير تعمية والغازا
ويخفى بالاطلاق كالمثالين المذكورين **ويتصل به** اي بما ذكر من انه اذا خفي التشبيه بين الطرفين لا يحسن
الاستعارة ويتعين التشبيه **انه اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة
لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة** لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسألة تقول حصل في قلبي
نور ولا تقول كان في قلبي نورا وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاني في ظلمة و
الاستعارة **المكنى عنها كالتحقيقية** في ان حسنها برعاية حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة
التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها عند المصنف وليس لها في نفسها
تشبيه لانها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة
للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها
واحد انتهى ما والملام ولقائل ان يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه
فلو لم يحسن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا ذكر في التحقيقية والمكنى عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما تطلق
بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كما توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح

ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهو الذي في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه
قد نقل عن محله الاصلي اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وهو قد صرح بان الجر ليس
كذلك مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه حاول التنبيه على المعنى الثاني اقتداء بالسلف
واحترازا بالضبط الشامل عن الاخلال عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال **وقد يطلق المجاز على كلمة تغير
حكم اعرابها** الغالب اضافة الحكم الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى آخر
بحذف لفظ او زيادة لفظ **كقوله تعالى وجاء ربك واسئل القرية** **وقوله تعالى ليس
كمثله شيء وهو السميع البصير اي جاء امر ربك** لاستحالة مجيء الرب **واسئل اهل القرية** للقطع بان المقصود سؤال اهل
القرية وان كان الله تعالى قادرا على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لا يرجع
الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد
اهلها فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسئل القرية عن اهلها وقل لها ما
صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك وللقرية
الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف **وليس مثله شيء** فالحكم الاصلي
لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء
مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان
احدهما انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ
لازم لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان لزيد اخ
لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان
هو مثل مثله اذا التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا
البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله و
عمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه
وبلوغه فلا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وكانهما
عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله بل يداه مبسوطتان فان

معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئا
آخر حتى انهم استعملوه فيمن لا يد له فكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل وفيمن لا مثل له وقال صاحب المفتاح
في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا
ولهذا لم اذكر الحذف في تعريف المجاز لكن العهدة في ذلك على السلف وفيه نظر لانه ان اراد بعده من المجاز اطلاق
لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل الاشتراك او المجاز او الاشتراك وان اراد انه حقيقة
من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير جماعة وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون
المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفه كما في التعريف الذي نقله السكاكي منهم
وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع
من المجاز لانه يستعمل في معناه الاصلي والا لدخل في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيمهم المجاز الى هذا
النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كالمستثنى متصل ومنقطع على ما يعرف فللسكاكي ههنا رأيا تفرد به
والله اعلم **الكناية** في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وفي الاصطلاح
تطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع
جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكني به والمعنى مكني عنه والثاني نفس اللفظ وهو المراد ههنا
لقوله **الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه** اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه
كلفظ طويل النجاد والمراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد
ايضا **فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه** كارادة طول النجاد مع ارادة
طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يصح في قولنا رأيت اسدا
في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز
ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم
بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم
المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة

الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية
كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له
نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع اخر من المصباح
تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير
معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية يشتركان
في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدم التصريح وهذا يشعر بان مراد المصنف من قوله الكناية تخالف المجاز من جهة ارادة
المعنى مع ارادة لازمه وان كان ميله الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء
زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى
قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح
والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح
اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع
له وفيه ما فيه **وفرق** اي فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز **بان الانتقال فيها** اي في الكناية **من اللازم**
الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه **وفيه** اي في المجاز **من الملزوم**
الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع
الى الشجاع **ورد** هذا الفرق **بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم** لان اللازم من حيث
انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير كونه مساويا
وحينئذ فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة فلا حاجة لا يبقى اعم ولو سلم ولكن المجاز
ايضا كذلك **وح** اي واذا كان اللازم ملزوما **يكون الانتقال من الملزوم** الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق
الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية
على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا متوقف على مساواة اللازم للملزوم وحينئذ يكونان متلازمين
فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم حينئذ بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده
ان اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط لها دونه قلنا لا نم ذلك وما الدليل

عليه

عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة
ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو
تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين
كاستعمال الغيث في النبت وكاستعمال النبت في الغيث **وهي** اي الكناية **ثلاثة اقسام الاولى** اي
القسم الاول والتانيث باعتبار كونه عبارة عن الكناية يعني الاولى من الكناية **المطلوب بها غير صفة**
ولا نسبة فمنها اي فمن الاولى **ما هي معنى واحد** وهي ان يتفق في صفة واحدة من الصفات
اختصاص بموصوف معين عارض فيذكر تلك الصفة فيتوصل بها الى ذلك الموصوف **كقوله** الضاربين
بكل ابيض مخذم **والطاعنين مجامع الاضغان** المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان
معنى واحد كناية عن القلوب **ومنها ما هي مجموع معان** وهو ان تؤخذ صفة فتضم الى لازم اخر واخر لتصير
جملتها مختصة بالموصوف فيتوصل بذكرها اليه **كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار**
ويسمى هذا خاصة مركبة **وشرطهما** اي شرط هاتين الكنايتين **الاختصاص بالمكني عنها** ليحصل الانتقال
من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع معان
بعيدة قال المصنف وفيه نظر لعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثالث بان يكون الانتقال بلا واسطة
والبعيدة بان يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع
معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى
شيء ثم منه الى الانسان والجواب ان القرب بهذا المعنى اخرى لم يسموها القريبة لبساطتها واستغنائها
عن ضم لازم الى اخر وتلفيق بينهما والتكلف في التاني والاختصاص والبعد بخلاف ذلك **الثانية**
من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول
القامة وكذلك فهي ضربان قريبة وبعيدة **فان لم يكن الانتقال** من الكناية الى المطلوب
بواسطة فقريبة والقريبة قسمان **واضحة** يحصل الانتقال منها بسهولة **كقولهم كناية عن طول القامة**
طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وقولنا
طويل النجاد بقوله **والاولى كناية ساذجة** لا يشوبها شيء من التصريح **وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير**

الراجع الى الموصوف مرفوع اعني جعل المرفوع مسندا اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له
الدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون
طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد
والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد بتأنيث وتثنية وجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير
الموصوف وانما جاز ههنا اسناد الصفة الى ضمير الموصوف مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني المضاف
اليه لكونها جارية على الموصوف في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت
الصفة المذكورة كزيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها كزيد ابيض اللحية
اي شيخ وكثير الاخوان اي منصور بهم بخلاف زيد احمر فرسه اذا اسود ثوبه فانه يمتنع فيه الاضافة ولذا لا يقع
هند فائدة الكلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم لا جعلت انها كناية مشوبة بالتصريح كما
كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تصريح كذلك ما يشتمل
على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بان في ...
للصفة اليه واعتبار الضمير العائد الى السبب انما هو لمجرد الاسناد اللفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول
مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تأمل واعمال روية كقولهم
كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به
على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع
عليه كل احد وليس ينتقل الى امر اخر ومن ذلك الاخر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن
لا في بادي النظر وهذا ليس من البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة
خفية عن هذه الكناية اعني قولهم عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية
بعيدة ~~من الابله لانه ينتقل منه~~ بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون
الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فيه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود
المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى
المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة

احراق الحطب تحت القدر ومنها اي من كثرة الاحراق وكذا كل صغير في مضافاته الى الكثرة
التي قبله الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد
جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة
على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام
الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه وهو معنى قول صاحب المفتاح
ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اي قول زياد
الاعجم ان السماحة والمروءة اي كمال الرجولية والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد
ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر ام لا
فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول
اي او بمثل القول او منصوب معطوف على معمول ان يقول اي او ان يقول نحو قولنا انه تختص
بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ونحوها والاسناد ونحوه مثل ان يقول
سماحة ابن الحشرج سمح كان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به في امثلة القسم الثاني بالاضافة
او الاسناد الى الموصوف او ضميره الا ترى ان طول القامة المكني عنه بطول النجاد
مضاف الى ضميره في قولنا طويل نجاده ومسند الى ضميره في قولنا طويل النجاد وكذا في نظائره
وغيره كذا في المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح باختصاصه
بها الى الكناية بان جعلها اي جعل تلك الصفات في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي
تكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء مضروبة عليه اي على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا لانه قد
يكون ذوو قباب في الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في
مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اي نحو قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف
بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد
والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين ثوبيه وبرديه وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان
قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني كطويل نجاده بناء على ان

الثوب والبرد الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح
باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك
تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة
على ثوب المجد للثوبين فضلا من التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا
باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم اكثر من ان تحصى فان قلت هنا قسم رابع
وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا كثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية
اليه قلت ليس هذا كناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد و
الثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين
القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من
يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي
وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا
اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى ايضا عن الكفر باعتقاد حل الخمر ولا
يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور في الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان
التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال فاذا كان الموصوف غير مذكور
كان القسم الثاني مستلزما للثالث من غير عكس فافهم وعرض الشيء بالضم ناحيته من اي وجه جئته
يعني نظرت اليه من عرض وعرض اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت الى تعريض
وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان
التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض
اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم
التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكأنك اشرت به الى جانب و
تريد جانبا آخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف
الكناية ان يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان يذكر شيئا يدل به على شيء لم يذكره

كقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح
لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة
والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من
جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع
صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض
اللفظ اي جانبه ولغيرها اي والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير
الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب
لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز هو
ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط
بلا خفاء كما في قوله اوما رأيت المجد القى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي
والتعريض قد يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اي لا تريد المخاطب
وان اردتهما اي المخاطب وانسانا آخر معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي
وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد
في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون
كناية وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية
بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض
قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال اللفظ في غير
ما هو موضوع له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية
كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير
الموضوع له وليس كناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر
لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يدل الكلام على معنى
دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني

كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا اذيتني فستعرف كلام دال
على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الكل من صدر منه الايذاء
فان استعملته واردت به التهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد
غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا او فرضا وتقديرا كان
مجازا والله اعلم بالصواب فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح
لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم
يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وهذا واضح لا اشكال في بيان
اللزوم في ساير انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية
ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة والمراد بها
الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنية عند المصنف ليستا من انواع المجاز قال
الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا من
الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافها بل لانه يفيد تاكيدا لاثبات المعنى لا يفيده
خلافه فليست مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان له
الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول
افاد تاكيدا لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير
القرى ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيدا لاثبات
كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترض المصنف ان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه الشبه
ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه والظاهر ان قولنا رأيت اسدا يفيد للمراد شجاعة اتم مما يفيد
قولنا رأيت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني لا يفيده شجاعة دون
شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى
لا يفيدها خلافه ثم اجاب المصنف بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد
ان ذلك ليس بسبب في شيء من الصور فهذا تحقق في قولنا رأيت اسدا بالنسبة الى قولنا رأيت

رجل

رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد او زايدا عليه في الشجاعة ولا
يتحقق ايضا في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا قد يفهم من المطول بعض كلام الشيخ ان
شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع زيادة شجاعة في المعنى مثلا اذا
قلنا رأيت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا
كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان
المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما
ذكرناه انه قال فان قيل مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد في
الشجاعة ان المساواة في الاول يعلم من طريق المعنى وفي الثاني من اللفظ قلنا لا يتغير
حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى اخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد
فهكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعله اسدا وهذا صريح في ان زيادة ما
ذكرنا لكن المصنف كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من
عبارات الشيخ لا فتقارها الى تامل
والله اعلم بالصواب

الفن الثالث علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها
وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في
قوله يتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى
الحال ورعاية وضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد
محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق الدرر على اعناق الكلاب والخنازير
فقوله بعد متعلق بالمصدر اي تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه تحسين الكلام مفهومها
الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان
داخلا في البلاغة او غيره داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما هو
داخل في البلاغة مما يبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيه بعض
ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع
وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الافادة والاصالة
وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ للكلام ولفظي اي راجع الى اللفظ كذلك وبدأ بالمعنوي لان
المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور
منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ
وهي الجمع بين المتضادين اي معنيين متقابلين في الجملة اي ليس المراد بالمتضادين هنا الامرين
الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك وهو
ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان
تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا
من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا
وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام
معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها
ولا يتضرر احد بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر

تشتهيه النفس وتميل اليه لكانت اجد في تحصيله واعمل اومن نوعين عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي
ان يكون هذا ثلاثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او
من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم والثاني
بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما
مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا
والثاني نحو ولا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره
بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا
داخلا في تعريف الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي برأسه
فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها
الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله
ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد
من الاول الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية فقد بلغ من
الوضوح الى حد يستغني عن البيان ولا يخفيه الا من لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول
الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود
حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة
والبعيد هو الذهب وهو المراد هنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق
احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان
لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحوه قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار
لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة
المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني
الجمع بين المعنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي
يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل

بين البكاء وظهور الشيب لكنه عبر عن ظهور الشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا للمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يخص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اي بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لان يكونا متناسبين او متماثلين فان ذلك غير مشروط كما في من الامثلة ثم يخص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد والذي يقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل اتى بالحسن والدين والغنى ثم بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان في الجمع هنا المقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستتبعا لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء وفي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا اخر حيث قال هي ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرط ههنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات امر شرط ثمة اي فيما بين الضدين او الاضداد ضده اي ضد ذلك الامر كهاتين الايتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب

فعلى

١٨٦

فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه اي من المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للاخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلثة امور كقوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اي المنحنيات بل الاسهم مبرية بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسمعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال ولهذا جعل البحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها اي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا كقوله تعالى لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بالتامل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه اذا غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات

الذين ينجم اي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله
فيما خلق له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب
لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بين السقط وحرف
كنون كتب بها ولم يكن جال يوم الرسم غيره النقط الحرف ان فيه المهزول له وهي مجرورة معطوفة على الخط
في البيت ان يتكمل من الخط الا ما في غادة لها من عقيق في ممالكها رهط والنون هو المعروف
من حروف المعجم مشبه به ان قد في انه قد والاكثر وليس المراد بها الحرف على ما ادام وراء اسم فاعل من
راية اذا ضرب رئة وكذا وان اسم فاعل من وراء الركاب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط ما تقاطر على
الرسوم من المطر وقوله يوم الرسم صفة راء والمعنى كحلة الجبهة من ان ركب من النوق ما هي
في الضمر والانحناء كالنون يركبها الاعرابي لزيادة الاطلال فيضرب رئتها ولا حراك لها من شدة الهزال
يريد ان راكب هذه الجبهة سمان ذوات اسمه فيه ذكر الحرف والنون والراء والدال والنقط ايهام
ان المراد بها معانيها المتناسبة واما ما يسميه بعضهم بالتفويف من قولهم برد مفوف للذي على لون وفيه
خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة
المقادير كقول من يصف سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها طرزا من البرق كالتبر
فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل اي لبس السربال والقميص والوشي ثوب
منقوش والخز جمع خز وتطرزت اي اتخذت طرازا والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع
له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقول ديك الجن احل وامرر وضر وانفع ولن واخشن
ورش وابر وانتدب للمعالي اي كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق لينا
لمن يلاين خشنا لمن يخاشن ورش اي اصلح حال من يحتاج حاله واصلح من بري القلم نحته اي قصد
حال المقدين وانتدب اي اجب للمعالي داعيها فانه لا رفا ينتدب اي دعاه له فاجاب فالاول
داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور
المتقابلة ومنه اي من المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته رقبته
والراصد السبع الذي يرصد لينقض والرصد القوم الذين يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد

والجمع

والجمع والمؤنث ويسميه بعضهم التسهيم يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل
العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من النظم فقوله وهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه
فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او من
البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو آخر كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف الروي فقوله ما يدل متعلق
بيدل اي انه يجب فهم العجز في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر
الابيات او الفقر ويجب تكراره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة
حرف الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي
بينهم فيما هم فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما فيه
~~يختلفون فانه لو لم~~ اختلفوا او فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم
اللقاء كلامي فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل كلام
وسلام لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة كقوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا
انفسهم يظلمون وفي البيت كقوله اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم تستطع شيئا
فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي من المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره
لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا
محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه
من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لانه لم
فانه غير مناسب على ما لا يخفى نجد محبه وقع على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء لك
طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا ذكر الخياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ
الطعام وكقوله تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله وان كان
لا يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا كقوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله
ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ
كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكدا لآمنا بالله اي تطهير الله لان الايمان

بتطهير النفوس فيكون امرا مشتملا على تطهير الله نفوس المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى
تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله امنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لامنا بالله لما ان
الايمان لكنه ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اي في المعنى في
ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية
يقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الان صار نصرانيا
حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغنا وطهرنا به
تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قوله قولوا امنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين
فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم نصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر عن
الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية
التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول
لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع
بلفظ الغرس للمشاكلة تقديرا بهذه الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ومنه اي ومن المعنوي المزاوجة
وهي ان تزاوج اي توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم لقد
حيل بين العير والنزوان بين معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيان واقعان في الشرط
والجزاء مزدوجين في ان يترتب على كل منهما معنى رتب على الاخر كقوله اي كقول البحتري اذا ما
نهى الناهي ومنعني عن حبها لج بي الهوى ولزمني اصاخت الى الواشي اي استمعت اليه
النمام الذي يشي حديثه ويزينه وصدقته فيما افترى علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها
الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان يترتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله اذا احتربت
يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين
في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها
ما ذكرنا لا ما يسبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما
جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا

يعرف

يعرف احد يقول ان المزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم علي اجلسته فانعمت عليه ومنه اي من
المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام على جزء اخر ثم يؤخر ذلك المقدم
على الجزء الاخر والعبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس
فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت وظاهر عبارة المصنف صادق على مثل قوله وتخشى الناس والله
احق ان تخشاه وقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع ولا عكس
فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف
نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي
الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات
على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي من الوجوه ان يقع بين متعلقي
فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم
الحي على الميت واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان لفعلين في جملتين
ومنها اي من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو قوله تعالى لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن
فقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن عن هم وهما لفظان
واقعان في طرفي الجملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت باحراز الفنون ونيلها
رداء شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين لي ان الفنون جنون ومنه
اي من المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة
كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم اي لم يبلها وتغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق
على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار
لنكتة وهو اظهار الكابة والحزن والحيرة والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه
عقله وافاق بعض الافاقة فتدارك كلامه فقال بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله
قال لهذا المقابل لا به ومنه اي من المعنوي التورية ويسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له
معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع

شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى
ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي
تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن البعيد المراد اما بلفظه قبله نحو والسماء بنيناها
بايد فانه اراد المعنى البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة
المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضي ابي الفضل عياض يصف ربيعا باردا
او الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي والحمل يعني كان الشمس من كبرها وطول
مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي في اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها
البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشا حيث ذكر الخرافة
وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من المورى بهما ترشيحا للاخرى كبيت السقط اذا صدق الجد
افترى العم للفتى مكارم لا تكرى وان كذب الخال اراد بالجد البخت وبالعم الجماعة من الناس وبالخال
المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان
الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما امتنع ههنا
المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان
اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن و
المسافرة من علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله تعالى والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف
على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة
من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته حقيقة او مجازا وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي
بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليد بالقدرة وقد ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا
يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على
السامع من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى
المصنف على جعل الايتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي ومن المعنوي
الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين ثم يراد بضميره اي بالضمير الراجع الى

ذلك

[illegible]

ذلك اللفظ معناه الاخر او يراد باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين
ثم يراد بالاخر اي بالضمير الاخر معناه الاخر فالاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه
وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول
البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين
الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالاخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوا
بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي ومن المعنوي اللف والنشر
وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد من احاد هذا المتعدد من
غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اي يرد ما لكل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول و
هو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون
الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو
السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب
اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للاخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا
على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن
وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل
يشبه به الكفل في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد
وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا
لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على
طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وذلك ان
نجعله قول الفريقين فانه قد لف بين الفريقين في قوله وقالوا والمعنى قالت اليهود وقالت
النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين القولين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو
المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال هو ان تلف بين شيئين في الذكر ثم تتبعهما

[illegible]

كلا مشتملا على متعلق بأحدهما ومتعلق بالآخر من غير تعيين اى قالت اليهود لن يدخل الجنة الا
من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او
بين القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او الى كل قول مقوله
للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت
اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب
وعدمه وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل واحد
لونه بعده ثم يذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والآخر
مجمل وهذا معنى لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا للتأديب
والاكرام ومما نحن فيه النشر على ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على
سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم و
لعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر رمضان وامر المرخص له بمراعاة عدد
ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من
كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولعلكم تشكرون اى
ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبيينه الا
الثقات المهرة من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات
امر الشاهد بصوم الشهر ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة لما علم من كيفية القضاء
وهو مما لم يذكره في تفاصيل المعللات فما ذكره في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير
الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليس لانه
مستقل بالتعليل بشيء من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية
القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص له باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص
فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة
عدة ما افطر ليصوم فيها في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر

بصوم

بصوم الشهر واحدا امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع
ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحدة من هذه الثلثة وهذا يقتضي ان قوله
ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ثم قال لا امر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان المراد العدة اى الشهر كله في
امر الشاهد وعدة ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر بالكمال
عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة
اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اى ومن المعنوي الجمع وهو
ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون
زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر كقول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة
ان الشباب والفراغ والجدة اى الاستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجدا ووجدانا
وجدة اى استغنى مفسدة للمرء اى مفسدة وهو ما يدعو صاحبه الى الفساد ومنه اى
من المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع واحد في المدح او غيره كقوله اى
قول الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين ونوال
الغمام قطرة ماء ومنه اى ومن المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل
اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده
اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف
اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتأمل فانه دقيق كقوله اى
المتلمس ولا يقيم على ضيم اى ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اى لا يقيم احد على
ظلم يراد ذلك بذلك الاحد الا الاذلان وهذا الاستثناء مفرغ وفيه اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في الظاهر
وان كان في الحقيقة مسندا الى العام المحذوف عير الحي اى العير المار الوحشي والاهلي وهو المناسب
ههنا والوتد هذا اى عير الحي على الخسف اى الذل مربوط برمته اى قطعة حبل بالية وذا اى الوتد
يشج اى يدق ويشق راسه فلا يرثي اى لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف
الى الاول الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قيل هذا وذا وان في الاشارة

الى القرب وكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العبرة والوحدة فلا يتحقق التعيين حتى يكون البيت من قبيل
اللف والنشر فنقت لانم الشاذى بل في حروف التنبيه ابدا الى ان القرب فيه اقل وانه يفتقر الى تنبيه ما
فيكون اشارة الى عراق ولو سلم فنقول حصلت ههنا اشارة الى عراق وذا الى الوحدة او بالعكس كجعل التعيين
غاية ما في الباب ان التعيين محتمل وليس هذا في اللف والنشر فلا ومنه اى من المعنوى الجمع مع
التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتى الادخال كقوله اى قول الوطواط فوجهك
كالنار في ضوئها وقلبى كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما
بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحراق ومنه اى ومن
المعنوى الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت
حكم فالاول كقوله اى الجمع ثم التقسيم كقول ابى الطيب حتى اقام المدوح وهو سيف الدولة وفيه تضمين
الاقامة معنى التسليط عدا اى بعد فقال على اربابها جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة وهى من بلاد الروم
يشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهى معبد
النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعنى قاد المقانب يعنى قاد العساكر حتى اقام حول
المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالمدوح اجمالا لانه
يشمل القتل والنهب والسبى وغير ذلك ثم قسم في البيت الثانى وفصله فقال للسبى ما نكحوا والقتل ما ولدوا
لم يقل من نكحوا ومن ولد والموافق قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ولان في التعبير عنهم
بما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوى العقول وذكر صاحب المفتاح
قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف ومرتبع وقال وقد
جمع فيه ارض العدو وما فيها من كونها خالصة للمدوح ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رايناه من نسخ
ديوان ابى الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما اورده المصنف وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبى
ما نكحوا بابيات كثيرة والثانى كقوله اى التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا
ضروا عدوهم او حاولوا اى طلبوا النفع في اشياعهم اى اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اى
غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة وهى الطبيعة والخلق فاعلم

شرها البدع جمع بدعة وهى في الاصل الحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد بها مستحدثات
الاخلاق الا انها كالغرائز منها قسم في البيت الاول صفة المدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء
ثم جمعها في البيت الثانى في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه اى ومن المعنوى الجمع مع التفريق
والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلاثة كقوله تعالى يوم ياتى
اى ياتى الله اى امره او ياتى اليوم اى هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما
ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اى باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا
من موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف اخر والماذون فيه هو الجواب
الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اى من اهل الموقف شقى وجبت له النار بمقتضى
الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير وشهيق
الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اى سموات الاخرة و
ارضها لانها دائمة مخلوقة للابداء وهى عبارة عن التابيد ونفى الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير
وما لاح كوكب وغير ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففى الجنة
خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اى غير مقطوع ولكنه ممتد
الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود
في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة بمعنى ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون
بالزمهرير وغيره من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل
وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على
مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء
لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثانى معناه ان بعض
اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم وان التابيد من
مبدا معين كما ينتقص باعتبار الانتهاء كذلك ينتقص باعتبار الابتداء واعلى السعادة ثم هم
باعتبار شرهم لم يسعدوا بالايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصى فقد جمع الانفس في عدم التكلم

بعبارة لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينها بان بعضها شقي
وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اي لا نفس من اهل الموقف واعدم قسم واضاف الى السعداء
مالهم من نعيم الجنة والى الاشقياء مالهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الآية وقد يطلق التقسيم
على امرين اخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي
قول ابي الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال لشدة وطأتهم
وثباتهم على اللقاء اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف اي مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية
مهمهم ومدافعة خطب كثير اذا اشتدوا لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال
المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها هو ما والثاني استيفاء اقسام الشيء كقوله تعالى يهب
لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان
اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او قد استوفى جميع الاقسام
ذكرا وانثى فقدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاء الانسان فكان
ذكر الاناث الاتي هي من جملة ما لا يشاء الانسان اهم الكنه الحبرية خير الذكور عرفهم لان في التعريف
تنويها بالذكر وكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقا
من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمعنى اخر
ومنه اي ومن المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر اخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر
ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الامر
ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف اخر
بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان يكون من التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم
في الصحاح حميمك قريبك الذي يهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه اي مع ذلك الحد
ان يستخلص منه اي من فلان صديق اخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية
الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع
منه البحر في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف والمعنى قولهم

لقيت

لقيت من زيد اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت
بلقائه اسدا ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير
حصل لي من حصوله صديق حميم فيتأمل ومنها ما يكون بدخول في المعية والمصاحبة في المنتزع كقوله
وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرسا
قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحرب تعدو اي يسرع بي الى صارخ الوغى اي مستغيث في الوغى وهو
الحرب بمستلئم اي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق وهو الفحل
المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه عن مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس
درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا اخر لابس
درع ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع منه كقوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد
لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها
بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف كقوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن بقيت
لارحلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة وروي تحوي الغنائم فلظرف منصوب
بارحلن او يموت منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكانه
انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولهذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك اذ لا معنى الانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت مني كريم فيكون من القسم الاول
اعني ما يكون من التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة
عليه وههنا سقط ما قيل انه اراد ان في البيت نظرا لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة
لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم نفسه من
ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد والنصح في قوله اقول لها اذ جشأت
وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية كقوله يا خير من يركب المطي
ولا يشرب كأسا بكف من بخلا اي يشرب الكأس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا
يشرب هو بالكأس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف

كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان
لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه
كناية لا ينافي التجريد وانه ان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة
الانسان نفسه وبيان التجريد فيها انه ينتزع من نفسه شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام
ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اراد
بالحال الغنى فكأنه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى ودع
هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اي ومن المعنوي المبالغة المقبولة لان
المردودة لا يكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام
ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد به قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس
ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة
مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان
في قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة اعني
الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن
او يفضن ونحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف اشار الى
المبالغة والى تقسيمها ليتعين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل ومنه المبالغة بل قال والمبالغة ان يدعي
لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه
اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد
الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول
امرئ القيس يصف فرسا بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء في الصحاح العداء بالكسر
الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الاخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر
من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اي
لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا

ممكن

١٤٣

ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا
ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع
عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع
ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه
الضمير للشأن لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه تخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة
وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة
نحو لفظ يكاد في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومثله بيت السقط تكاد ركبا وادان
والماء وراد فكادان يشجوا الرجالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي
الطيب عقدت سنابكها عليها الضميران للجياد اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤوسها
عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اي على ذلك العثير لامكنا اي العنق
ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متكاثفا بحيث
صار ارضا يمكن ان يسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ومنها ما اجتمع فيه الامران اي
ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله اي قول القاضي الارجاني يصف
طول الليل يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني اي يوقع في خيالي ان الشهب
محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهري
في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظة يخيل
مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب
غدا ان ذا من العجب ومنه اي من المعنوي المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة
اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب كقوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان المراد به خروجهما عن
النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث
زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف

من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه ما والا لم يثبت ذلك لان نقد دلائله ليس
قطعي الاستلزام للمطلوب وانما هو من المشهورات الصادقة وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر
فيها الى النعمان بن منذر وقد كان مع آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك
ريبة اي بايربت الانسان وقلقه واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اي بعد الله من اعظم
المطالب فالحلف به اعلى الاحلاف لئن كنت قد بلغت عني جناية لمبلغك الواشي اغش من
غش او اخان واكذب واللام في لئن كنت موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرأ
لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب واراد به الشام مستراد اي موضع يتردد فيه لطلب
الرزق ومذهب من اراد الكلأ وارتاده ومذهب اي في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما
مدحتهم احكم في اموالهم واقرب كفعلك اي يحكمونني في اموالهم ويقربونني ويرفع المنزلة عندهم كفعلك
انت في قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا يعني لا تلومني ولا تعاتبني
على مدحي آل جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا
يعد ذنبا كذلك مدحي لمن احسن الي وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى
صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن
اللازم باطل فكذا الملزوم وهذا مردود على صورة القياس الاقتراني قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم
يعيده وهو اهون عليه اي الاعادة اهون عليه من البداءة وكل ما هو اهون فهو ادخل في
الامكان فالاعادة ادخل في الامكان وقوله حكاية عن ابراهيم قال لا احب الآفلين اي الغاربين ودليله
ليس بحق فالقمر ليس برب ومنه اي ومن المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعي لوصف علة مناسبة له
باعتبار لطيف غير حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون ما ذكر علة له في
نفس الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محسنات
الكلام لعدم التصرف فيه كما يقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وهذا الظاهر فما قيل من توهم
ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول
يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون من جميع اعتبارات

العقل

العقل غير مطابق للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التي ادعي لها علة مناسبة اما ثابتة قصد
بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة علة وان كانت
لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اي قول ابي الطيب لم يحك اي لم يشابه نائلك اي عطاءك السحاب
وانما حمت به اي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اي فالمصبوب
من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لها لا يظهر لها علة في العادة وقد علله
بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة ولو كانت
علتها في المذكورة لكان المذكورة علة حقيقية فلا تكون من حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب
ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء في العادة اي قتل الملوك
اعداءهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفوا لهم ملكهم عن منازعتهم لا لما ذكره من
ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم
انه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود
ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي اي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم
من الذئاب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذئاب ان ينالها من لحوم اعاداه ويتضمن ايضا مدحه بانه
ليس ممن يسرف في القتل اطاعة للغيظ الحنق اي ليست قوته الغضبية مستعلية على قوته العاقلة
ايضا يقصد اعداءه منه وقطع امله بهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيلائهم والى بانيه اي الصفة الغير الثابتة
التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى
حذارك اي حذاري اياك انساني اي انسان عيني من الغرق فان استحسان اساءة
الواشي ممكن لكن لما خالف الناس فيه عقبه بان حذاره منه اي من الواشي نجى
انسانه اي انسان عينه من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف
على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه لو لم تكن نية الجوزاء
خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق اي انتطق اي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها

نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم
من الكلام على ما هو الاصل في لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق
عليه ورؤية عقد النطاق عليه اعنى الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح
فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة
الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطأ خطأ مبينا لان حديث نطاق الجوزاء اشهر
من ان يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح
بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعنى
الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية عقد النطاق على الجوزاء من جهة الانتطاق علة لكون نية
خدمة الممدوح واى دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة والحاصل ان العلة المذكورة
قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة
للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح كان من الضرب
الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخلو من تكلف لان الشاعر قد ادعى للوصف علة مناسبة ادعاها علة مناسبة
انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اى بحسن التعليل ما بنى على الشك وذكره مبنيا على الشك
لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك ينافيه كقوله اى قول ابى تمام كان السحاب
الغر جمع اغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اراد ترقأ بالهمزة
فخففها اى ما تسكن لهن مدامع والضمير في تحتها للربى في البيت قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا
لنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعنى ساقت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم
القطر والهامع السائل فعلل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى
فهى تبكى عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد ابن وهب طلل ان طال عليها الامد دارسا فلا علم ولا
تعد لب البلى لكانما وجدا بعد الاحبة مثل ما اجد وقال بعض الفضلاء في هذا البيت قوم فقالوا
بجيب بعينه ولا ادرى ما هذا التغيير قلت وجه هذا التغيير انه قصد به الملائمة لمطلع القصيدة وهو قوله
الا ان صدرى من عزائي بلاقع عشية شاقتنى الديار البلاقع وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل

١٩٥

قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير في تحتها للديار البلاقع فكان نفس ابى تمام هو الحبيب الذى فقده
السحاب في تلك الديار ومنه اى ومن المعنوى التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اى اثبات
ذلك الحكم لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن نحو غلام زيد راكب وابوه رجل
كقوله اى قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفى من الكلب
الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذى يا كل لحوم الناس فيأخذه
من ذلك شبه جنون لا يعض احدا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعنى انتم ارباب العقول
الراجحة وملوك واشراف وفي طريقته قول الحماسى بناة مكارم واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء فرع
على وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه اى ومن المعنوى تأكيد المدح بما يشبه الذم الزخرفة
السمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا
ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف فانكحوه حتى يكن لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وتأكيد
تأكيد الشئ بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشئ صفة مدح لذلك
الشئ بتقدير دخولها فيها اى دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اى قول النابغة الذبيانى
ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اى كسور في حدها والواحد فل من قراع الكتائب اى من مضاربة
الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح وهو ان سيوفهم ذوات فلول اى ان
كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اى من العيب على تقدير كونه منه اى كون
فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا فهو مفهوم من بيانه على الشرط
المذكور وهو هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اى
اثبات الشئ من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما في حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط
فالتأكيد فيه اى تأكيد المدح ونفى صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشئ ببينة لانه
قد علق نقيض المطلوب وهو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت و
من جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه
المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء فيكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه

وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء
الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها
اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد
ما نفاه من العيب ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب بل توهمت النفي اي نفيه واوهمه عرفي
فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه
من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح
ما فيه من نوع خلابة وتاخيذ للقلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت
لشيء صفة مدح وتعقب باداة استثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء
تليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو
اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء
في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله ان الاصل في مطلق
الاستثناء هو الاتصال لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب
الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول
صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من
الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته
قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة المدح اخرى
جاء التاكيد ولا ياتي فيه التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال
المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي لكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان
الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما
فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان
يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها اخر وهو
ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان

طاهر

١٩٤

ظاهر من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا
الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من
ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث واعني حقيقة الاستثناء المتصل
لان قولهم سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التأثيم وهو النسبة الى
الاثم وليس لك في الكلام ان تذكر متعددين ثم تأتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني
رجل ولا امرأة الا زيد ولو قصدت ذلك كان الواجب ان تؤخر ذكر الرجل ومنه اي من تاكيد
المدح بما يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى
مما فيه معنى المدح كقوله تعالى وما تنقم منا الا ان امنا بايات ربنا اي وما تعيب منا الا اصل المناقب
والمفاخر كلها وهو الايمان بايات الله تعالى يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل
الكتاب هل تنقمون منا الا ان امنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي
وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي
باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله او قول ابي الفضل بديع
الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل
فالاولان استثناءان مثل قوله بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التاكيد
ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي
تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة
ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من
احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم وتعقب باداة استثناء تليها صفة ذم اخرى له كقولك
فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد
وتحقيقهما على قياس ما مر ويأتي منه الضرب الاخر اعني الاستثناء المفرغ كلا تحسن منه
الا جهله والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء كقولك هو جاهل لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي
الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء اخر كقوله اي قول ابي الطيب نهبت من

الاعمار ما لو وهبته اى جميعه لهنئت الدنيا بانك خالد فمدحه بالنهاية في الشجاعة اذ كثر قتلاه
بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا
مهنأة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشئ لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اى في البيت وجهان
آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال كما ينبئ عن علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في
قتلهم اى في قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا ونظامها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي تهنئة
لاهلها فلو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اى من المعنوى الادماج يقال
ادمج الشئ في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر منصوب مفعول ثان
ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام
اشعار بانه مسوق لاجله فمن قال في قول الشاعر الدهر اسعفنا في نفوسنا واسعفنا فيمن نحب
ونكرم فقلت له نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم انه ادمج شكوى الزمان في التهنئة فقد سهى
لان الشكاية مصرح بها فكيف يكون مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع
لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اى قول ابى الطيب اقلب فيه اى في ذلك الليل
اجفاني كاني اعد بها على الدهر ذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقلبي
لاجفاني في ذلك الليل كاني اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به المعنى اعم من ان يكون واحدا او اكثر
كما في قول ابن نباتة ولا بد لي من جهلة في وصاله فمن لي بخل اودع الحلم عنده فانه
ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودع حلمه عنده
وادمج في الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من
يصلح لهذا الشأن ونبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان مريد الوصل المحبوب
الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودع حلمه اودعه اياه فان الوداع
يستدعى آخر الامر ومنه اى من المعنوى التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام محتملا
لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء فانه يحتمل تمني
ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمني عكسه فيكون ذما قال السكاكى ومنه اى من

التوجيه

التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار آخر وهو
انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال
السكاكى واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه اى من المعنوى الهزل الذى
يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه
اى من المعنوى تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكى سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب
تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور ما لك
مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم ان الشجر
لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك وبهذا يعلم انه ليس يجب في
كان ان يكون للتشبيه بل قد يستعمل في مقام الشك في الحكم والمبالغة اى كالمبالغة في المدح كقوله اى
البحترى المع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اى الظاهر فانه
يعلم انه ابتسامتها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح والمبالغة في الذم كقوله اى قول زهير
وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء فيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة
والتدله اى وكالتحير والتدهش في الحب في قوله اى قول الحسين بن عبد الله بالله يا ظبيات
القاع هو المستوي من الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر في اضافة ليلى الى نفسه
اولا والتصريح باسمها ثانيا استلذاذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام
عنها كقوله امنزلتي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف
العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم
اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلى الله عليه وسلم كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو
عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وغير ذلك من
الاعتبارات ومنه اى من المعنوى القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام الغير
كناية عن شئ اثبت له اى لذلك الشئ حكم فتثبتها لغيره اى فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير
ذلك الشئ من غير تعرض لثبوته او نفيه عنه اى من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير

١١

او لانفاذه من ذلك الغير كقوله يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله
وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين
وقد اثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله
ورسوله والمؤمنين ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله
والمؤمنين ولا لنفيه عنهم واما في حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اي حال كون
خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل اي انما يحمل على خلاف مراده بان
يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالايادي فلفظ
ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملت المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى فحمله على تثقيل عاتقه
بالايادي والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال حبل ودادي اي طولت
الاقامة والاتيان وابرمت اي امللت وابرمت ايضا احكمت والتطول التفضل والانعام في قوله ابرمت ايضا
من هذا القبيل واما قول الآخر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم سهاما صائبات
فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب فقد صدقوا ولكن للاعادي وخلتهم سهاما صائبات
فكانوها ولكن عن ودادي فليست الابيات من هذا القبيل والبيان الاول قريب منه لان اللفظ
المحمول على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه بمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اي ومن
المعنوي الاطراد وهو ان تاتي باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة من غير تكلف
في السبك ويسمى اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقوله
ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله عروشهم اي هدم
ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عروشهم اي ان تبجحوا بقتلك وفرحوا
والفرحون به فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث ومنه قوله
الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب
المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة فمنه الجناس
بين اللفظين هو تشابههما اي اللفظين في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى كالترادف

ويسع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل لم يوجد التشابه
في اللفظ كثيرة تجيء تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في
انواع الحروف بخلاف نحو الالف والياء والتاء الى آخر فانها نوع من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح
وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البرد والبرد فان احدهما بضم الاول
فان هيئة الكلمة اي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة
مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض
الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن في هذا القسم اعني التام حسن الافادة
مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع
الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي مماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع فالاسمان المتفقان
في الافراد او الجمعية بين نحو ويوم تقوم الساعة اي القيامة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة
من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الآجال آجال والهوى للمرء قتال والاول جمع اجل
بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل وهو ما ارتفع من الارض وان كانا اي اللفظان المتفقان
فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى فالاسم والفعل كقوله
اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم يحيى الكرم ويجدده
وايضا تقسيم آخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والآخر مفردا سمي جناس
التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما
مركب والآخر مفرد في الخط خص هذا النوع من الجناس التركيبي باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط
كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبه فدعه فدولته ذاهبه
اي غير باقية ولقول ابي العلاء مطايا مطايا وجدك منازل منازل عنها ليس عني بمقلع فمطايا الاول
والحرف هذا ومطايا مفرد والا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والآخر مركب
في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي
قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا

بالجميل فانه فقد يرفو فى فوئه والاخص باسم المرفو ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقول
الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يضاهي الوبل حال مصابه ومثل لعينيك الحمام ووقعه
وروعة ملقاه ومطعم صابه فان الثاني مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة شجرة مرة والمصاب
الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وبهاعتبر متفقين فى الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا لانه يجب
فى المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض
كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق صح بذلك فى الايضاح فهو عبارة الكتاب
تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين فى انواع الحروف واعدادها وهياتها وترتيبها وان لم يكونا
متفقين فى ذلك فهو انواع لغير التام لان عدم الاتفاق فى ذلك اما ان يكون بالاختلاف فى انواع الحروف
او فى اعدادها او فى هياتها او فى ترتيبها لانهما لو اختلفا فى اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الا الاتفاق
الا فى النوع والعدد مثلا او فى الهيئة او العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد المشابهة بينهما
فتنحصر المذكور فى الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله
والتام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين فى
هيئة الحروف فقط واتفقا فى النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف
هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون فى الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد
والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظا الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق وذكره
قولهم جبة البرد جنة البرد فى كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف فى الهيئة فقط وقولهم الجاهل
اما مفرط او مفرط لان الراء من مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا
يقتضي ان يكون مفرطا ومفرط مختلفين فى عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان
عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا ولذا نرى فى الصورة حرف واحد ونبه فيه بكيفية
والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف فعلى هذا الراء من مفرط حرف مكسور
كالراء فى مفرط والاختلاف بينهما فى الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني
متحرك وهذا نوع اخر من الاختلاف غير الاول وعن قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون

الاختلاف

الاختلاف فى الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح و
من الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور وان اختلفا فى اعدادها اي وان اختلف
لفظا المتجانسين فى اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزائد
اتفقا فى النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو
ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما فى الاول او فى الوسط
او فى الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد فى الاول مثل والتفت الساق
بالساق الى ربك يومئذ المساق او فى الوسط كجدي جهدي او فى الاخر كقوله اي قول ابي تمام يمدون
من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب من فى من ايد صلة يمدون اي
يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش او للتبعيض منها فى قولهم هز من عطفه والجملة
هو الواقع موقع مفعول يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه اذا ضربه بالسيف وعواصم من عصمه
حفظه وحماه وقواض جمع قاضية من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه قطعه اي يمدون للضرب
يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة
بالقتل قاطعة وربما سمي هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف فى الاخر مطرفا ووجه حسنه انه
يوهم قبل ورود اخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت وانما اتي بها تأكيدا للاولى حتى
اذا تمكن اخرها فى نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد اليأس منها
واما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة فى الاخر
كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اي حرقة القلب بين الجوانح وربما سمي
هذا الذي يكون اكثر من حرف واحد مذيلا وان اختلفا فى انواعها اي ان اختلف لفظا المتجانسين
فى انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه
فيخرجان عن التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي ضرب وسلب ثم الحرفان
اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين فى المخرج سمي هذا الجناس مضارعا وهو
ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما فى الاول كقوله بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس او فى

الوسط كقوله تعالى وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال
والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اى وان لم يكن الحرفان
متقاربين سمى لاحقا وهو ايضا اما في الاول كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع
استعمالهما في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد ولا يقال ضحكة ولعبة
الا للمكثر المتعود او في الوسط كقوله تعالى ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون ::
والاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في عدم تقارب الفاء والميم
الشفويتين نظرا او في الآخر كقوله تعالى واذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها اى وان
اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم في احد
اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الآخر سمى هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان لانه ان وقع
الحرف الآخر من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمى قلب الكل والا
سمى قلب البعض والبهائت بقوله كقوله حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال الاحنف حسامك
فيه للاحباب فتح ورمحك فيه للاعداء حتف ويسمى قلب كل وكقوله اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا
ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اى احد المتجانسين تجنيس القلب في اول البيت والآخر
في آخره يسمى تجنيس القلب المذكور مقلوبا مجنحا :: لان اللفظين كانهما جناحان للبيت كقوله
لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولى احد المتجانسين سواء كان جنس القلب او غيره
ولهذا ذكره باسم الظاهر دون المضمر المتجانس الآخر يسمى مزدوجا ومكررا ومرددا كقوله تعالى
وجئتك من سبا بنبا يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ
بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواص عواصم وقواض قواضب كقولك حسامه للاولياء والاعداء
فتح وحتف ودنا من التجنيس ما يوافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيس خطا كقوله تعالى والذي هو
يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم
غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك بهذا تهدا وقد يلحق بهذا النوع ما لم ينظر فيه الى
الحروف والنقط لها كقولهم في مسعود متى يعود وفي المستظهر يحبه المسير يحبه وقال القاضي ...

نقل

[illegible]

لمحقه ايش تصحيفه فقال اثبت تصحيفه وملحق بالجناس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق
وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مع الترتيب والاتفاق في اصل المعنى كقوله تعالى فاقم وجهك للدين
القيم فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اى اللفظين المشابهة وهى ما يشبه الاشتقاق
وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف او اكثرها لكن
لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق كقوله تعالى قال انى لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين
من القلى وكقوله تعالى اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف ان ليس المراد بالشبه
الاشتقاق والاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول
من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل والا
ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية
موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنه اى من اللفظى رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد
اللفظين المكررين اعنى المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين اى المتشابهين في اللفظ دون المعنى او
الملحقين بهما اى بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق
في اول الفقرة وقد عرفت معناها والآخر في آخرها اى آخر الفقرة فيكون اربعة اقسام
احدها ان يكون اللفظان مكررين كقوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه والثاني ان يكونا
متجانسين كقوله سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث
ان يجمع اللفظين الاشتقاق كقوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق
كقوله تعالى قال انى لعملكم من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما اى احد اللفظين
المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه
او آخره او صدر المصراع الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع
الثاني كقوله في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر ورأى المصنف ان الاولى ان لا يعد من رد العجز على الصدر
اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة وهو ان يقع اللفظ
الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران

[illegible]

او ملحقان بهما يصير اثنا عشر حاصلة من ضرب اربعة في ثلثة وباعتبار ان الملحقين قسمان
لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة
في اربعة لكن المصنف لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلثة الباقية
واما اكتفاء بالتمثيل لشبه الاشتقاق فبهذا الاعتبار ايضا ثلثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان مكررين فما يكون
احد اللفظين في اخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس
الى داعي الندى بسريع وما يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الصمة بن عبد الله
القشيري تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار اي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وما بعد
من عرار مرفوع على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع مفعول انزل في قوله اقول لصاحبي والعيس تهوي
بنا بين المنيفة فالضمار يعني اجاري رفيقي والناقة قصدا والرواحل تسرع بنا بين هذين الموضعين واول
في اثنائه وذلك منهما تمتع بشميم عرار نجد فانا نعدمه اذا امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته و
ما يكون اللفظ الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب جمع
كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما اي مولعا فما زلت بالبيض اي بالسيوف القواضب
القواطع مغرما وما يكون اللفظ الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة
قليلا فاني نافع لي قليلها وقبله الما على الدار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها الالمام النزول
القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة
مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة
مقيدة وقليلها فاعل نافع او هو مبتدا ونافع خبره مقدم عليه والجملة في محل الرفع بانه خبر ان والضمير في قليلها
للساعة اي قليل التعريج في الساعة يعني قفا على الدار التي لو وجدتها باهلها ما كان موضعها موحشا خاليا
لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن الالمام مكثا بها الا تعريجا ساعة فان قليلها ينفعني ويشفي غليل وجدي
واما اذا كان اللفظان متجانسين مما يقع احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله
اي قول القاضي الارجاني دعاني اي اتركاني من ملامكما سفاها وهو الخفة وقلة العقل فداعي
الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المتجانس الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي

واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو
الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب والمقصود
تمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب
السكاكي دون المصنف وما يكون المتجانس الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري فمشغوف
بايات المثاني اي القران قال الجوهري المثاني من القران ما كان اقل من المئين ويسمى فاتحة الكتاب
مثاني لانها تثنى في كل صلوة ويسمى جميع القران مثاني ايضا لاقتران اية الرحمة باية العذاب ومفتون
برنات المثاني اي بنغمات اوتار المزامير التي ضم طاق منها الى طاق الواحد مثنى مفعل من الثني
وما يكون المتجانس الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني املتهم ثم تاملتهم
فلاح لي اي ظهر ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين
فما يكون احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري ضرائب
ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت
للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصله المثل في ضرب القداح فهما راجعان الى اصل واحد
في الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا المرء لم
يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظه مما يعود ضرره
اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي
العلاء المعري لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب يهجر للافراط في الخصر اي البرودة يعني ان بعدي
عنكم لكثرة انعامكم علي وهذا البيت مثال لما وقع احد الملحقين في اخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول
الا انه من القسم الثاني من الالحاق يعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في اخر المصراع
الاول مثل قوله اي قول ابي تمام فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير
ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول
ابي تمام في مرثية محمد بن حميد حين استشهد ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر
ماؤه الغمر وقد كانت البيض القواضب اي السيوف القواطع في الوغى بواتر اي قواطع

ابدا فهي الان من بعده بتر جمع ابتر اي لم يبق بعده من يستعملها استعماله فهيم والتمر تجعلها
الاشتقاق وكذا العوائد والبتر واما الامثلة الثلثة التي اهملها المصنف فالاول ما يقع احد الملحقين اللذين
يجمعهما شبه الاشتقاق في اخر البيت والملحق الاخر في صدر المصراع الاول في قول الحريري ولاح
يلحي على جري العنان الى ملهى فقلت له من لك لاح فالاول ماضي يلوح والاخر اسم فاعل من يلحي ومثال
ما وقع الملحق الاخر في اخر المصراع الاول قوله ومصطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص علا فالاول
من علا يعلو والثاني من على يصلى ومثال ما وقع الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني في قول الاخر
لعمري لقد كان الثريا مكانه ثراء فاضحى الان مثواه في الثرى فالثراء واوي من الثروة والثرى
يائي ومنه اي من اللفظي السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة
للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كالسجعي وقد يطلق على توافقهما واليه اشار بقوله قيل هو تواطؤ
الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الاخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية
في الشعر وفيه بحث لان القافية اي لفظ في اخر البيت اما الكلمة برأسها او الحرف الاخير منها او غير
ذلك على تفصيل المذاهب ولا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد
وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال الاسجاع في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطئة في
اواخر الفقرة وهي التي يقال لها الفواصل ولهذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر
كما اراده المصنف بقوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله يعني كما ان
القوافي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر
فكما ان القافية مع توافقها تكون السجع بمعنى المصدر وهو توافقها وهو اي السجع ثلثة اضرب مطرف ان
اختلفتا اي الفاصلتان في الوزن كقوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فان الوقار والاطوار
مختلفان وزنا والا اي وان لم تختلف الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او
اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدى القرينتين من الاخرى
في الوزن والتقفية اي التوافق على حرف اخر فترصيع كقوله فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع
بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية

وان

واما لفظة فهو فلا يقابلها شيء من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان اكثر ما في
الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا فمتوازن اي وان لم يكن جميع ما في احدى القرينتين و
لا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين
او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا كقوله فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة
لاختلاف سرر واكواب في الوزن والتقفية او في الوزن فقط كقوله والمرسلات عرفا فالعاصفات
عصفا او في التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت وان لا يكون
لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى كقوله انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال
ابن الاثير السجع يحتاج الى اربعة اشياء اختيار المفردات الالفاظ واختيار التاليف وكون
اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من الفقرتين دالا على معنى اخر والا لكان تطويلا كقول
الصابي الحمد لله الذي لا تدركه الاعين بالحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها
ولا تهرمه الدهور بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه
اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفاء الرسم قيل واحسن السجع
ما تساوت قرائنه كقوله في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود اي لعدد ان لم يتساو قرائنه فالاحسن
ما طالت قرينته الثانية كقوله والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة كقوله خذوه فغلوه ثم
الجحيم صلوه ولا يحسن ان يؤتى قرينة اي يؤتى بعد قرينة قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير
السجع على ثلثة اقسام الاول ان يكون الفاصلتان متساويتين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما
السائل فلا تنهر والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرج عن الاعتدال كثيرا
والا لكان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه
وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الاول ثماني لفظات والثاني تسع وله في القران نظير
ويستثنى منه ما كان على ثلث فقر فان الاوليين يحسبان في عدة واحدة ثم تاتي الثالثة بحيث تزيد
عليهما طولا ويجوز ان تجيء متساوية لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر مخضود
وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلث كل منها من لفظين ولو جعلت الثالثة منها اقصر

فقرات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الاخر اقصر من الاول وهو عندهم عيب فاحش
لان السجع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد
الانتهاء الى غاية فيعثر دونها والسجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل المسجوعة
من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطأة السجع فيه
واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما يكون من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه
ما يقرب من القصير بان يكون تأليفه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا
اذقنا الانسان منا رحمة الاية فالاولى احدى عشرة والثانية ثلث عشرة والاسجاع مبنية على سكون
الاعجاز اي اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان تزاوج بين الفواصل ولا يتم
ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت
فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز في
القوافي ولا واف بالغرض اعني تزاوج الفواصل واذا رأيتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج
فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وهنأني الطعام ومرأني واخذه ما قدم
وما حدث اي حدث بالفتح مع ان حدث لا يكون الا مضموما في اللغة فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في
القرآن اسجاع رعاية للادب وتعظيما له لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر
بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص
بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به يدي وفاض
به ثمدي هو الماء القليل واصله في الماء واورى به زندي اي صار ذا وري وهذا عبارة
عن الظفر بالمطلوب واما اورى بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند اخرجت
ناره فغلط وتصحيف مع ذلك يأباه الطبع والضمير في به يعود الى نصر المذكور في البيت السابق
وهو قوله ساحمد نصرا ما حييت وانني لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد ومن السجع على هذا القول
يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها
اي السجعة التي في الشطر الاخر وقوله سجعة ينبغي ان ينتصب على المصدر اي يجعل كل من شطري

البيت

البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الاخر لا على انه مفعول ثان ليجعل لان الشطر ليس سجعة
ويجوز ان يسمى كل فقرتين مسجعتين سجعة تسمية للكل باسم جزئه كقول الحريري لما اقعدتني عن الاغتراب
وانأتني المتربة عن الاتراب سجعة وقد طوحت بي طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اي
قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب في الله اي
راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اي منتظر ثوابه وخائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم
والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ وخبره في البيت الثالث وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا
تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على هذا القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية
الضرب والعروض هو اخر المصراع الاول من البيت والضرب اخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير
التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل
كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت هجري فاجملي الثانية ان يكون الاول
غير محتاج الى الثاني فاذا جاء جاء مرتبطا به كقوله ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين
الدخول فحومل الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الاخر كقول ابن الحجاج البغدادي
من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني
ويسمى التصريع الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة
ان يكون التصريع بلفظة واحدة من المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظة اما متحدة المعنى
في المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت لا يؤوب وهذا ارذل درجة
واما مختلفة المعنى بحيث تجانس كقول ابي تمام فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا
السادسة ان يكون المصراع الاول معلقا على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ
القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا
معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس
اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار عذت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال الى اخر كلامه
ولا يخفى ان السابعة خارجة عما نحن فيه ومنه اي من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين

الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا
مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء ولا
عبرة بتاء التأنيث على ما بين في علم القوافي ومثل قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا
والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا تتساوى الفاصلتان في التقفية
وحينئذ يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في
التقفية فيكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة
وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله
وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر
وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف الاخير فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا
فمبني على انه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن والحرف الاخير ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف
الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي مع تساوي الفاصلتين في الوزن دون التقفية
كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله
من الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة
باسم المماثلة وهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة
المعبر عنها بالمماثلة مما يختص بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري
في النثر والنظم جميعا ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما سبق الى
الوهم من قوله اي تساوي الفاصلتين فقال كقوله وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط
المستقيم وقوله اي قول ابي تمام مها الوحش اي بقر الوحش الا ان هاتا اوانس اي
هذه النساء اوانس يكبد ... ومها الوحش نوافر قنا الخط الا ان تلك ذوابل والنساء
نواضر لا ذبول فيها ... والبيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى
لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في آتيناهما وهديناهما ... ومثال الجميع قول البحتري فاحجم
لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث

اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون
في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يصح كل من المصراعين قلبا للآخر كقوله ارانا الاله
هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اي قول القاضي الارجاني مودته
تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما في النثر فكما اشار اليه بقوله وفي التنزيل كل في
فلك وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي من
اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند
الوقوف على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه
يجب في التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اي القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبني الشاعر
ابيات القصيدة ذات القافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اي القافيتين وقفت كان
شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك حيث ... كقوله اي قول الحريري يا خاطب
الدنيا من خطب المرأة الدنية الدنية انها شرك الردى اي حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر
الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا لها من دار غاراتها لا تنقضي واسيرها لا يفتدى بجلائل
الاخطار وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الطويل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثاني
مجزوء في بعض النسخ وهو ...
وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع
الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية
الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شرك الردى الى الآخر او مجموع قوله الردى
والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الآخر او لفظة دار منه وههنا اقوال اخر مذكورة في علم القوافي
ولو قال هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل كقول الحريري جودي على المستهتر الصب
الجوي وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي فان قيل اذا
وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين قلنا الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين
انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين
والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه

في قصيدة لامية او نونية مثلا سمي بذلك لانه يجمع بين الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهو لان الفتل يجمع
بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من
الري لان البيت يرتوي عنده فينقطع كما ان عنده الارتواء ينقطع الشرب **او ما في معناه** اي قبل الحرف الذي
هو في معنى حرف الروي **من الفاصلة** يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في اواخر
الابيات **ما ليس بلازم في السجع** مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه وقوله من الفاصلة
حال مما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر او فقرتين او اكثر والا
ففي كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط
اللوى بين الدخول فحومل قد جيء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء
في البيت الثاني ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم في السجع معناه ان يؤتى قبل حرف الروي في قافية البيت او قبل
ما في معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعل القافيتان او
الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه فهذا ظاهر وما قيل انه كان ينبغي ان
يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي او ما في معناه فمعناه ما ليس بلازم في السجع قبل ما
هو في معنى حرف الروي من الفاصلة **كقوله فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر** فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جيء
قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم في السجع لتحققه بدون ذلك مثل فلا تقهر ولا تسخر ونظر ونحو
ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع في كو لا تقهر ولا تبصر ولا تصعر كما ذكره وقد سبق ... عنه وانما التزم
وان يرد انه يرد سواء يقول ... منهم مجيء قبل حرف الروي **كقوله سأشكر عمرا ان تراخت منيتي**
ايادي لم تمنن وان هي جلت اي لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت وفي الاساس شكرت له نعمته وشكرتها
وقد يقرأ شكرت ... بدون نعمة لكنه اراد سائر ... وحذف الجار وجعل ايادي بدل الاشتمال
من عمرو **فتى** اي هو فتى **غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت** زلة النعل كناية
عن نزول الشر وانحطاط المرتبة القدم به وزلت القدم به اي لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلايا
والنوائب بل يصبر على ما نوبه من حوادث الزمان وفي طريقته قول الاخر اذا افتقر المراد لم ير فقره
وان ايسر المرء ايسر صاحبه **رأى خلتي** اي فقري **من حيث يخفى مكانها** لاني كنت استرها بالتجمل **فكانت** خلتي

قذى عينيه حتى تجلت اي انكشفت وزالت باصلاحه لها باياديه يعني من حسن اهتمامه جعله
كالداء الملازم لاشرف اعضائه حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو التاء وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة
مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك
في كل من الاية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني
التزام فتحها وقد يكون الاول بدون الثاني كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي لما تؤذن الدنيا
به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد حيث
التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المص في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا كقول
الحريري وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين اعني الكسل والعسل السين
التي يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها فهل من شك في
في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه اعم من ان يكون ذلك في قوافي
القافية والفاصلة او في غيرها لان جميع ما ذكر في البيت الى حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي
وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف
الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه
بان يلتزم المتكلم في السجع والقافية قبل حرف الروي ما لا يلزمه من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه او اكثر
وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حروف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب ان
يقول في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل
هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم وقد يجيء في كلمات الفقر او الابيات غير الفواصل والقوافي
واصل الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللفظي من المحسنات **ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس**
اي لا ان تكون المعاني توابع للالفاظ وذلك لان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها
الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتي بالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها
كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي
ان يجتنب عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية

الى جمع عدة من المحسنات اللفظية ويجعلون الكلام كانه غير موثق لافادة المعنى ولا يبالون بخفاء الدلالات
وركاكة المعانى قال المص هذا ما تيسر لى باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء
يذكرها فى علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين اهماله لوجوب ترك التعرض لها اما لعدم
جدواه فى فن البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام اصلا وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع
الى التحسين فى الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين فى الخط كما ذكرنا فى التجنيس
ومثل الموصل وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريرى فتنتنى فجننتنى تجنى
بتجن يفتن غب تجن ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط دارك ان زرت دار وددود
در راد وزراد وراد وزراد ومثل الخيفاء وهى الرسالة او القصيدة التى تكون حروف احدى كلمتيها
منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريرى الكرم ثبت الله جيش سعودك
يزيده الى اخر ابياته ومثل الرقطاء وهى التى احدى حروف كل كلمة منها منقوطة ومثل الحذف وهى
ان يتكلف الكاتب او الشاعر فى رسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثانى
ما لا اثر له فى التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة فى المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقه بعينها بمعنى
اخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتى رسل الله الله اعلم وكقوله زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة
منه والندى خلقا وقول ابى نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل
التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات
وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة فى ذكره لكونه داخلا فيما ذكر مثل ما سماه بعض
المتاخرين الايضاح وهو ان ترى فى كلامك خفاء دلالة فتأتى بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل فى
الاطناب مثل التوشيع بالمعنى المذكور فى باب الاطناب وهذا اورده فى المحسنات او لكونه مستقلا غير داخل
مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجى مع الايجاز وقد يجى مع الاطناب
ومع المساواة والقسم الثانى ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول
فى السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول فى الابتداء والتخلص والانتهاء والمص جعل الفن الثالث
ذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هى خاتمة الفن الثالث وليست

خاتمة

٢٠٩

خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم خاتمة فى السرقات الشعرية وما يتصل
بها اى بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول فى الابتداء
والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان فى الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن
الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى
لتقرره اى لتقرر هذا الغرض العام فى العقول والعادات يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر
والمفحم وان كان اتفاق القائلين فى وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات
وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة
لاختصاصها بمن هى له اى لاختصاص تلك الهيئة بمن ثبتت له تلك الصفة كوصف الجواد بالتهلل عند ورود
العفاة اى السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس فى معرفته اى معرفة
وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيها اى فى العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد
بالبحر فهو كالاول اى فالاتفاق فى هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق فى الغرض العام
فى انه لا يعد سرقة ولا اخذا فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهو مع جزائه الجملة الشرطية جزاء
لقوله وان كان فى وجه الدلالة والا اى وان لم يشترك الناس فى معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما
لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اى فى هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم
بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الاخر وان الثانى زاد على الاول او نقص عنه وهو
اى ما لا يشترك الناس فى معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصى فى نفسه غريب لا ينال
الا بفكر والاخر عامى تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر فى باب التشبيه والاستعارة
فى تقسيمهما الى الغريب الخاصى والمبتذل العامى اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه
من الابتذال الى الغرابة كما فى الامثلة المذكورة ثمة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اى ما يسمى بهذين
الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله
اما مع اللفظ اى او يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه [illegible] بهذا الاعتبار
ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثانى ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول

مثمان لان الماخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه وعلى التقديرين اما مع تغيير النظم او بدونه فهذه
عدة اقسام اشار اليها بقوله وان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اى لكيفية الترتيب فى
التاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكى عن عبد الله
ابن الزبير انه فعل بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعنى اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم
توفه حقوقه موجبا للعدالة ولم توجب له عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل
اى وجدته هاجرا لك ومبدلا بك ولو اخاك ان كان له عقل ومعرفة ويركب حد السيف اى
يركب حد السيف تحمل كل امر يقطع تقطيع السيف ويؤثر تاثيره او اراد الصبر على الحرب والموت
من ان تضيمه اى بدلا من ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اى عن ركوب حد السيف
مزحل اى مبعد اى لا يبالى ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تاثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم
او يلحقه عار واهتضام متى لم يجد عن ركوبه مبعدا او معدلا لاحدهما كان عبد الله بن الزبير دخل على معوية
فانشده هذين البيتين فقال له معوية لقد شعرت بعدى يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل
معن بن اوس المزنى فانشد قصيدته التى اولها لعمرك ما ادرى وانى لاوجل على اينا تعدو المنية اول
حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معوية على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرنى انهما لك فقال اللفظ
له والمعنى له وبعد فهو اخى من الرضاعة وانا احق بشعره وفى معناه اى فى معنى ما لم يغير فيه النظم ان
يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها يعنى انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما فى قول الحطيئة
دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسى وقال المازنى ذر الماثر لا تذهب لمطلبها واجلس
فانك انت الاكل اللابس وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبى على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل
واورده طرفة فى داليته الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب وما الناس بالناس
الذين عهدتهم ولا الدار بالدار التى كنت تعلم فاورده الفرزدق فى شعره الا انه اقام تعرف مقام
تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها فى المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما فى قول
حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس
الانوف من الطراز الاخر وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اى نظم اللفظ او اخذ

بعض اللفظ سمى هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لان الثانى اما ان يكون
اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثانى ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة
لا توجد فى الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اى فالثانى ممدوح
مقبول كقول بشار من راقب الناس اى حاذرهم فى الاساس رغبة ورهبة حاذره لان الحق
يرى العقاب وتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اى الشجاع القتال الملازم له
الولوع بالقتل وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة سمى بذلك لخسرانه فى تجارته فى الاساس سمى سلم الخاسر لانه
باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب به من راقب الناس مات غما اى حزنا انتصب على انه مفعول
له او تمييز وفاز باللذة الجسور اى الشديد الجراءة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا
وروى عن ابى معاذ راوية بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم فقال ذهب والله بيتى فهو اخف
منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الاخر خلقنا لهم فى كل عين وحاجب بسمر القنا
والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة بعده خلقنا باطراف القنا فى ظهورهم عيونا لها وقع السيوف
حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة صفة وهى الاشارة الى انهم حين وقع الطعن
والضرب على ظهورهم وان كان الثانى دونه اى دون الاول فى البلاغة لفوات فضيلة توجد
فى الاول فهو اى الثانى مذموم مردود كقول ابى تمام اى مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد
فى بعض غزواته هيهات اى بعد ان ياتى الزمان بمثله بليدا بعده او بعد نسيا نهى برلالة ما تقدم
من جوده السنى ابا تغلب ادنى من يوم كحدث مجمع الغزو وقيل لا ياتى الزمان بمثله ان الزمان بمثله
لبخيل وقال الشيخ عبد القاهر فى اسرار البلاغة فى هذا البيت تعقيد لان المعنى فى هذا
انه لا يرى المثل وان يرى انه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل
بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنع من جهة ما هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود به وقول
ابى الطيب اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع
الثانى ماخوذ من مصراع الثانى لابى تمام لكن مصراع ابى تمام اجود سبكا لان قول ابى الطيب
ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على الماضى والمراد لقد كان فان قلت مع هذا

محذوف والفعل المضارع على معناه اى يكون الزمان بخيلا بهلاكه اعنى لا يسمح بهلاكه اى العلة بان بسبب
لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشئ هو بذله للغير فالزمان اذا سخى به فقد بذله فلم يبق في
تصرفه حتى يتم بهلاكه او يبخل به كذا ذكره البعض واعترض عليه بان سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه
تحصيلا للحاصل واما اعدامه فانه باق بعد في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فيتلاشى ذلك
والحاصل ان ايجاده واعدامه كان بعيد الضمان فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه فقط لكونه سببا
لصلاحه ثانيا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع ابى تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف
الذى لا يظهر فيه قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت قال ابن جني اى
تعلم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخائه الذى استفاده منه لبخل به على
الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تاويل فاسد وغرض بعيد لان سخاءه بغير موجود لا يوصف
بالعدوى وانما المراد سخا به على وكان بخيلا به على خلاف اعداه سخاؤه اسعدنى فضنى اليه وهدانى لها
وعلى التقديرين فالمصراع الثانى ماخوذ من مصراع ابى تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده
او باتصاله الى الخ وكان مصراع ابى تمام كمثل المرثى ولو اشترطنا في الاخذ الكلى وبهما في المعنى
بحيث لا يكون بينهما تفاوت كما سبق الى بعض الاوهام لما كان ماخوذا منه على واحد من التفاسير
لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدى بعدما ذكر معنى قول ابن جني وابن
فورجه ان المصراع الثانى من قول ابى تمام اهمهات البيت وان كان الثانى مثله اى مثل الاول
فابعد اى فالثانى ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابى تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد الا
الفراق على النفوس دليلا الارتياد والطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان اى المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت
في الطريق الى اهلاكها ولا يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول ابى الطيب
لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير لها للمنايا وهو حال من سبلا
وقيل انه جمع لهاة وهو فاعل وجدت اضيفت الى المنايا ويروى يد المنايا فقد اخذ المعنى كله
مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وبدل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضى الارجانى
لم يبق الا حديث قد الم بكم لما اسربه الى مودعى هو ذلك الدر الذى اودعتم في مسمعى العتبة من معى

وقول

وقول جابر انه في مرثيته استاده وقائله ما هذه الدرر اللتى نثرتها عيناك سمطين سمطين فقلت
هى الدرر اللاتى قد حشابها ابو مضر اذنى تساقط من عينى وقوله فهو ابعد من الذم انما هو على تقدير
ان لا يكون في الثانى دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو مذموم جدا كقول ابى تمام
مقيم الظن عندك والامانى وان قلقت ركابى في البلاد ولا سافرت في الافاق الا ومن جدواك
راحلتى وزادى وقول ابى الطيب وانى عنك بعد غد لغاد وقلبى عن فنائك غير غاد محبك حيثما
اتجهت ركابى وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من الضرب الاول من النوع الظاهر من
الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثانى منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده
عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمى اخذ المعنى وحده الماما من الم اذا قصده واصله من الم
بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد من الشاة ونحوها واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من
المعنى جلدا والبسه جلدا اخر وهو ثلثة اقسام كذلك اى مثل ما يسمى اغارة ومسخا يعنى ان الثانى اما
ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اى اول الاقسام وهو ان يكون الثانى ابلغ من الاول
كقول ابى تمام هو صيرهن من الصنيع اى الاحسان وهو مبتدأ خبره الجملة الشرطية اعنى قوله ان
يعجل فخير وان يرث فلربت في بعض المواضع انفع وقول ابى الطيب ومن الخير بطؤ سيبك
اى تاخر عطائك عنى اسرع السحب في المسير الجهام اى السحاب الذى لا ماء فيه يقول لعل تاخر
عطائك يدل على كثرتها كالسحاب فانه يسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء يكون
ثقيل المشى فبيت ابى الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب
وثانيها اى ثانى الاقسام وهو ان يكون الثانى دون الاول كقول البحترى واذا تالق
اى لمع في الندى اى في المجلس المحاضر لشرائف الناس كلامه المصقول المنقح خلت لسانه من عضبه
اى من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابى الطيب كان السهم في النطق قد جعلت على رماحهم
في الطعن خرصانا الخرصان اطراف الرماح واسنتها واحدها خرص بالضم والكسر
يعنى لفرط مضاء اسنة رماحهم ونفاذها كان السهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن
فصارت الاسنة في النفاذ كالسنتهم عند النطق فبيت ابى الطيب دون بيت البحترى لانه قد فاته

فافاده البحتري بلفظ تأول والمعقول من الاستعارة التخييلية حيث اثبت ان الدلو والصفائح للظلام
كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه الكلام بالسيف وهو الاستعارة بالكناية وثالثها اي ثالث الاقسام
وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول الاعرابي ولم يك اكثر الفتيان مالا
ان كان اكثرهم سوام المال والسوام والسائمة الابل الراعية ولكن كان ارحبهم ذراعا يقال
فلان رحب الباع والذراع ورحيبهما اي سخي وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم في الغنى
الضمير في اوسعهم للملوك في البيت الذي قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه
اي احسانه اوسع وكقول الاخطل في مرثية ابن له والصبر يحمد في المواطن كلها الا عليك فانه مذموم
وقول ابي تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين يجزع هذا هو النوع الظاهر من
الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى البيت الثاني
كقول جرير فلا يمنعك من ارب اي حاجة لحاهم باشتمالها سواء ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك
من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف وقول ابي الطيب
اي يصف الدولة يذكر خضوع بني كلاب له وقبائل العرب ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم
خضاب فتعبير جرير عن الرجل بذي العمامة كتعبير ابي الطيب عنه بمن في كفه قناة وكذا التعبير عن المرأة
بذات الخمار وبمن في كفه خضاب ويجوز في تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا والآخر مديحا
او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه
فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب او المديح او غير ذلك وعن وزنه وقافيته ومنه اي من غير الظاهر
ان ينقل المعنى الى محل آخر كقول البحتري سلبوا اي جردوا من ثيابهم واشرقت الدماء عليهم
محمرة فكانهم لم يسلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه
اي على السيف وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى
من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اي من غير الظاهر ان يكون المعنى الثاني اشمل من معنى الاول
كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام الناس
كلهم وقول ابي نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد والاول يختص ببعض العالم وهو

الناس وهذا يشملهم وغيرهم روي انه لما بلغ هارون الرشيد كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط
احسانه في زمانه غار عليه غيرة افضت به الى المنكر له والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات
قولا لهارون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد
ليس من الله البيت فامر هارون باطلاقه ومنه اي من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثاني
نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم وقول ابي الطيب أأحبه الاستفهام للانكار
والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله واحب فيه ملامة كما في قولك اتصلي وانت محدث هذا
اذا جعلت الواو للحال لانه لا يجوز تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو راي البعض او على تقدير المبتدا
اي وانا احب واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه
يعني لا يكون الا واحدا ان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا
لا محبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما في هذين البيتين
الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب
والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسؤال اراد ابو تمام لان الممدوح يستلذ نغمات السائلين
لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه لا يستحسن نغمة من سائل على الممدوح مع
ذلك فيه مبلغ الجراحة من المجروح لان عادته ان يعطي بغير سؤال ومنه اي من غير الظاهر ان يؤخذ بعض
المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على آثارنا رأي عين اي عيانا ثقة حال اي واثقة على ان
المستتر فيه بمقام الصفة او مفعول له من الفعل الذي يتضمنه قوله على آثارنا اي كائنة على آثارنا لوثوقها
واعتمادها ان ستمار اي ستطعم من لحوم من تقتلهم من القتلى وقول ابي تمام وقد ظللت اي القي عليها
الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل من نهل اذا روي نقيض عطش اقامت
اي عقبان الطير مع الرايات اي الاعلام ثقة واعتمادا انها ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش
الا انها لم تقاتل يعني ان رايات الممدوح التي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور
النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو تسير العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقي ظلالها
عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه رأي عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام

انما اخذ بعض بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله رأي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا
بعدت كانت متخيلة لا مرئية رأي عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود
اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة
لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يؤكد المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قول الافوه رأي عين وقوله
ثقة ان ستمار لا يقال ان قول ابي تمام ظللت الهام يفيد رأي عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر
بقربها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو
تمام عليه اي على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي اخذه من الافوه وهو تساير الطير على
آثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبها اي باقامتها مع الرايات
حتى كأنها من الجيش يتم حسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان الرايات
بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات
حتى كأنها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو دفع التوهم
الناشئ من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم
حسن الاول ان بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول اعني تساير الطيور على آثارهم وما
ذكرناه اولا هو الموافق لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة
بل منها اي ومن هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان
اي كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني مأخوذ من الاول الا
بعد اعمال روية ومزيد تأمل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد من الاخذ والسرقة وادخل
في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني
وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون
اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم الثاني او بان
يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الاحكام
المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى

وحده

وحده من قبيل توارد الخواطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه
مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة فقال
الآن علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتي باسارى
من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمان بضرب عنق واحد منهم فاستعفى فما اعفي فدفع اليه
السيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني
سيفه فكأنه قال لا استعمل ذلك السيف الا ظلما لانه ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي وانفل
بالسيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق أيعجب الناس ان اضحك سيدهم خليفة الله
يستسقى به المطر لم ينب سيفي عن رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا قبل ميتتها
جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب صارم
اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا قد هجاني فقال بسيف ابي رغوان
سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام الفرزدق وحضر جرير وجاء الخبر ولم ينشد
الشعر بعد يقول بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب
سليمان ما شاهده ثم قال جرير يا امير المؤمنين كأني بابن القين يعني الفرزدق قد اجابني فقال ولا
نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق بالبيت دون ما عداه فقال
كذلك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط التمائم ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا
اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومي جاعلة لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم فاذا
لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة
الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اي بالقول
في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم
من الملحة اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات ان في كل منها اخذ شيء من الآخر
اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القرآن او الحديث لا على
انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن او الحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعار بانه

من القرآن او الحديث وهذا احتراز عما يقع في اثناء الكلام قال الله تعالى كذا وقال النبي عم كذا او في الزبر
كذا او في الحديث كذا ونحو ذلك ومثل في الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القرآن او
الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او
هو اقرب حتى انشد فاغرب فانه في نثر والثاني كقول الآخر ان كنت ازمعت على هجرنا من غير ما جرم فصبر
جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه
فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي عم كفا
من الحصى فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن و
قول الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم وقيل العبد من قبحه الله بفتح العين اي ابعده عن الخير والرابع
مثل قول ابن عباد قال الحبيب لي ان رقيبي سيء الخلق فداره من المداراة وهي الملاطفة والملاينة
وعنى المفعول للرقيب قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباس من قوله عم حفت الجنة بالمكاره
وحفت النار بالشهوات اي حفت الجنة اي جعلت محفوفة بها يعني ان وجهك جنة فلا بد لي من تحمل
مكاره الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل
فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي ما ينقل فيه المقتبس
عن معناه الاصلي كقوله اي قول ابن الرومي لئن اخطأت في مدحك ما اخطأت في منعي لقد انزلت حاجاتي
بواد غير ذي زرع قوله بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي
زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا
المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام فحلق
راسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة ملبس وقد جرد الموسى لتزيين راسه فقلت
لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا باس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كقوله
اي قول بعض المغاربة قد كان ما خفت ان يكونا انا الى الله
راجعونا وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير
بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك

وان

ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة
ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا
من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته في اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير
فكقول عبد القاهر بن طاهر التميمي اذا ضاق صدري وخفت العدى تمثلت بيتا بحالي يليق فبالله ابلغ ما ارتجي
وبالله ادفع ما لا اطيق وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل
وقعدت انتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري
وما نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة اليه قول ابن العميد لانه كان مطويا على حنق
ولم يكن في قديم الدهر انشد في ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يالفهم بالمنزل الخشن البيت
الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر آخر كقوله اي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي
عرضه ابو زيد للبيع على اني سانشد عند بيعي اضاعوني واي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعرجي وهو
عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن
ابي الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر
بكسر السين لا غير وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني
في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي احوج ما كانوا الي واي فتى اي كاملا من الفتيان
اضاعوا وفيه تندم وتخطئة لهم واما بدون التنبيه فكقول الآخر قد قلت لما اطلعت وجناته
حول الشقيق الغض روضة آس اعذاره الساري العجول توقفا ما في وقوفك ساعة من باس المصراع
الاخير لابي تمام واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير الباقي كما
مر آنفا والثاني ان لا يتم بدونه كقوله ان عركت معامس في بوس لكابره والعين والقلب منه في
قذى واذى والان اضنت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنس ان الكرام اذا اثروا الى البيت
ولا بد من تقدير الباقي فيه لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه اي احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة
اي يشتمل البيت او المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الاول
كالتورية وهو ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد والتشبيه في قوله اي قول صاحب التحبير

إذا الوهم أبدى لي أي أظهر لي لماها أي سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرني
من الأذكار من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب مجر على أنه مفعول ثان ليذكرني وفاعله
ضمير يعود إلى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق ومجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة
لأبي الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر أو للمجر والمجرى وقد عرفت
جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز أن يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه
والمعنى أنهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون
على الخيل فهذا الشاعر أراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنييهما البعيدين لأنه جعل العذيب تصغير العذب
وعنى به شفة الحبيبة وببارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان
دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على أبي الطيب بهذه التورية والتشبيه ولا يضر في التضمين
التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب أقول
لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وأنكروه هو ابن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه
فالبيت لسحيم بن وثيل وأصله أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني فغيره إلى طريق الغيبة
ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا أي أخطؤوا في الغلط في حقه وحطوا عن رتبته ولم يعرفوا حقه
وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد وأراد به الغوي على طريق التهكم وربما سمي تضمين البيت فما زاد على
البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه إيداعا لأن الشاعر قد أودع شعره شيئا من شعر الأول مع
التنبيه إلى غيره قليل مغلوب ورفوا لأنه رفا خرق شعره بشعر الغير وأما العقد فهو أن ينظم نثرا
قرآنا كان أو حديثا أو مثلا أو غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت أن طريق الاقتباس هو أن
يضمن الكلام شيئا من القرآن أو الحديث لا على أنه منه فالنثر الذي قصد نظمه إن كان غير القرآن والحديث
فنظمه عقد على أي طريق كان إذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله أي قول أبي العتاهية ما بال من أوله نطفة
وجيفة آخره يفخر حال أي ما باله مفتخرا عقد قول علي رضه وما لابن آدم والفخر وإنما أوله نطفة وآخره جيفة
وإن كان قرآنا أو حديثا فإنما يكون عقدا إذا غير تغييرا كثيرا لا يحتمل مثله في الاقتباس أو لم يغير تغييرا
كثيرا ولكن أشير إلى أنه من القرآن أو الحديث وحينئذ يكون لا على طريقة الاقتباس كقول الشافعي

٢١٣

استوحشت حظي واستهدى معشرا قد شادوا قصره فإن الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه يقول إذا
تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وقول الإمام الشافعي رحمه الله عمدة الخير عندنا كلمات أربع قالهن خير البرية
اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما
أمور مشتبهات وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه
وقوله إنما الأعمال بالنيات وأما الحل فهو أن ينثر نظما وشرط كونه مقبولا أن يكون سبكه مختارا
لا يتقاصر عن سبك النظم وأن يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فإنه لما قبحت
فعلاته وحنظلت نخلاته أي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده أي يقوده
إلى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق توهمه الذي يعتاده أي يعاوده ويراجعه فيعمل على
مقتضى توهمه حل قول أبي الطيب إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم
يشكو سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه أي إذا قبح فعل الإنسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه بأوليائه وصدق
وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على أصدقائه وأما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه إذا أبصره ونظر إليه
وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الأبيات في هذا البيت تلميح إلى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان إلى غير ذلك
من العبارات وأما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر إذا أتى بشيء مليح وقد ذكرناه في باب
التشبيه وهو هاهنا خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بأن يشار
إلى قصة أو شعر ثم صار الغلط مستمرا وأخذ مذهبا لعدم التمييز فهو أن يشار في فحوى الكلام إلى قصة أو شعر أو
مثل سائر من غير ذكره أي ذكر كل من القصة أو الشعر أو المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر والمثل وأقسام
التلميح ستة لأنه إما أن يكون في النظم أو في النثر وعلى التقديرين فإما أن يكون إشارة إلى قصة أو شعر أو مثل
في النظم فالتلميح إلى القصة كقوله أي قول أبي تمام لحقنا بأخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع
فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوؤها صبغ الدجنة وانطوى
لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما أدري أأحلام نائم ألمت بنا أم كان في الركب يوشع لضمير في أخراهم و
لهم للأحبة المرتحلين وإن لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء إذا دار وحومه غيره
به والأنثى والتغيير في صبغها وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر الدجنة الظلمة انطوى المجزع ذو لون

وفود إعلام، نعم استعظام لما رأى واستغراب. وإما إلى قصة يوشع بن نون فتى موسى عليه السلام
واستيقافه للشمس أي طلبه وقوف الشمس فإنه روي أنه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما أدبرت
الشمس خاف أن تغيب قبل أن يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل قتالهم فيه فدعا الله فرد له الشمس
حتى فرغ من قتالهم. والتلميح إلى الشعر كقوله: لعمرو مع الرمضاء، أي الأرض الحارة التي ترمض فيها
القدم أي تحترق، والنار تلتظي أرق، من رق له إذا رحمه، وأحفى من حفي عليه تلطف وتشفق، منك
في ساعة الكرب. اللام للابتداء وعمرو مبتدأ خبره أرق، ومع الرمضاء حال من الضمير في أرق، والنار
عطف على الرمضاء، وتلتظي حال من النار. أشار إلى البيت المشهور: المستجير أي المستغيث بعمرو
عند كربته، الضمير للموصول أي الذي يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار، وعمرو
هو جساس بن مرة. ولهذا البيت قصة وهي أن البسوس زارت أختها الهيلة وهي أم جساس وكان لها
ناقة من جرم ابن ريان وكليب قد حمى أرضا من العالية فلم يكن يرعاها إلا إبل جساس للمصاهرة
بينهما فخرجت في إبل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فأنكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت
حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس
أيتها الحرة اهدئي فوالله لأعقرن فحلا هو أعز على أهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وتباعد
عن الحي فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه واتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو أغثني بشربة ماء فأجهز
عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشبت الشر بين تغلب وبكر أربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل
أشأم من البسوس. والتلميح إلى المثل كقول عمرو بن كلثوم: ومن دون ذلك خرط القتاد. أشار إلى
المثل أراد دون العليان خرط القتاد ودونه خرط القتاد يضرب للأمر الشاق فإن كليبا إذا سمع
قول جساس لأعقرن فحلا ظن أنه يعرض بفحل له يسمى عليان والخرط أن تمر يدك على القتادة من أعلاها إلى
أسفلها حتى ينتثر شوكها. وأما في النثر فالتلميح إلى القصة وإلى الشعر كقول الحريري: فبت بليلة نابغية
وأحزان يعقوبية. أشار إلى قول النابغة: فبت كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السم ناقع
وإلى قصة يعقوب. والتلميح إلى المثل كقول العتبي: فيا لها من هرة تعق أولادها. أشار إلى المثل: أعق من الهرة
تأكل أولادها. ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روي أن تميميا قال لشريك النميري: ما في الجوارح أحب إلي من

البازي، فقال النميري: خاصة إذا كان يصيد القطا. أشار التميمي إلى قول جرير: أنا البازي المطل على نمير أتيح من السماء
لها انصبابا. وأشار النميري إلى قول الطرماح: تميم بطرق اللؤم أهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت.
وروي أن رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله: ماذا لقينا البارحة من شيوخ
محارب ما تركونا ننام، وأراد قول الأخطل: تنق بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش ولا تبري ضفادع
في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر. فقال المحاربي: أصلحك الله أضلوا البارحة برقعا وكانوا في طلبه، أراد قول
القائل: لكل هلالي من اللؤم برقع ولابن يزيد برقع وجلال. فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء.
ينبغي للمتكلم شاعرا كان أو كاتبا أن يتأنق أي يتتبع الآنق الأحسن، يقال تأنق في الرياض إذا وقع فيها متتبعا لما يونقه أي يعجبه،
في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع الثلاثة
أعذب لفظا بأن تكون في غاية البعد من التنافر والثقل، وأحسن سبكا بأن تكون في غاية البعد عن
التعقيد والتقديم والتأخير الملبس وأن تكون الألفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون
المعاني مناسبة لألفاظها من غير أن يكتسى اللفظ الشريف المعنى السخيف أو على العكس بل يصاغان صياغة
تناسب وتلاؤم، وأصح معنى بأن يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك.
ومما يجب المحافظة عليها أن تستعمل الألفاظ الرقيقة في ذكر الأشواق ووصف أيام البعاد وفي استجلاب
المودات وملاينات الاستعطاف. وأشار لذلك: أحدها الابتداء لأنه أول ما يقرع السمع فإن كان عذبا
حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه وإلا أعرض عنه ورفضه وإن كان الباقي
في غاية الحسن. فالابتداء الحسن في تذكار الأحبة والمنازل كقوله أي قول امرئ القيس: قفا نبك من
ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل. السقط منقطع الرمل حيث يدق، واللوى رمل معوج
يلتوي، الدخول وحومل موضعان، والمعنى بين أجزاء الدخول فصار الدخول كاسم الجمع مثل القوم ولهذا صح
الفاء. وقد رجح بعضهم هذا البيت لما فيه من علم التناسب لأنه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر
الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل أتى
فيه بمعان قليلة من ألفاظ غريبة فبان الأول. فأحسن من هذا بيت النابغة: كليني لهم يا أميمة ناصب
وليل أقاسيه بطيء الكواكب. وكقوله أي وحسن الابتداء في وصف الدار كقول أشجع السلمي: قصر عليك

تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه وطرحه عليه وفي ذكر الفراق
والعتاب قول ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله ايضا
فؤاد ما تسليه المدام وعمر مثل ما تهب اللئام وفي الغزل قوله ايضا اريقك ام ماء الغمامة ام خمر بفي برود
وهو في كبدي جمر وينبغي ان يجتنب في المديح ما يتطير به كقوله اي قول ابي مقاتل الضرير في مطلع قصيدة
انشدها للداعي العلوي موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء
وروي ايضا انه دخل على الداعي في يوم مهرجان وانشده لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعي
ويوم المهرجان فتطير به الداعي وقال يا اعمى تبتدأ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه اي القاه على وجهه
وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه واحسنه اي احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان
يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون الابتداء مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا الى الابتداء
ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم او غيره
كقوله في التهنئة اي كقول ابي محمد الخازن يهني الصاحب بولد لابنته بشرى فقد انجز الاقبال ما
وعدا وكوكب المجد في افق العلى صعدا وقوله في المرثية اي وكقول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر
الدولة هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار اي احذر من بطشي اي اخذي الشديد وفتكي اي من
فتك بغتة وكقول ابي تمام يهني المعتصم بالله بفتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انه لا يفتح في ذلك الوقت
السيف اصدق انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن
جلاء الشك والريب وكقول ابي العلاء فمن عرضت له شكاية عظيم لعمران يم عظيم بال علا والانام
وكقول ابي الطيب في التهنئة بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم
ومنه لكن رمز استفتاح الكتب الى الفن المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما
مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية وثانيها اي ثاني المواضع الثلثة التي
ينبغي للمتكلم ان يتانق فيها التخلص اي الخروج مما شبب الكلام به اي ابتدأ وافتتح قال الامام
الواحدي التشبيب معناه ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعراء
فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من نسيب اي وصف للجمال او غيره كالادب

والافتخار

والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما اي بين ما شبب به الكلام وبين
المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال
مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله ما شبب به الكلام كان ينبغي ان يقول مما ابتدأ
به الكلام او افتتح لان التشبيب هو النسيب بعينه وهو ان يصف الشاعر جمال المرأة وحاله معها في العشق لكن
هو شبب بفلانة اي نسب بها فتشبيب الكلام بالنسيب او نحوه مما لا يظهر معناه في اللغة اللهم الا ان يقال
لما كان اكثر ما يفتتح به القصائد والمدائح التشبيب والنسيب ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء والافتتاح وانما
كان التخلص من المواضع التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح
الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده
والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتأخرون فقد
لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اي قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر يقول في قومس
اسم موضع قومي وقد اخذت منا السرى اخذ منه اي اثر فيه ونقصه وهو في مصدر سريت اذا سرت ليلا
وقيل سريا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤنث السرى والمهدى وهما جمعا
توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع وقيل في المصادر كذا في الصحاح وخطى المهرية
القود الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابي قبيلة تنسب اليها
الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اي تقول قومي ذلك ان نؤاول السرى
وسايرة المطايا بالخطى فتصت فينا ونقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على
قوله منا بمعنى ان السرى اخذت منا واخذت من خطى الابل على ما يتوهم ومفعول يقول قوله امطلع
الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ولكن مطلع الجود فاحسن التخلص بما وقع في بيت
واحد كقول ابي الطيب نودعهم والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل منه
اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب وهو الاقتطاع والارتجال
وهو اي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام
مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة اي جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي ادرك الجاهلية والاسلام

كأنه قطع بصفة حيث كان في ابتدائه والاقتضاب وان كان مذهب العرب والمخضرمين من الشعراء
الاسلامية ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي قول ابي
تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية لو رأى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا
جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل عن هذا الكلام الى ما يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي
خلقا من ابي سعيد غريبا وقد يكون اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة كقولك بعد حمد
الله اما بعد فانه قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله الى الكلام
الآخر من غير قصد رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام الآخر فجاءة من غير قصد
الى ارتباط وتعليق بما قبله بل اتى بلفظ اما اي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فانه قد فعلت كذا وكذا
قصدا الى ربط هذا الكلام بالسابق عليه وقيل هو اي قولهم بعد حمد الله اما بعد قال ابن الاثير والذي
اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شان
بذكر الله تعالى وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد
ومن الاقتضاب الذي يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين
لشر مآب فهو اقتضاب فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف اي الامر
هذا او مبتدأ محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تعالى حيث ذكر جمعا
من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ
هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهو علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام
آخر ثم قال وذلك فصل الخطاب الذي احسن موقعا من التخلص ومنه اي من الاقتضاب الذي يقرب
من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث آخر هذا باب فانه فيه نوع ارتباط
حيث لم يبتدأ الحديث الآخر فجاءة ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتأخرين من الكتاب وثالثها
اي ثالث المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او
رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه السمع واستلذه
حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف

ذلك

ذلك كان على العكس حتى ربما انسى المحاسن المورودة فيما سبق كقوله اي قول ابي نواس في الخصيب بن
عبد الحميد واني جدير اي خليق اذ بلغتك بالمنى اي جدير بالفوز بالاماني وانت بما املت منك جدير فان تولني
اي تعطيني منك الجميل فاهله اي فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل والا فاني عاذر اياك في هذا المنع
صدر عني من الابرام وشكور لما صدر منك من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة وحسنه اي
احسن الانتهاء ما اذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله اي قول المعري بقيت
بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب لنظام البرية في امن دنياه وصلاح حاله
وقد كثرت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع
وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه من البلاغة واكملها فانك اذا نظرت الى فواتح السور
جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن كنه وصفه العبارة واذا نظرت الى
خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير
ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء آخر وكيف لا وكلام الله عز وجل في الطرف
الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء
ولما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتح بعض السور بذكر الاهوال والافزاع
واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تبت
يدا ابي لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك
هو الابتر ونحو ذلك بين ان هذا انما يظهر عند التأمل والتذكر للاحكام المذكورة في علم المعاني والبيان
وان لكل مقام مقالا لا يحسن في غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله ويظهر ذلك بالتأمل مع التذكر
لما تقدم من الاصول المذكورة في الفنون الثلثة وتفاصيل ذلك مما لا يفي به الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع
على كنهها الا لعلام الغيوب

۲۱۵

صلوات بر محمد آل محمد

سال ۱۳۱۸ خورشیدی
بازدید شد

باد

۴۱۲۵۳

[illegible]